منصف المرزوقي

حتى يكون للأمة مكان في هذا الزمان

تصدير

للدكتور نادر فرجاني

عن المواطنة المصادرة والحق المغتصب في البلدان العربية، وضرورة العمل على استرجاعهما من أنظمة حكم الفساد والاستبداد في الدول العربية ومن قبضة القوى المهيمنة في العالم والمستبيحة للأمة العربية، يكتب منصف المرزوقي بقلم أشبه بمبضع الجراح، ومن دون مخدر.

كثيرا ما اتهم "منصف" بأنه مستفز، وأتمنى عليه أن يظل كذلك. فلن تتقدم هذه الأمة من دون استفزاز العقول الراكدة والهمم الخامدة.
وليس بمستغرب أن يستفز مثقفا مثل منصف، كنموذج وكفرد، كل قوى القعود والاستكانة التي تحكم على الوطن العربي بالتخلف والهوان.
لم يكفه التميز في حقل معرفي ومهني معين– الطب في حالة منصف– عن اقتحام الأفاق الرحبة للمعرفة الإنسانية، مثقفا يميل إلى الموسوعية، وإن ظل الطب، بثراء النسق البشري المعجز، مصدر سمة معرفية مميزة. ولم يقعده وضعه الاجتماعي المتميز نسبيا كأستاذ جامعي عن ارتياد القارات الموحشة للفعل النضالي المجتمعي والسياسي تأكيدا لمبدأي الحق والمواطنة الكاملة للناس جميعا، في موطنيه تونس، والوطن العربي الكبير، وإن لم تقف طموحاته عند هذا الحد، فللمطالبة بالحق والمواطنة الكاملة بعد عالمي يطبع أفكاره وأعماله بقوة.

يحكم الكتاب، في تقديري، توصيف الكاتب للمواطن بأنه تواق للحرية، مناضل من أجل نوالها أبدا، متجشما الصعاب الحتمية. حيث يحدد للمواطنين "القيمة المركزية التي تقود أفعالهم وتتحكم في مواقفهم" ألا وهي "التوق إلى الحرية عبر مشروع متواصل لا يكتمل أبدا هو التحرّر." وأن "عليهم أن يدفعوا لتمتعهم بالكرامة والحقوق والحريات أو للمحافظة عليها، ثمنا باهظا قد يكون سلامتهم الشخصية. لكنهم يعتبرونه ثمنا زهيدا"
وهنا يتعين أن نستمع لمنصف المرزوقي، فقد قدم هو نفسه المثال على هذا المواطن دافعا ثمن مواطنيته، فمقال الرجل يصدر عن خبرة نضالية واسعة وعميقة، وليس مجرد سعة أفق معرفية.

ولكن رداءة الحال، خاصة استقالة المواطنين المطحونين من السياسة، انسداد أفق الإصلاح في ظل الاستبداد، يترك في الحلق غصة وفي الفم مرارة، "ما أمرّ أن يصبح الوطن هو الأرض التي نهرب منها وليست الأرض التي نهرب إليها."

ومع ذلك يبقى الكاتب ديمقراطيا حتى النخاع. "الديمقراطية هي الجزء السياسي من الحقوق المضمنة في الإعلان – العالمي لحقوق الإنسان– وهي البند 18 (حرية المعتقد) والبند 19(حرية الرأي) والبند 20 (حرية المشاركة في الحياة العامة عبر انتخابات حرة ونزيهة) والبند 21 (حرية تكوين الجمعيات السلمية)".

بهذا النفس الديمقراطي يتعين التعامل مع توق منصف للحرية والحق الذي يغمر الكتاب. الاحتفاء بالرأي، ولو مع الاختلاف، حيث الرأي الحر، وقدح الرأي بالآخر، مصدر جلاء الحقيقة.

ولا يتوقف منصف عند الساري والمألوف بل يتصدى لهما بأفكار تجديدية قد تصدم البعض، ولكنه يقدم لها تبريرات منطقية مقنعة، وقد راق لي منها اقتراح الرئاسة السباعية للدولة، مدى الحياة(!)

ولا بد من الإشارة إلى رسالة منصف هي، في العموم، إنسانية شاملة: "الحضارات لا تفعل، حتى في أوج الصراع، سوى التبادل والتلاقح. أما الرهان الحقيقي بينها فهو حول من يحمل المشعل أطول وقت من الزمن.. لفائدة الجميع".

ومع ذلك فإن الرسالة المحورية للكتاب تتقاطع مع ما انتهى إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث من أن مشروعا للنهضة في الوطن العربي يستلزم مكافحة الاستبداد في الداخل واستباحة الأمة من الخارج. "إن كان مشروع الاستقلال الثاني هو تحقيق التحرّر للمواطن وللوطن، فإنه يمرّ إجباريا بالتحرر من هيمنة الاستبداد بما هو استعمار داخلي، ومن هيمنة الاستعمار بما هو استبداد خارجي."

والغاية هي "ضرورة تواصل البحث عن تحقيق الحد الأقصى من الحرية في ظل العدل والحد الأقصى من العدل في ظل الحرية."

والدواء الذي يصفه الدكتور منصف في النهاية هو المرور "من المعارضة إلى المقاومة".

عل الأمة العربية تشفى به من علتي الفساد والاستبداد.

د. نادر فرجاني

المستقبل

لنتصوّر عرّافا وقف أمام جيلي سنة 1965 يقرأ لنا بخت الأمّة في كفّ التاريخ وأنه قال لنا ما يلي : أطلب منكم سماعي دون فقدان الصواب فأنا جدّ آسف يا شباب .. سيقع عكس ما ترجون وما تخططون له من وحدة وحرية واشتراكية وتحرير فلسطين ،ناهيكم عن التعامل مع الغرب ندّا لند وعودة الأمة بقوة لساحة العلم والتكنولوجيا والإبداع الفني والفكري .

ففي سنة 2006 أي بعد أربعين سنة من الآن ستكون حصيلة الآمال والأقوال والأفعال لجيلكم وللذي سبقه ما يلي :

– انقلاب الأنظمة التحررية القومية إلى أنظمة طائفية واحتلال داخلي ،أين قمع الاستعمار من قمعها

– هزيمة عسكرية قاصمة للظهر أمام إسرائيل، ثم اعتراف مصر – نعم مصر – بإسرائيل، ثم تسابق الأنظمة للاعتراف بالكيان الصهيوني.

– بلوغ الشعب الفلسطيني البطل ذروة المأساة وهو يحارب ظهره إلى الحائط ، لا نصير له من الشعوب أو من الأنظمة.

– تعمق التبعية و التخلف لا بالنسبة للغرب فحسب وإنما حتى بالنسبة لأمم آسيا التي ستحقق هي المشاريع التي تحلمون بها.

– الانتصار بالضربة القاضية للرجعية العربية على ما تسمونه القوى التقدمية والوطنية.

– تبذير كميات لا تصدق من ثروات الشعوب والأمة في فساد الأشخاص أو في تكديس سلاح مهمته تشغيل مصانع الأجنبي والعمولات للأصدقاء والاستعداد لمواجهة الثورة الشعبية وحتى لضرب فلسطين.

– اندلاع حروب أهلية مدمرة في السودان والجزائر ولبنان والعراق.

– عودة الاحتلال الغربي المباشر للأرض العربية واحتلال عاصمة الرشيد بعد انهيار العراق.

– تكثف موجات هروب العرب من بلدانهم يستجيرون بالغرب الذي تحاربون.

– بداية تفكّك الأقطار نفسها عبر تراجع الحس الوطني وظهور حركات مناهضة لكل ما هو عربي داخل أكثر من قطر في المشرق والمغرب.

– انهيار الشعور القومي وتزايد الفرقة والبغض بين العرب أنفسهم دولا وشعوبا.

– عودة الصراع بين السنة والشيعة.

– تحوّل مشعل المقاومة إلى قوى مرجعيتها الدين وانهيار كل التيارات الاشتراكية والقومية.

ما من شكّ أنه لو قيل لنا مثل هذا الكلام لهزئنا بقائله وسخرنا منه وأشبعناه شتما وتكذيبا ومن المؤكد ضربا بالأحذية.

ولأن كل هذا حدث فلا داعي للسخرية من عرافنا ، بل علينا بعد الاعتذار له ترجيه مواصلة قراءة مستقبل الأمة...لنقل إلى سنة 2056.

ربما سنسمع شيئا من هذا القبيل:

– تهشم الجزائر والمغرب والعراق وسوريا ولبنان إلى دويلات طائفية وعرقية.

– احتلال مصر لليبيا لتجد مخرجا من الضغط السكاني الهائل وانطلاق المقاومة الليبية الباسلة ضد الاحتلال الفرعوني الغاشم.

– إعلان الخلافة الإسلامية في الحجاز المحرّر من مملكة نجد المتحدة.

– اختفاء السودان من الخارطة بعد أن أخذت مصر شماله وتشاد غربه والجنوب جنوبه.

– مطالبة الهند الحازمة باحترام حقوق الأغلبية الهندية المدنية والسياسية في الخليج والتهديد بالتدخل العسكري وإعلان الحرب على إيران التي بسطت حمايتها على دول الخليج منذ سنة 2020

– اندلاع الحرب الهندية الإيرانية وتدمير كل منطقة الخليج.

– احتلال دولة إسرائيل الكبرى لمنابع النفط في إمارة البصرة التي طلبت حمايتها من مطامع إمارة العمارة.

– انتصاب دكتاتوريات إسلامية في الدويلات الناجية وهاجسها الوحيد تغطية شعر النساء وفرض الصلاة في أوقاتها في المدارس والجامعات والإدارات . تصاعد التململ داخل الشعوب من الجور الإسلامي وبداية المقاومة وتزايد عدد معتنقي الكاثوليكية وبداية الخصومات بين المغاربين الكاثوليك و البروتستانت.

– على الصعيد الخارجي انضمام "جملكيات" تونس و قسنطينة ووهران و تطوان إلى الاتحاد الأوروبي بصفتها محميات ديمقراطية (إضافة إلى إمارة بيت الدين المسيحية الديمقراطية وسلطنة جبل العلويين الديمقراطية ة ودولة أسوان الديمقراطية الفرعونية غير المعترف بها من الأسرة الدولية)

كل هذا بجانب" الجملكيات" الأمازيغية المعترف بها و التي تضم كنفدرالية تيزي وزّو وأقادير والحسيمة وبني ملال ولها وضع مراقب فقط .

– قرار مجلس الأمن بإلغاء اللغة العربية كلغة رسمية في الأمم المتحدة .

– ظهور الطاعون في موجات متتالية في كامل المنطقة العربية (سابقا) واستشراء المجاعات نظرا تفاقم الجفاف الناجم عن تغير المناخ...ناهيك عن وصول أزمة المياه الصالحة للشرب إلى قمم أصبحت تهدد وجود الملايين.

– ظهور دين جديد في مصر يدعو إلى عبادة الملك فاروق ويبشّر بعودته القريبة ليحرر الشعب من الإسلاميين ومن الإسلام.

إذا اعتبر أحدكم أن مثل هذه الأفكار علامات سوداوية في المزاج تستوجب الالتجاء إلى أدوية مقاومة الانهيار لعصبي الحاد، فما عليه إلا أن يتصور نفسه شابا في الستينات وأن يعيد قراءة ما ورد في بداية الصفحة، ليتأكد أن ما حدث لنا بالمقارنة مع ما كنا نأمل ونتوقع، ليس أغرب مما قد ينتظرنا في

منعطفات طريق يبدو أننا فقدنا السيطرة عليه ، تماما كما يقع لقائد سيارة في منحدرات جبلية وقد أصبحت بلا فرامل.

من يستطيع أن يكابر اليوم والقول أننا نعرف إلى أين نحن ذاهبون وعبر أي طريق.فأنظمتنا التي تفتعل قيادة الباخرة السكرى هي أول من يعلم أنها لا تتحكّم إلا في الركاب المحشورين في العنابر و مسار الباخرة متروك للقضاء والقدر وإرادة القوى العظمى.

أما مجتمعاتنا فهي بصدد الانفجار إلى الداخل عبر تصاعد كل مؤشرات التحلل والتفكك، من ارتفاع نسب الطلاق والانتحار والإدمان والبطالة والهجرة والجريمة والتدين واللجوء للعنف الداخلي والإرهاب الخارجي.كل هذا في ظل تفاقم الأزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتحت حكم دول كأنك تسمع طقطقة عظامها وهي بصدد الانهيار والتفكك.

كأننا انخرطنا منذ نصف قرن في الاتجاه المعاكس للذي كان بوسعه أن يصل بنا إلى برّ النجاة وكأنه ما زال أمامنا الكثير لننزلق حتى نرتمي في أحضان الخواء ...الفوضى المطلقة.

بالطبع لا بد من رفض الاستسلام لأمر كهذا ، لكن من أين الطريق ؟

لو فكرنا في الطريقة التي نتقدم بها عليه ، أمما وأشخاصا، لاكتشفنا أن نتحرك بفعل أربعة قوى أساسية . الأولى هي قوة الدفع الآتية من أعماق التاريخ. إنها جملة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حددت لحد الآن مصير المجموعات والأفراد.القوة الثانية هي قوة الجذب الآتية من أعماق المستقبل وهي مكونة من جملة الأحلام والمشاريع المبهمة التي نحملها في أعماقنا. أما القوة الثالثة فهي الصدف الناجمة عن تصادم عوامل بالغة التعقيد والتشابك . وفي الأخير تشكل أرادتنا وقدراتنا الواعية القوة الرابعة وهي قوة لا يجب أن نستهين بها حتى ولو بدت لنا متواضعة الفعل أمام القوى الثلاثة الأخرى.

لكن إشكالية هذه القوة الرابعة اعتمادها الكلي على المعلومات الدقيقة والتشخيص الصحيح والخيار الأنجع. هنا نصطدم بأننا، شعوبا وأفرادا، نتحرك داخل ضباب معرفي متواصل. فالمعلومات عن وضعنا الحقيقي إما ناقصة وإما مغلوطة وإما مشوشة بالهوس الأيدولوجي.

نحن لا نعي بما كنا نتخبط فيه إلا بعد الدروس القاسية للتجارب . آنذاك نتذكر كما كنا ساذجين في رؤانا ، لكن قل ما يخطر على بالنا أننا ربما نواصل أخطاء أخرى سيظهر حجمها بعد زمن ما.

لقائل أن يقول إذن من يضمن أن الوصفة المعقدة التي يوحي هذا الكتاب بوجودها ، حتى وإن يعرف صعوبة تطبيقها، ليست مرحلة جديدة من التخبط داخل الضباب.

الجواب بسيط : لا أحد.

كل ما يمكن التأكد منه والتأكيد عليه، أننا سنتقدم أكثر فأكثر على الطريق الصحيح وسنستطيع تدارك الأخطاء بسرعة أكبر، إذا وضعنا نصب أعيننا.. أنه علينا أن نكون حذرين من قناعاتنا أكثر من حذرنا من قناعات الآخرين ... أن علينا ترك باب الحوار دوما مفتوحا لا محضورات ولا مقدسات

ولا من يحزنون ... أن علينا متابعة كل التجارب في العالم بعين يقظة وفكر نهم لنتعلم من التجارب الناجحة ونستولي عليها دون تردد ... أن علينا قبول الطبيعة التجريبية والتخبرية empirique للمسار البشري.

بهذه الذهنية وبهذه الذهنية وحدها ، يمكننا أن نرفع نسبة التخيير في مسارنا على نسبة التسيير ، علما ،وأننا شعوبا وأفرادا، سنبقى إلى ابد الدهر مسيرين ومخيرين.

هذا الكتاب هو دعوة لتتبني هذه الذهنية ، أكثر مما هو دعوة لتبني المقولات والآراء التى وردت فيه.

إن مسئولية المثقف ليست في التأثير على العوامل الموضوعية مثل البيئة والاقتصاد فهي تتجاوز كل الأشخاص وكل الفاعلين , لكن مسئوليته محددة بضرورة المتابعة الدقيقة لتطور المعلومات والأفكار واكتشاف خطوط القوة فيها والتوعية بها حوله لأنه بقدر ما تكون الأفكار التي يعمل المجتمع عليها واضحة وصحيحة، بقدر ما يسهل اتخاذ المواقف السياسية الأقل ضررا.

المثقف الملتزم (وهو نقيض الأكاديمي من جهة وخادم السلطان من جهة أخرى) جزء هام من الآليات التي يضعها المجتمع لرفع مستوى نجاعة أخذ القرارات . وبقدر ما يلتزم هذا المثقف بمطلق الاستقلالية والنزاهة بقدر ما ينجح في لعب دور في جوقة لها عديد من العازفين ، لكنهم للأسف في نشاز أغلب الوقت.

وسواء أضاف هذا الكتاب– وهو في جزءه الأساسي مقالات نشرتها متفرقة على موقعي وفي الصحف وأخرى لم يسبق نشرها – شيئا جديدا أم زاد في الضجيج المنكر للأصوات المتنافرة ، فما أتمناه هو أن يضع على الأقل بعض العلامات على طريق صعب وغامض وخطير ، حتى يمكن لرفاق المغامرة الجماعية تبين بعض معالمه داخل الضباب الكثيف و كلما تطلب الأمر تحويل العلامات من مكان لآخر وتحسينها والإضافة إليها ، لنخرج جميعا بأسرع ما يمكن من الحلقات المفرغة ونتجه أخيرا إلى الأمام ...على الأقل ألا نتجه في الطريق المعاكس لنرمي أنفسنا في براثن أخشى ما نخشاه.

قد نكون دخلنا منعرجات طريق ليس له إلا وجهة واحدة ونحن ما زلنا نتوهم قدرة الفعل.

قد لا نكون دخلنا مثل هذا المنعرج ولا زال أمامنا متسع الوقت لإنقاذ مستقبل أبنائنا وأحفادنا.

وفي كلتي الحالتين، نحن مطالبون بالأمل والعمل، لأن هذه سنة الحياة، والأمر كان ولا يزال : اعملوا فسيرى اللّه...

***

الذنب الذي لم نقترف

في أواخر سبعينات القرن الماضي كتبت مقالا في جريدة الرأي التونسية – وكانت يومها لسان حال المعارضة الديمقراطية والحقوقية– أثارت ردودا طيلة أشهر كاملة إلى درجة أن موضوعها كاد أن يصبح عنصرا قارا في الجريدة.*

كان عنوان المقال: لماذا نحن متخلفون؟ مما أدى بالبعض إلى إدانة الصيغة " الاستفزازية" للسؤال .

لكنني لم أقصد أبدا استفزاز أحد ،مثلما لا أقصد اليوم – والتهمة نفسها تلاحقني –مثل هذا الشيء عبر ما أطرح من أسئلة وما أقدم من أجوبة.

أذكر استغرابي للصدى الهائل الذي لقيه المقال وكنت آخر من توقعه .ربما كان السبب في بساطة الطرح أو وضوحه ، أو صراحته ، أو قطعه مع الأجوبة التي تعطى له عادة دون تكلف عناء تفكيك عناصر المشكل.

المهمّ أن النقاش الواسع،والمعمق أحيانا ،الذي أثاره المقال، كان بحد ذاته ظاهرة صحية تبشر بكل خير لأنه ينبئ ببداية التعافي من المرض.

بطبيعة الحال تباينت الردود ومسحت كل الطيف الممكن من التبريرات ، هذا عندما لم يتمّ إنكار الظاهرة نفسها والدخول في مهاترة حول مقاييس التقدم والتخلف، وكيف أننا في الواقع متقدمون بقيمنا الروحية على الغرب المادي الخ.

ربما كره البعض– وأعتقد اليوم أنهم كانوا على حق–ما تضمنه المقال من جلد للذات ومن وسخرية مريرة من الشعب والأمة ، ومن تقريع ولوم وغضب.

أعيد اليوم قراءة نفس المقال وفي جرابي ربع قرن من التجربة السياسية والحقوقية ، وما لا يحصى من ساعات القراءة والتفكير في الموضوع والنقاش حوله مع العرب وغير العرب، لأكتشف أن السؤال كان فعلا في محله ...أما الإجابة عليه فكانت جد سطحية .

يعرف كل الكتاب والباحثون قاعدة أنه لا أشق على النفس من إعادة قراءة ما كتب الإنسان قبل سنين.هو يكتشف عادة السذاجة التي كان يتخبط فيها وضبابية أفكاره وحجم الأخطاء التي ارتكبها ...والسؤال الذي يلاحقه أثناء هذه المراجعة المزعجة ما قيمة كتاباتي ***الآن*** إذا كنت سأقرئها بعد عشر سنوات لأصاب بنفس الإحباط الذي أشعر به وأنا اقرأ ما كتبت في العشر سنوات الماضية.

وحيث أنه لا حلّ لهذه الإشكالية، فسأواصل نصي هذا قائلا أنني لا أعرف كيف ستكون أفكاري بعد سنوات ، لكن ما أنا واثق منه أنني لو أعدت كتابة مقال" لماذا نحن متخلفون؟" لجاء ردي جد مختلف عما كتبت سنة 1979.

---

* يمكن الإطلاع عليه في كتابي "لماذا ستطأ الأقدام العربية ارض المريخ " – الموقع

كانت إجابتي عن السؤال آنذاك تتمحور بالأساس حول مقارنة بين أخلاقنا وأخلاقهم–هم أهل الرقي والتقدم– وبيت القصيد أننا أمة ذهبت لأن أخلاقها ذهبت .أما المتقدمون فحافظوا أو طوروا الأخلاق التي

فقدناها مثل الانضباط وحب العمل المتقن والنظافة وحس المواطنة الخ.وبالطبع لمّحت لوزر الاستبداد دون استطراد كبير، فلا وضعية الجريدة ولا وضعيتي كمعيد شاب في كلية الطب كانت تسمح بالتوغل كثيرا في حقل الألغام هذا.

صحيح أنني لا زلت مؤمنا بدور الأخلاق في نهوض الأمم وأفولها ، لكنني انتبهت باكرا أن هذا العامل نتيجة لا سببا...وأن عليّ أن أحدّد بدقة أكبر المتهم الرئيسي وعدم التوقف عند الكومبارس.

وبالطبع كان المرشح للإدانة جاهزا تحت الطلب وأنا في خضم معترك الحياة السياسية والحقوقية التونسية والعربية . كنت , ولا أزال إلى حد كبير، أعزو تخلفنا لنظامنا السياسي الاستبدادي ، حتى وإن قبلت بشيء من الامتعاض، أنه ليس سوى مرآة الاستبداد المتغلغل فينا دينا وثقافة وعائلة وتربية و أننا لا ننتج النظام الاستبدادي إلا لأننا مجتمع استبدادي محوره الإنسان الاستبدادي .هذا الإنسان ليس الدكتاتور فقط وإنما الأب والمربي ورئيس القسم والشرطي في الشارع والمثقف ،دون أن ننسى المكانة المتميزة في القائمة للمعارض الحقوقي والديمقراطي عدو الاستبداد خارج بيته وعمله وحامل لواءه في تعامله مع أقرب الناس إليه.

هذا ما أدى بي إلى البحث عن " السبب" في الثقافة العربية والإسلامية رغم شدة الانتباه للفخ المنصوب عند الدخول في هذا الطريق ، والمتمثل من جهة في إبراء ذمة الاستبداد السياسي ومن جهة أخرى في التسليم بأن التخلف والاستبداد قضاء وقدر بما أن الثقافة لا تتغير بانقلاب أو بانتخاب ، وإنما هي كلكل بالغ الثقل لا يتزحزح قيد أنملة إلا بالعقود والأحقاب.

ثم تبين لي يوما أن منهجية البحث عن السبب الوحيد أو الرئيسي لتخلفنا منهجية عقيمة. أعتقد أن الفضل في ذلك راجع لتكويني الطبي. ففي الطب نحن لا نقول بوجود "سبب" لسرطان الرئة مثلا، وإنما أنه يظهر نتيجة تضافر جملة من العوامل نسميها عوامل الخطورة Risk factors شاء سوء الطالع أن تتجمع عند نفس الشخص. وبخصوص هذا السرطان كنت أفسر للطلبة أنه لا بد لظهور المرض من **عامل خطورة هيكلي** هو خلل في المورثات أو الجينات يضعف مقاومة الجسم للخلايا السرطانية ويقلل من قدرة التخلص منها ،و **عامل خطورة رئيسي** هو التدخين **وعوامل خطورة مسهلة** مثل التلوث،أو أمراض رئوية سابقة وربما حتى الحالة النفسية للمريض.

المهم في هذه النظرة أنه لا بد من تواجد العوامل كلها لظهور المرض. فمن الممكن أن يدخن المرء طيلة حياته ولا يصاب بالسرطان لأن جهازه المناعي يقضي على الخلايا السرطانية حالما تنشأ .من الممكن أن يكون هناك تلوث ولا يظهر المرض ، ومن الممكن أن يكون هناك خلل هيكلي في مستوى المورثات ، لكن دون تدخين لا مجال للإصابة.

الثابت أن مثل هذه المنهجية أقدر على تحليل وفهم كل الظواهر المعقدة سواء كانت من ميدان البيولوجيا أو من ميدان الحياة الاجتماعية من وهم السبب الواحد واليتيم الذي يؤدي حتما للظاهرة.

معنى هذا أن التخلف (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعلمي والتقني الذي نعيش عليه إلى اليوم، بالنسبة لأمم الغرب والشرق الأقصى)، هو ضرورة نتيجة تشابك جملة من الأسباب البالغة التعقيد والترابط.

هكذا أصبح الهاجس طيلة السنوات الأخيرة اكتشاف العوامل المسهلة والعامل الرئيسي وخاصة العامل الهيكلي و وضع نموذج لتفاعلها في إطار الشبكة المعقدة التي أدت إلى كارثة من مظاهرها أن أمة بثلاثمائة مليون نسمة تطبع من الكتب أقل ما تطبعه بلجيكا بملايينها العشرة ، لكنها تضرب الرقم القياسي في نسبة الأمية و السجناء السياسيين بين الأمم الكبرى.

*

لنبدأ بالعوامل المسهلة ويمكن تعريفها بأنها ***كل العوامل التاريخية ، الاقتصادية الاجتماعية أو الثقافية التي يؤدي وجودها لإعطاء دفع كبير للظاهرة أو لاستفحالها أو لتأخير التغلب عليها ، لكن غيابها لا يلغي الظاهرة الموجودة بصفة مستقلة عنها نظرا لفعل قوى أخرى.***

سأكتفي هنا بالإشارة لبعضها ، علما وأنني أتقدم بها في شكل فرضيات يمكن لأهل الاختصاص قبولها أو رفضها ، على قاعدة أبحاث علمية ذات منهجية متينة.

ولنبدأ بتفحص ***العامل الخارجي*** (الاستعمار والإمبريالية والصهيونية) وهو الذي يعتبره الكثير منا مبتدأ الخبر ومنتهاه. لا بد هنا من تذكير المتعلقين بهذا العامل كالسبب الرئيسي لوضعنا بأن العدوان الخارجي على مجتمع ،أو على جسم، مزدوج التأثير.حيث يمكن أن يكون نعمة مثلما يمكن أن يكون نقمة.

فالجسم فإذا هاجمته جرثومة فتاكة وجهازه المناعي يعمل بجدارة ،لا يتعرض إلا لمرض عابر يعطيه مزيدا من المناعة في المستقبل . أما إذا كان ضعيفا قبل العدوان ، فإن عملية رفع التحدي قد تستحيل أو تأخذ وقتا طويلا ينهك فيه الجسم أشد الإنهاك.

أنظر البيتين التاليين للشاعر الأندلسي

عداتي لهم علي فضل ومنة فلا أذهب الله عني الأعاديا

هم بحثوا في زلتي فاجتنبتها وهم نافسوني فاكتسبت المعاليا.

من الواضح أن صاحبنا لا يخشى أعداءه بل ويطلب من الله أن يكثر منهم حتى يضعوا دوما الإصبع على زلاته فيسارع لها بالتصحيح ويكتسب قوة جديدة...كل هذا لأنه كان في وضع ميزان قوى مع أعدائهم يسمح له باستعمالهم لصالحه هو.

لكن وضعنا في مواجهة العدوان الخارجي لم يكن وضع هذا الشاعر. لقد كان ضعفنا السابق للعدوان من العمق بحيث لم يكن يسمح برفع التحدي إلا بعد زمن طويل . لذلك لم يكن هذا العدوان نعمة وإنما نقمة. القضية إذن سواء، تعلق الأمر بالصعيد البيولوجي ،أو النفسي، أو الاجتماعي في ميزان القوى عند المنازلة. مما يعني أن لاستعمار لم يكن سبب تخلفنا وإنما نتيجته ، وكان من جهة أخرى سبب استفاقتنا.

العامل المسهل الثاني الذي قلما ننتبه لخطورته هو ***هيكلية العائلة*** .

إن نظرية*Emmanuel Todd (والتي أخذها عن أعمال المؤرخFreederic le play) عن تأثيرها في صياغة المجتمعات، جديرة بكل اهتمام حيث تعطينا مفتاحا إضافيا لفهم ظاهرة تخلفنا.

مثلا ، ما السرّ في حيوية الرأسمالية في إنجلترا ومحافظة الرأسمالية في ألمانيا في القرن التاسع عشر والحال أن الظروف التكنولوجية والاقتصادية والتطور العلمي واحدة؟ لا يكتشف الباحث إلا فرقا هو تركيبة العائلة المختلفة في البلدين. ففي بريطانيا ترمي العائلة بأبنائها الذكور منذ القرن السابع عشر إلى الشارع حال بلوغ المراهقة وليتدبروا أمرهم . هذا ما أعطى أجيالا من المغامرين في كل الميادين يتميزون بحس المبادرة والتعويل على الذات والتنافس الشديد من أجل البقاء. أما في ألمانيا فالأب شمس يجب على الأفلاك أن تدور حوله إلى وفاته مثلما هو الحال في بلداننا. هكذا يورث الأب مصانعه لابنه المنصاع له إلى آخر حياته . هذا وضع لا يدفع كثيرا على المغامرة والتجديد. وقس على نفس المنوال في كل المجالات. معنى هذا أن تركيبة معينة للعائلة تخلق مجتمعا وأفرادا لهم جملة من الخصائص السلبية أو الإيجابية لا توجد في مجتمعات أخرى لاختلاف تركيبة ونفسية العائلة. فهذه الأخيرة هي التي تخلق، أو تسهل، أو تحثّ على تبني مواقف وتصرفات مثل الاستقلالية أو التبعية، التجديد أو المحافظة،

ومن هذا المنظور يمكن القول أن العائلة العربية آلة رهيبة لإنتاج نوعين من البشر: الخانعين أو المتمردين، والجنس الأول هو الغالب. فالدكتاتور الصغير المسمى في اللغة (وليس الأمر من قبيل الصدفة رب العائلة) يعدّ أطفاله للانخراط بسهولة في منظومة الدكتاتور الكبير القابع على هرم الدولة والساهر عبر جهازها الأيدولوجي ،على بث صورة لله وكأنه الدكتاتور الأكبر الذي يجب أن تنتظم علاقتنا معه على نفس الأسس التي ربتنا عليها العائلة والدولة: الخوف والطاعة في مقابل الرضا والمكافأة.

ومثل هذه العائلة لا تنتج إلا نادرا الشخص الواثق من نفسه ، المستقل بقراره ، المغامر والمبادر الذي هو أساس كل تجديد وكل تقدم.

ثمة عامل مسهل أخير أعتقد أنه لعب دورا هو ***التسمم الأيدولوجي بالأفكار الخطرة*** .

إن سهولة الوقوع في التخلف وصعوبة الخروج منه رهن أيضا بما ننتج من المستوى الرمزي

---

* Emmanuel Todd la troisième planète – Seuil – Paris 1980

والمعنوي، فالتقدم بمفهومه الشامل هو الإنتاج الكثيف والجيد والمتواصل لمجموعة بشرية من المواد والأفكار والتنظيم والقيم والفنّ.

من هذا المنظار يمكن القول أننا لم ننتج في القرنين الأخيرين شيئا يستحق الذكر، لا بالنسبة للغرب ولا بالنسبة للتراث، الذي أصبحنا نتعيش عليه كاليتيم على الوقف . هكذا أخرّنا بالجدب والاجترار تحرّرنا وعمّقنا تبعيتنا حتى بعد التحرر السياسي من الاستعمار بإنتاج فكر ما زال بتشخيصه التبسيطي للأزمة وحلوله السحرية جزءا من المشكلة لا جزءا من الحل.

ولو دققنا في هذه العوامل المسهلة لاكتشفنا صلتها الوثيقة بالاستبداد السياسي الذي يمكن اعتباره في نموذجنا السبب الرئيسي.

ربما يجب أن اعترف هنا بما أدين له لبعض المفكرين الذين أناروا لي السبيل والذي لولاهم لبقيت أتخبط في الظلمات أو اتبع سرابا .

ما من شك أن أقربهم إلى روحي وعقلي هو الكواكبي الذي علّمنا نحن العرب والمسلمين منذ أكثر من قرن كل ما يجب أن نعلم عن هذه العاهة والآفة ... لكننا لم نتعلم منه شيئا.

أذكر أنني قلت يوما ممازحا أخا عزيزا أنه إذا كان تلميذ ماركس في العقيدة وابن سينا في الطب وأدورنو في السياسة، فإنني تلميذ ابن عربي في العقيدة والرازي في الطب والكواكبي في السياسة. لكن رغم شدة إعجابي بالرجل ومحاولاتي المتواضعة لتحديث أفكاره والنضال الذي لم ولن ينتهي يوما ضد الاستبداد ، فإنني أنحى اليوم للتقليل من دوره في ظاهرة التخلف.

حتى لا يخطأ فهمي أو يقال أنني أتناقض هنا مع ما هو مكتوب لاحقا، أسارع للتوضيح بالقول أنني أعتبر الاستبداد عاملا بالغ الأهمية . لكنه يأتي بعيدا وراء ما أسميه العامل الهيكلي الذي أدين باكتشافه لباحث ، لا يمكن لمثقف أو صانع قرار يريد مواكبة أفكار هذا العصر، أن يجهل نظرياته هو الكاتب الأمريكي * Jared Diamond

إنه من الصعب جدا تلخيص أفكار بالجدة والطرافة والعمق والشمولية كالتي تتدافع في هذه الكتب الثلاثة ، لكن الأمر ضروري لأفسر ما أعنيه بعامل الخطورة الهيكلي لتخلفنا.

---

* قد يكون من النافع جدّا ترك كل ما لديك من نصوص تنتظر تفرغك، وتأجيل قراءة الجرائد والمجلات، وحتى مشاهدة الجزيرة ، إلى أن تنتهي من الكتب الثلاثة:

-The Rise and fall of the third Chimpanzee
-Guns , Germs and steel
-Collapse: How societies choose to fail or survive (Vintage publications -2005)

الطريف في الأمر أن هذا العامل الأول، والأخطر، والأهم ،ومنطلق كل الشيء، كان واضحا أمام عينيّ مثلما كان ولا يزال واضحا للجميع ...لكن بداهته هي التي جعلته مخفيا على بصر بلا بصيرة.المرة

المقبلة التي ترى فيها على شاشة التلفزيون، في نشرة الأخبار الجوية، صورة الأرض من الفضاء، توقف لحظة عند مقارنة خاطفة بين خضرة الأراضي في الغرب وصفرتها الموحشة على امتداد الوطن العربي. سترى هذا العامل الهيكلي يخطف الأبصار منذ وجدت مثل هذه الصورة.

والآن عودة للنظرية التي ستعطينا مفتاح قراءتها.

يبدأ Jared Diamond تفكيره بإلقاء سؤال شبيه بالذي ألقيته على نفسي وعلى قرائي في نهاية السبعينات : لماذا تقدم الغرب وتخلف أهل غينيا الجديدة ؟ لماذا لم يحتل هنود أمريكا الجنوبية أسبانيا في القرن السادس عشر والعكس هو الذي حصل؟

يتخلص الرجل من قصة التفوق الحضاري و حتى البيولوجي للغربيين بكثير من الازدراء استنادا إلى حجتين . الأولى هي أن أطفال البدائيين في غينيا الجديدة يتعلمون قيادة الطائرات بنفس سهولة أطفال البرجوازيين البيض. والثانية ،وهي الأهم، أن الغرب، لو كان لديه تفوق عرقي، لكان دوما متفوقا لكن العكس هو الذي يثبته التاريخ .فقد بقي في آخر القافلة تسعة أعشار تاريخ الحضارة الإنسانية.

يتطلب توضيح النقطة التذكير بأن الحضارة *بدأت منذ عشرة آلاف سنة، تحديدا في منطقة الهلال الخصيب ،وذلك باكتشاف الزراعة. لكن هذه الأخيرة لم تصل بريطانيا إلا في الألفين وخمسمائة سنة الأخيرة. إن كل ما يقال عن الحضارة الإغريقية والرومانية تهويل وتضخيم لإخفاء حجم وعمق التخلف الغربي . فكاتدرائيات العصور الوسطى كانت لتكريم ديانة من الشرق قضت على الأديان المحلية . وفي نفس السياق بقي الغرب يتعيش على ديانات وعلوم الشرق الأوسط وتكنولوجيا الصين إلى انطلاق نهضته. والأهم من هذا كله أنه ما كان يدخل عصر الزراعة أصلا لولا نباتات وحيوانات

** يستعمل الباحث كلمة الحضارة بمفهوم عالم الاجتماع ألفين طوفلر أي التكنولوجيا المتميزة التي تميز حقبة من التاريخ و /أو تقطع مع تكنولوجيا عصر سابق مما ينجر عنه تحول جذري في التنظيم الاجتماعي والسياسي والأفكار والقيم . هكذا يتحدث طوفلر عن الحضارة الزراعية وعن الحضارة الصناعية ، علما وأنه يقصد بالثقافة الجزء الأيدولوجي للحضارة ومختلف التنويعات التي يأخذها عند مختلف الأمم التي تعيش في ظل نفس الحضارة . و تنبأ ألفين طوفلر في بداية السبعينات بظهور حضارة جديدة هي الحضارة الإعلامية.*

وقد عملت على الفكرة في كتابي دع وطني يستيقظ (على الموقع) مقترحا تقسيم تاريخ البشرية إلى أربع حضارات : الأولى (الجني والقنص ودامت مئات الآلاف من السنين ، والثانية (الزراعية ودامت عشرة آلاف سنة) والثالثة الصناعية ودامت قرنان) والرابعة (الإعلامية التي نحن في بدايتها)

وتقنيات الشرق القديم. لذلك يؤكّد Jared Diamond أن الغرب بقي إلى حوالي 1600 بعد المسيح أكثر مناطق العالم المتحضر القديم (أورو آسيا و شمال إفريقيا)...تخلفا وتبعية. أنه كان عالمه الثالث يتعيش على تقنيات وأفكار ومواد العالم المتقدم كما هو الحال اليوم لكن في علاقة معاكسة

السؤال الآن لماذا تقدم الهلال الخصيب ثم الصين على الغرب ؟ هل لوجود جينات تفوّق عند أهل الشرق القديم كانت معدومة عند الأوروبيين ؟ طبعا لا . فالقفزة النوعية التي حققتها إنسانية الشرق القديم باكتشاف الزراعة، كانت نتيجة توفر المحيط على عوامل نجاح هذه الطريقة الجديدة في ضمان لقمة العيش.

يقول الباحث أن ما كانت تتميز به منطقة الهلال الخصيبة آنذاك هو وجود نباتات مثل القمح والذرة تنبت بسهولة وأمكن بسرعة فهم كل إمكانياتها. كذلك وفّر المحيط أجناسا من الحيوانات هي البقر والغنم والماعز والخنزير(ثم لاحقا الجمل والحصان والدجاج) وهي الهدايا الملكية التي لولاها لاستحالت القفزة النوعية.فبديهي أن مثل هذه الحيوانات كانت توفر البروتينات الضرورية عبر اللحم والحليب وكذلك الصوف والجلد ناهيك عن دورها في حمل الأثقال والحرث.

هنا يقوم Jared Diamond بمقارنة بين ما وفره محيط الهلال الخصيب مع ما وفره محيط أمريكا الجنوبية أو غينيا الجديدة ، أو أفريقيا ليكتشف نفس القانون : فقر مثل هذا المحيط بالنباتات الصالحة للزراعة وبالحيوانات القابلة للترويض. ففي خصوص أفريقيا جنوب الصحراء، لم يكن ممكنا زرع القمح الذي يحتاج لأمطار في الشتاء بينما الأمطار هناك لا تكون إلا صيفا. كذلك لم يكن بقدرة الصيادين ترويض الفيل ووحيد القرن والغزال ،لأن الحيوانات القابلة للترويض تخضع لشروط مدققة منها المسالمة ،والتوالد في الأسر، وسرعة النمو، وكلها شروط معدومة عند هذه الحيوانات. كذلك الأمر في أمريكا الجنوبية أو غينيا الجديدة حيث لا توجد إلا نباتات قليلة وذات مردود ضعيف وحيوان أو اثنان على أكثر تقدير للترويض. لهذا انطلقت الزراعة في منطقة الهلال الخصيب قبل غيرها من المناطق مما أعطاها سبقا كبيرا في كل المجالات.

وحتى نفهم تبعات اكتشاف الزراعة لنتذكر أن المجموعات البدائية التي تعيش على الجني والقنص مضطرة للحركة طول الوقت، وبالتالي أعجز عن تحمل أعباء عدد كبير من الأطفال الصغار الذين يعيقون تقدمها. هذا ما يجعلها تحد من عدد أفرادها وخاصة من الأطفال فلا يزيد حجم المجموعة عن ثلاثين شخصا. مما يعني أن بشرية الحضارة الأولى كانت مؤلفة من مجوعات صغيرة متحركة طول الوقت ولا هم لها غير قوت اليوم. انظر الآن للتبعات الهائلة للزراعة. هي تسمح ،بل تجبر على الاستقرار في قرى. هي تسمح بوجود عدد أكبر للأطفال.هي تسمح بتغذية مختصين مهمتهم حفظ الأرض من غزو أهل الجني والقنص، أو تعهد الحيوانات أو عدّ المحصول وتوزيعه ،أو التنسيق بين مختلف المهام ، أو تعهد أحسن العلاقات الدبلوماسية الممكنة مع السماء التي يأتي منها المطر الخ ...ها قد وضعت كل أسس الحضارة بحسناتها وسيئاتها.

الظاهرة الثانية الهامة الأخرى التي تسمح بها الثورة الجديدة هي التكاثر المتصاعد .والقاعدة أن تجاوز سقف معين يؤدي إلى تجمعات سياسية تنطلق من القرية– القبيلة إلى التجمعات الأوسع فإلى الوطن وصولا إلى الإمبراطورية المتعددة الأعراق .من البديهي أنه كلما تكاثر العدد كلما تكاثر المختصون ،

كلما زاد الإنتاج ليس فقط من المواد الغذائية وإنما أيضا من الأفكار والقوانين والقيم والفنّ والتقنيات. من منا فهم مغزى الفارق الديمغرافي الهائل بين غرب أوروبا وبين المغرب العربي، أو أفريقيا، عشية انطلاق الاستعمار في القرن التاسع عشر؟

لنتذكر أن الرشيد كان يفاخر بالتوجه للسحابة : أمطري أينما شئت فسيأتيني خراجك مما يعني أن الزراعة هي التي كانت مصدر ثروة الدولة لا التجارة أو ما يوفره الغزو.

ثمة فكرة هامة أخرى يدافع عنها الباحث وهي أن الحضارة تنتشر على خط شرق –غرب بسهولة أكبر من انتشارها على خط شمال جنوب. هكذا أمكن لحضارة الهلال الخصيب أن تغزو الصين شرقا وأن تغزو أوروبا غربا ، لأن هذه المناطق موجودة في نفس المنطقة المناخية ويمكن لنباتات وحيوانات الهلال الخصيب أن تتأقلم فيها بسهولة. لكن التنقل من الشمال إلى الجنوب معضلة أمامها حيث هناك صحراء قاحلة للاختراق ثم مناطق استوائية تكثر فيها الأوبئة ومن ثمة التأخير الهائل لوصول الزراعة وقلة مردودها مما جعل بشر تلك المناطق يحافظون لأطول فترة ممكنة على حياة الجني والقنص وربما كانوا يحافظون عليها إلى اليوم لولا غزو " المتحضرين" الذين فاضت بهم مناطقهم.

السؤال داخل السؤال وقد انقلبت الآية : لماذا تقدم الغرب فجأة طيلة الخمسة قرون الأخيرة ليدخل الشرق القديم والصين في منطقة الظل؟هل لأن جينات التفوق العرقي التي كانت نائمة في كروكوزومات الأنجلوساكسون تحركت فجأة ؟ هل لأن جينات التفوق العرقي التي عملت آلاف السنين عند أهل الشرق القديم ومصر والصين انطفأت بعد أن أصابها الإرهاق. طبعا لا .

لنتابعه وهو يحلل سبب تفوق الغرب على العالم العربي الإسلامي ، وينصح هنا باستحضار صورة القمر الصناعي للأرض. تأملوا الفرق بين أوروبا ومنطقتنا : الأولى خضراء تنبئ بوجود الماء والكلأ والأراضي الخصبة والثانية صحاري قاحلة ليس عليها إلا خط محتشم من الخضرة قرب الشواطئ أو على ضفاف النيل ودجلة والفرات. كل السرّ في هذه الصورة . من جهة أرض خصبة معطاء مكّنت البشر الذين فوقها من العيش والتكاثر وإفراز الثروة والمختصين الذي أعدوا بأبحاثهم ومشاريعهم لتحسين الآلات التي كانت الزراعة بحاجة إليها مرحلة الثورة الصناعية . وفي المواجهة أرض فقيرة لا تغذي إلا شعوبا أقل عددا وأكثر فقرا وأعجز من تجهيز الأساطيل الضخمة وتحمّل تكلفة البعثات العلمية والعسكرية خارج حدودها.

تسألون لكن هذه الأرض كانت مهد الحضارة . هنا يذكر Jared Diamond أن المنطقة العربية والإسلامية التي نعرفها اليوم ليست الأرض التي عرفها الأوائل . هذه أرض عجوز فقدت طوال آلاف السنين باقتلاع الأشجار المكثف والتصحّر وتزايد ملوحة الأرض وارتفاع درجة الحرارة كل نظارتها . فالشرق القديم مثل شمال أفريقيا شيء لا علاقة له بهذه الأراضي الجدباء التي يمكن اعتبارها بقايا ***كارثة بيئية بطيئة تطورت على امتداد آلاف السنين***

قد تعترض على هذا التفسير بالقول أن الصين على خارطة الأرض لا تقل خضرة عن أراضي أوروبا ومع هذا سقطت هي الأخرى في السباق*.

هنا يدخلJared Diamond العنصر الثاني للتخلف. من يعلم منا أن تاريخ البشرية تأرجح في نهاية القرن الخامس عشر وأنه كان بوسعه أن يشهد احتلال الصين للغرب وسطو الصينيين على مجوهراتقصر اللوفر وبكنجهام، وأننا ربما كنا نتخاصم اليوم مع عقدتنا تجاه التفوق الصيني لا الغربي.
ففي بداية القرن الخامس عشر قررت الصين التوجه لما وراء البحار بأغراض التجارة خاصة لكن أيضا لتوسيع مجال نفوذها السياسي والثقافي .ولأن ثروتها وعدد سكانها ، المرتبط بحجم الأراضي الزراعية ، كان يسمح لها بذلك،فإنها استطاعت في وقت من الأوقات تجهيز أسطول يعدّ أحيانا
ثلاثمائة قطعة ،وصل شواطئ أفريقيا الساحلية واخذ الجزية من دول منطقة بحر العرب والمحيط الهندي واحتل عسكريا جزيرة سيلان (سري لانكا). آنذاك كان الغرب لا يتوفر إلا على بعض البوارج المعزولة لبعض المغامرين وأعجز من قدرة التعرض للقوة البحرية العظمى للعصر.
فما بين 1405 و1433 قاد أميرال الأسطول الصيني "شنج هي " (وكان مسلما) سبعة بعثات عسكرية وتجارية وسياسية. ثمة من يقول أنها وصلت رأس الرجاء الصالح وربما دخلت الأطلسي . لكن لا أدلة على الأمر. فجأة انسحبت هذه القوة الجبارة ودمرت البواخر وسنت الصين في نهاية القرن الخامس عشر قانونا يحظر بناء السفن وخروج الصينيين من بلدهم .هذا ما سبّب حسب مؤرخين مثل
Joseph levinson و Jhon Fairbanks توقف التطور العلمي والتكنولوجي للصين .
كيف حدث أمر غريب كهذا؟السبب هو تغير النظام في البلاط الصيني وسقوطه بيدي مجموعة من المحافظين والشوفينيين ترفض الخروج إلى العالم الرحب وتفضل التقوقع داخل حدود الصين، بل وذهبت لحدّ طمس روايات رحلات "شنج هي " الذي أنهى بقية حياته منبوذا. هكذا بجرة قلم من إمبراطور غبي انكفأت الصين على نفسها وتركت المحيطات للمغامرين الغربيين بانتظار وصول تجار الأفيون الإنجليز ثم قوّات الاحتلال.
أمر كهذا،يقول الباحث ،كان مستحيل الوقوع في الغرب،حيث لا قدرة لشخص واحد على تغيير مجرى

** لننتبه أيضا لكون خضرة المناطق الاستوائية في أفريقيا ليست خضرة الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي الدسمة وإنما خضرة مناطق غابية غير صالحة للزراعة والرعي ومنطقة أمراض بالغة الانتشار مثل الملاريا ومرض النوم وبقية الأمراض الاستوائية التي شكلت ولا تزال عائقا هائلا للتقدم.*

التاريخ . فأوروبا بحكم التضاريس الجبلية والمضائق البحرية والأنهر الجبارة، كانت مقسمة
إلى دول متنافسة وهذا التنافس بينها كان عامل قوة للكل .أضف أن قوة النبلاء والكنيسة ثم البرجوازية التي انتهت إلى فرض النظام الديمقراطي الذي يسمح بحركية وديناميكية أكبر للمجتمع .لهذا لم يكن بوسع

قرار سياسي واحد ن يعطل أمة بأكملها، بينما كان الأمر ممكنا في الصين الموحدة والواقعة في قبضة الاستبداد... والدليل على ذلك وقوعه.

والآن يمكننا تلخيص الوضعية العامة كالتالي إلى موفى 1600:

1-استطاعت أوروبا وخاصة الغربية، أن تدمج ،لا فقط نباتات وحيوانات الشرق القديم، وإنما كل الايدولوجيا (الدين ، العلوم ، القيم) التي تبلورت فيه منذ آلاف السنين..أضف إلى هذا تمكنها من تكنولوجيا الصين المتقدمة(صناعة الحرير والبرسلين والورق والمطبعة والبارود والبوصلة)...أضف إلى هذا توفّرها على أخصب الأراضي وأجودها للزراعة وتربية الماشية ...أضف إلى هذا ضربة الحظ التي تكاد تشبه المعجزة، وهي توقّف زحف الأساطيل الصينية القوية نحو الغرب، ثم تبخرها فجأة من كل بحار الشرق تاركة المجال مفتوحا للأساطيل الغربية لتتقدم بعيدا دون أن تطلق رصاصة واحدة.

2-كانت الصين تملك كل مقومات القوة من أراضي زراعية شاسعة وتكنولوجيا متقدمة ، لكنها كانت معاقة بنظامها السياسي الذي فوّت عليها فرصة التحكم في العالم أو على الأقل لعب دور كان سيغير جرى التاريخ.

3- ***كان الخاسر الأكبر العالم العربي –الإسلامي لأنه كان يتوفر على معوّقين هائلين: أراضي جدباء ونظام سياسي أجدب*** . من جهة ضعف رصيده من الأراضي الزراعية نظرا للكارثة البيئية البطيئة وتبعات الأمر (فقر المجتمعات وفقر الدول وضعفها ، وقلة النمو الديمغرافي، وقلة المختصين، وداخلهم ندرة الشخصيات الفذة القادرة على قيادة النقلات النوعية في كل الميادين). ومن جهة أخرى هذه الآفة والعاهة التي نسميها الاستبداد والتي لم تعد الثروة في عهد الأراضي الخصبة قادرة على التغطية على عيوبه.

*

هذه إذن نظرة Jared Diamond للتاريخ وتفسيره لسبب تخلفنا وتقدم الغرب. لا أدري إلى أي مدى ستثير النظرية انتقادات هذا وذاك. حتى وإن كنت واثقا أن في هذه المقولات أخذ ورد ،فإنني أعتبر أن الطرح (مستوى ومنهجية) هو أخصب ما يوجد حاليا في السوق الفكرية .

أنبّه من سيناقشون الرجل من بلداننا بضرورة التسلح بقدر هائل من المعرفة في ميادين بعيدة عادة عن تكوين المؤرخين ،مثل البيولوجيا ،وعلم المناخ، والجيولوجيا، واللسانيات ،وتاريخ النباتات والحيوانات، وحتى علم الطيور الذي هو اختصاصه الأول.

وبانتظار الحجج التي قد تهدم تصور الباحث ، شريطة أن تكون من ميدان العلم لا من ميدان الأيدولوجيا، فإنني سأستعمل نظرياته المنعشة للفكر والروح بالتركيز على ما تعنيه بالنسبة إلينا.

لنبدأ بتقسيم ملاحظاتنا حسب منهجية الخبر الطيب والخبر السيئ

أما الخبر الطيب الذي تحمله فهو أننا نستطيع الآن التخلص من عقدة الذنب التي حملناها عقودا ونحن نشعر بأننا قصرنا في حق أنفسنا وحق آبائنا وحق أحفادنا .

إنني مقتنع اليوم بأننا أفرطنا على أنفسنا وظلمنا شعوبنا ،وحتى حكامنا، لأننا في الواقع، كنا ولا نزال ضحايا ظروف قاهرة تجاوزت إرادتنا. بل لا استبعد أننا قدمنا على مر القرون الأخيرة مجهودات جبارة لمواصلة البقاء في ظروف متزايدة الصعوبة ، سواء تعلق الأمر بضغط المحط المتزايد الفقر أو بضغط الغزو الخارجي. على حال فالنتيجة لكل هذا أننا لا زلنا شعوبا بالغة الحيوية وتبحث بإصرار متزايد على منافذ للخروج من تخلف مرحلي وليس قدرا محتوما.

ثمة أيضا خبر طيب آخر ، لمن يريد تجاوز عقدا لا طائل من ورائها ، هو أننا نستطيع اليوم التخلص من عقدة النقص تجاه الغرب. ما يظهره Jared Diamond أن التفوق الأوروبي لم يكن لا نتيجة تفوق عرقي أو ثقافي وإنما تضافر جملة من العوامل الموضوعية . وللرجل أحكام بالغة القسوة والصرامة حول أداء الغرب في الخمس قرون الأخيرة *، خاصة في علاقته مع الشعوب الأخرى ، علما وأنه ينظر لكثير من شعوب ما يسمى بالعالم الثالث بنفس النظرة الصارمة عندما يتعلق الأمر بالمسئولية في تدمير البيئة.

معنى هذا أن الغربيين ليسوا ،لا أشباه الآدميين الذين وصفهم ابن فضلون في رحلته الشهيرة ،وليسوا "السوبرمانات" الذين يوهمون به أنفسهم ونجحوا أحيانا في إيهامنا به . هم بشر مثلنا عانوا آلاف السنين من التخلف ثم حالفهم الحظ بضعة قرون . لكن عصر هيمنتهم بدأ بالأفول .

في نفس السياق نستطيع أن نرمي إلى المزبلة بعقد التفوق تجاه من هم أكثر منا تخلفا مثل الأفارقة .

لأن تخلفهم، مثل تعثرنا ،مثل تفوق الغربيين/ قضية لا علاقة لها لا بالجينات ولا بالثقافة وإنما بما يوفره المحيط .

ماذا الآن عن الخبر السيئ ؟

إنه يكمن في اكتشاف التعقيد الهائل للمرض الذي نريد الشفاء منه.

** من أهم مؤشرات نضجنا أن نرى يوما مثل هذه الأحكام القاسية يصدرها مؤرخونا على كبرى أخطائنا وخطايانا مثل العبودية أو مسائل أخرى ، بكل موضوعية ونزاهة دون أن يصلبوا على قارعة الطريق من قبل المعقدين والمزايدين وكل أصناف الخادعين والمخدوعين الذين أفرزهم التخلف السياسي والأخلاقي والفكري .*

قلت أنني اقتنعت باكرا بضحالة فكرة لما "ذهبت أخلاقنا– أو ديننا– ذهبنا" ثم تعلقت طويلا بالاستبداد كعامل أساسي .لكن الرجل فتح عينيّ على العامل الهيكلي الذي كان يعمي الأبصار أي الكارثة البيئية البطيئة، التي دمرت بالرعي المفرط والاستعمال المكثف للأراضي النادرة والتصحر وشح الأمطار، البنية الأساسية لكل وجود إنساني.

هكذا استقامت الشبكة السببية التي بحثت عنها ربع قرن وتختزل في الإجابة التالية: **نحن متخلفون بالمقارنة مع أمم أخرى اتخذت مقياسا نظرا : *لضحالة إنتاجنا من المواد والأفكار والقيم والقوانين والفنون التي ترفع من مستوى الإنسان نتيجة تضافر عوامل بالغة التشابك والتعقيد والقدم ،أهمها***

- ***الكارثة البيئية البطيئة التي دمرت قاعدة إنتاج الثروة المادية الشيء الذي أدى إلى نقص في عدد السكان والمختصين وفقر الدولة***
- ***التنظيم السياسي الفاسد للاستبداد***
- ***كل هذا في ظل تنظيم للعائلة يشلّ الطاقات وسطوة الفكر المتحجر، ثم التدخل الأجنبي.***

انظر الآن لخصوماتنا السياسية حول كيفية الخروج من التخلف. إنها خصومة العميان في الأسطورة الهندية الذين طلب منهم تحديد طبيعة الفيل ، فالذي لمس خرطومه قال الفيل خرطوم والذي لمس نابه قال الفيل ناب، والذي لمس ذيله اختزل الفيل في الذيل. كذلك نفعل اليوم فالإسلامي لا يرى إلا غياب القيم والديمقراطي غياب الحرية والليبرالي غياب المبادرة الاقتصادية...وفي كل الأحوال لا أحد يرى البيئة.

إن الحل نظريا هو تأهيل البيئة +النظام الديمقراطي+قيم العروبة والإسلام +إطلاق كل أشكال المبادرة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية +التغيير الجذري في العائلة عبر دمقرطتها بتغيير وضع المرأة + التهام كل ما يصدر في الغرب والشرق من إنجازات في كل الميادين + تكوين أكبر عدد ممكن من المختصين وتشجيعهم .

المشكلة أن سياسة واضحة المعالم بعيدة المدى تدمج الدولة والمجتمع والأشخاص في نفس المجهود الجماعي الجبار أصعب ما يكون.

كيف يمكن أن ننسق بين جملة العوامل والحال أن أصحابها عقائديون متناحرون والكل مقتنع أن سببه هو السبب الهيكلي والبقية روافد؟

الأهم من هذا أن العامل الهيكلي الذي يتوقف عليه كل شيء لم يعد اليوم محليا . هو خطر يهدد العالم بأسره ،والمرجّح أن تتفاقم مصاعبنا معه شأننا في هذا شأن الشعوب الأخرى ونحن مقدمون على تغير مناخي لا يتوقع منه إلا تزايد الصعوبات. الثابت أنه إذا قرّرنا مواجهة هذا العامل فحن سنواجهه مع العالم كله أي مع الغرب لا ضده.

و من أهم عوامل التأخير في وضع القطار على السكة أيضا الضباب الفكري الذي نتخبط داخله منذ البداية، بقصور التحليل، ونزعتنا للتبسيط، وقلة المعلومات الموضوعية ،وجهل بالتاريخ الحقيقي وانغماسنا في تاريخ أسطوري قصير المدى، وتسممنا بالصراخ الأيدولوجي...الشيء الذي جعلنا نجرب الحل الفاشل بعد الحل الفاشل وندور في نفس الحلقة المفرغة إلى اليوم.

القضية إذن ليست سوء النية ، لأن حسنها عند كل الأطراف التي تصارعت بينها ولا تزال، هو المأساة داخل المأساة، وإنما أننا نجرب أدوية بسيطة على مرض معقد فلا نشفي المريض وإنما نزيده أحيانا علة إضافية.

***

الوضع

مقياس جودة الحياة * *Quality of life index هو طريقة لقياس نسبة الرضا والسعادة في مجتمع ما ، وضعه باحثتان أمريكيتان هما Carole Estwing Ferransو Marjorie Powells سنة 1984.

في الحقيقة كان دافع الفكرة الأصلية تقييم نوعية حياة المرضى مثل المصابين بالسرطان لمحاولة تحسينها . ثم توسعت إلى تقييم رضا الناس العاديين عن صحتهم أو عن إشكاليات أخرى، إلى أن وقع نقاش عريض حول تطبيق المنهجية على مجتمع كامل .

وفي هذه الحالة تمحور الجدل حول المؤشرات التي يجب استعمالها وكيف يمكن للعلوم الإحصائية أن تتبي منها مقياسا موضوعيا يمكن استعماله في " جسّ نبض" مجتمعات ذات ثقافات مختلفة ومقارنتها بينها.

وليس هذا النص موضع الدخول في تفاصيل منهجية بالغة التعقيد وما أثارت من نقاش واسع.

المهم أن دراسات إحصائية واسعة أظهرت أن أهم العوامل التي تتحكم في شعور أغلبية الناس بحالة الرضا والسعادة داخل المجتمع هي التسعة التالية وذلك بالترتيب حسب أهميتها .

مؤشرات المقياس التسعة

1- معدل الدخل الفردي

2- الصحة (معدل سنوات الحياة)

3-الاستقرار السياسي والأمان (لا الأمن بمفهوم البوليس السياسي)

4-الحياة العائلية (عبر معدل الطلاق مثلا)

5-الحياة الاجتماعية (عبر نسبة المشاركة في النقابات أو الجمعيات الخ)

6- المناخ المعتدل والبيئة السليمة

7- الشغل

8- الحريات السياسية

9- المساواة بين الجنسين

ومن هذه المؤشرات أمكن خلق مقياس جودة الحياة الذي استعمل لدراسة 111 بلدا على قرابة 200 ومقارنتها بينها .

أما سبب غياب جملة من البلدان فالأمر ناجم، إما عن غياب المعطيات الإحصائية الضرورية لبناء المقياس ، أو لأن الأمر عبثي في بلدان مثل الصومال والسودان وتشاد . من يجرؤ على طرح مثل هذه الإشكالية على مثل هذه الشعوب في مثل هذه اللحظة من تاريخها؟

وهذه نتائج سنة 2005:

الشعوب العشرة الأولى

كلها شعوب غربية أوروبية أساسا ما عدا استراليا ونجد فيها كما هو متوقع كل الشعوب السكندنافية وهذا هو الترتيب:

أيرلندا– سويسرا–النرويج– لوكسمبورغ–السويد–أستراليا– أيسلندا– إيطاليا–الدانمرك– أسبانيا

وللمقارنة تحتل الولايات المتحدة المرتبة 13وإسرائيل المرتبة 38

وكما هو متوقع فإن آخر القافلة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وآخرها زمبابوي (المرتبة 111)

الشعوب العربية على سلم الشقاء لسنة 2005

القطر	المرتبة حسب مؤشر جودة الحياة	المرتبة حسب معدل الدخل الفردي
قطر	41	6
الكويت	55	40
البحرين	62	34
المغرب	65	80
عمان	67	45
الإمارات	69	33
ليبيا	70	53
السعودية	72	53
الأردن	75	49
مصر	80	83
الجزائر	81	76
تونس	83	64
سوريا	97	91

---

* * انظر الدراسة على موقع .www.economist.com/media/quality_of_life

تعليق على ما لا يحتاج للكثير منه :

– لا يوجد شعب عربي واحد بين الشعوب العشرة الأسعد حتى التي تملك ثروات طائلة.

– الشعوب التي تحتل أولى المراتب هي شعوب قليلة العدد مما يعني أن الغالبية العظمى للأمة في الثلث الأسفل من درجات السلم .

– الحكمة القرآنية " ما أغنى عنه ماله وما كسب " تنطبق على جل الدول وخاصة الخليجية حيث يوجد، باستثناء المغرب، شرخ بين تقدم في الثروة المادية وتخلف في الترتيب على سلم جودة الحياة.

– هناك علاقة بين شراسة الدكتاتورية واحتلال أخفض درجات سلم المؤشر . فمن أعلى السلم إلى أخفض درجاته نلاحظ تزايد التشدد في النظام السياسي . هذا واضح أساسا في مستوى تونس حيث يتناقض بصفة كاريكاتورية ارتفاع الدخل الفردي النسبي مع مكانتها الأولى قبل الأخيرة .

والخلاصة

يتتفطر القلب حزنا ، لكن على العقل ألا يخضع لمشاعر الغضب والإحباط وإنما عليه بالتشخيص الصحيح للمرض العضال الذي ينخر في جسد أمة والذي جعل منها أمة معطلة ، أمة معاقة .

ويوم نأتي للمرض بالعلاج الصحيح فسننطلق مواطنين ، شعوبا وأمة، من اخفض درجات الشقاء والبؤس لاحتلال أرفع درجات سلم الحياة الجديرة بأن تعاش .

***

المجتمع

يتعامل علماء الاجتماع مع أي مجتمع انطلاقا من كونه كل متجانس وفي نفس الوقت مركّب من مكونات مختلفة لا من غبار أفراد . هكذا يقسمونه إلى ذكور وإناث ، إلى شرائح عمرية ، إلى مستويات اقتصادية واجتماعية، إلى ملل ونحل سياسية أو دينية ، وأحيانا إلى أعراق وديانات إذا كان مجتمعا متعدد التواريخ .

لكن كل هذه التقسيمات لا تعين في شيء فهم الديناميكية التي تحرك هذا المجتمع أو ذاك بل هي مجعولة أحيانا للتغطية على الفوارق الفعالة التي يتوقف عليها مصيره.

انظر مثلا إلى هيكلية أي مجتمع في حالة حرب أهلية أو خارجية والحرب هي الحالة الأقسى التي يمكن لمجتمع أن يعرفها ،ومن ثمة قدرتها على فضح كل ما هو مستور في أوقات الرخاء . آنذاك تظهر التقسيمات الفعلية ويتبين أن المجتمع مكون من ثلاثة أجزاء هم أقلية من القامعين (أو من المتواطئين) وأقلية من المحاربين (أو من المقاومين) ومن أغلبية ساحقة تجاهد فقط للبقاء على قيد الحياة. إن هذه الهيكلية لا تتغير في أوقات السلم وكل ما في الأمر أنها تصبح أكثر استعصاء على الاكتشاف تحت كل أشكال التمويه التي تمارسها الأطراف الثلاثة ، كل لأسبابه الخاصة,

هذا ما يجعلني أقول أن وراء اسطورة شعب متجانس مكون من قيادة رشيدة ومواطنين يكتشفون فرحة الحياة ومعارضة في قلبها مرض ، هناك ثلاثة " أعراق" ثابتة تعبر تاريخنا تتصارع اليوم تحت أسماء مختلفة وهي المواطنون والرعايا والمستبدون

المواطنون

لتعريفهم يمكن القول أنهم كل الرجال والنساء البالغين، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية وعقيدتهم، الذين لهم حسّ قوي بكرامتهم الإنسانية ومعرفة دقيقة بحقوقهم و واجباتهم تجاه الآخرين و من بينها حق المشاركة في أخذ القرار وتنفيذه وتقييمه وذلك على كل المستويات التي تهم حياتهم.

هم يطالبون بممارسة هذه الحقوق والحريات دون قيد أو شرط إلا ما تحده حقوق وحريات الآخرين،ولا يقبلون أن تكون ممارستها والتمتع بها منّة أو هبة من أحد ،ويتصدون بكل حزم لكل من يحاول مصادرتها أو التحكم فيها .

ومن خصائصهم النفسية أنهم لا يثقون في أي سلطة ولا يسلموا لها مقاديرهم ، لأنهم تعلموا من التاريخ أن أي سلطة دون مراقبة حذرة ومتواصلة مبنية على الشكّ البناء، تنقلب بسرعة تسلطا والتسلط هو الكارثة الاجتماعية الكبرى التي تدمّر مجتمعا أكثر من أي كارثة طبيعية.

أما القيمة المركزية التي تقود أفعالهم وتتحكم في مواقفهم فهي التوق إلى الحرية عبر مشروع متواصل لا يكتمل أبدا هو التحرّر.

ومن أهم خصائص المواطنين أيضا استعدادهم لتقديم كل التضحيات من أجل الدفاع عن كرامتهم وحقهم في تسيير المجتمع الذي يعيشون فيه .

هم استبطنوا في الواقع أن عليهم أن يدفعوا لتمتعهم بالكرامة والحقوق والحريات أو للمحافظة عليها، ثمنا باهظا قد يكون سلامتهم الشخصية . لكنهم يعتبرونه هـ ثمنا زهيد في مقابل ما يحصلون عليه.

لا علاقة لهم إذن بمن يتشدقون بمثل هذه القيم في أبراجهم العاجية ولا يتحملون تكلفتها سواء كانت الجهد والعمل في ظل دولة ديمقراطية ، أو كل أصناف الاضطهاد في ظل دولة استبدادية . فهذا النمط من الناس ليسوا إلا أعلى طبقة في عرق أو ملة أو قبيلة مكوننا الثاني للمجتمع العربي المعاصر

الرعايا

لتعريف المنتمين إليه يمكن القول أنهم كل الرجال والنساء البالغين، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية وعقيدتهم ، الذين قايضوا بأمنهم الجسدي تخليهم عن كرامتهم وحقوقهم وحرياتهم ومنها حق المشاركة في أخذ القرارات التي تهم حياتهم ، كل هذا رعبا من سلطة استبدادية شرسة تفعل بالناس ما لا يصدر إلا عن خيال مريض وما لا يأتي به إلا وحش لبس شكل الآدميين.

وللمستعبدين "قيمهم " الخاصة تمجّد كلّها الذلّ والضعف وتحثّ على الخنوع والاستسلام . لكن هذا لا يعني أنهم راضون بالحالة التي هم عليها. فالكرامة مطلب غريزي بالغ العمق والتأصل لم يختف عندهم . كل ما في الأمر أن غطاء الخوف وضع فوقها كما يهال الرماد على الجمر. كذلك لا يلغي هذا الخوف مطالب الحقوق والحريات بما هي أيضا تعبير عن حاجيات ملحة وإنما يؤجلها إلى يوم قد يصل أحيانا موعد رجوع المهدي المنتظر.

لا غرابة أن تكون القيمة الأولى عندهم العدل وليس الحرية كما هو الحال عند المواطنين . وهؤلاء الناس هم الذين يملئون منذ غابر التاريخ الكنائس والمساجد وكل دور العبادة يستجيرون بالعادل الذي في السماء من الظالم الذي في الأرض، إما لأنهم عجزوا عن التخلص منه أو لأنه يتجدّد كالنبتة المضرة التي لا تقتلعها إلا وتنبت من جديد.

هذا لا يعني أن كل مرتادي دور العبادة مجرّد مساكين يبحثون في الدين عما يعينهم على تحمل وضعيتهم ، لكن أن جزءا كبير منهم يبحث في دور العبادة عن حل موجود لكن في أماكن أخرى.

ربما العدد الحقيقي لمن يدخلونها لأسباب روحانية بحت وليس للهروب من واقعهم الفظ والبحث عن حلول سحرية هو عدد الموجودين في معابد البلدان التي تحققت فيها المواطنة كاملا.

هكذا أتصور أن عدد مرتادي الكنائس في السويد هو عدد المؤمنين الحقيقيين. لكن لا يمكن أن يتصور عاقل أن عدد مرتادي جوامعنا هو عدد المؤمنين الفعليين لأنه خليط من الفارين من الواقع ومن الذين يتوقون فعلا لصلة روحية بخالق الكون..خليط من المؤمنين الفعلين ومن المساكين الموجوعين الذين يبحثون في دور العبادة عن مسكن لآلام السبب فيها الظالم الذي يحاصرهم ، لا الله الذي وهبهم العقل والضمير والكرامة والحرية.

. يقولون صحوة إسلامية وأقول أساسا غفوة مواطنية أرجو ألا تدوم طويلا .

إن أهمية هذا "العرق" ناجمة عن كونه الخزّان الذي لا ينضب الذي يخرج منه المواطنون عندما يتمردوا على وضع الرعية ، لكنه أيضا الخزان الذي يخرج منه المستبدون وهم في أغلب أوقات التاريخ مستعبدون وجدوا أخيرا طريقهم للثأر، لكن بثمن تجديد نفس المأساة .

المستبدون

لتعريفهم يمكن القول أنهم كل الرجال والنساء البالغين، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية وعقيدتهم الذين صادروا الكرامة والحريات والحقوق من الأغلبية للتمتع بها وحدهم ، أو إذا اعتمدنا صورة أخرى كل الذين صادروا الشواء لنفسهم وتركوا رائحته للجائعين.

ولو درسنا بالتدقيق هذا " العرق" لاكتشفنا أنه متشكل من دوائر متباعدة مثل تلك التي تحدثها حصاة رميت على سطح الماء.

فالدائرة الأولى هي الدكتاتور الذي تألّه وتنبأ وأعطى لنفسه كل الكرامة وكل الفضائل وكل الحقوق وكل الحريات .

تأتي الدائرة الثانية التي تتشكل من عصابات الشر والسوء التي تحيط دوما بنصف المعتوه هذا الذي تألّه وتنبّأ . ثم تتوسع الدوائر لتشمل كل المنتفعين بالوضع، وفي كل دائرة تقل كمية وأهمية الغنيمة من الكرامة والحقوق والحريات التي سلبت من الرعايا.

نجد في آخر مستوى دائرة الشرطي الفقير الذي يبتزّ سائقي الشاحنات في تقاطعات الطرق ،ساق في خانة المستبدين والأخرى في خانة الرعايا . إنه المنطقة الحدودية الفاصلة بين عرقين وكيانين متعاديين بالطبع والتطبع، ومع هذا يفترض فيهما الانتماء إلى نفس الكائن النظري الهلامي المسمى "الشعب".

ومن الطبيعي أن تكون القيمة الأولى عند هذا العرق الأمن أي الاستقرار على الوضع الذي يخدم مصالحه .

وهذا العرق ليس كما يدعي الأنبل، بل بالعكس هو الأحقر، لا لأنه يتعاطى مع القيم النبيلة من باب التوظيف والنفاق وأنه بحاجة لدوام سيطرته إلى كل المفاسد، ولكن لأنه من صنف الطفيليات التي تعيش على جسد المريض. فالمستبدون يمتصون من الرعايا كرامتهم وحقوقهم وحرياتهم وأيضا جزءا هاما من أرزاقهم مباشرة أو بصفة غير مباشرة، كل هذا على طريقة الطفيلي : العيش على حساب جسد يرهق ولا يقتل.

*

من الضروري تفحص التحديات الأساسية التي تواجه هذه الأعراق الثلاثة لأن طبيعتها وطرق مواجهتها هي أحسن مدخل لفهم وظائفي وديناميكي للإشكالية العامة التي يتخبط فيها الجميع.

فبخصوص المواطنين، تتمثل إشكاليتهم الرئيسية في المحافظة على ما اكتسبوه من الحقوق داخل النظام الديمقراطي حيث لا يختفي الاستبداد كما يظن السذّج وإنما ينحسر وراء الستار مؤقتا أين لا يمكن تتبعه

مثل الجيش والمؤسسة الاقتصادية والإدارة..... منتظرا أقرب فرصة لاستعادة المواقع التي خسرت على الساحة السياسية.

أما في ظل الدكتاتورية كما هو الحال عندنا ، فإن مشكل المواطنين ألا يبقوا نواة صغيرة تحاصرها أدوات قمع المستبدين . ومن ثمة فإن توسيع دائرة المواطنة قضية حياة بالنسبة لهم مثلما هي قضية موت بالنسبة للمستبدين. فالمواطنون مثل طليعة استكشاف في أرض العدو لا تسلم إلا إذا وصلت الامدادات , مما يعني أن بقاء هم على الأمد الطويل رهن تكاثرهم والخزان هو المستعبدون. هكذا يصبح هؤلاء محور صراع مصيري بين الطرفين الفاعلين. فمن جهة يحاول المواطنون اللعب على ضغينة الرعايا ضد المستبدين والمخزون المطمور من حس الكرامة لدفعهم للتمرّد اعتمادا على القدوة والمثال وخاصة على التلويح بالمكاسب الحقيقية التي ستمكن الرعايا من استعادة إنسانيتهم المصادرة.

يواجه المستبدون خطر تحوّل الرعايا لصف أشرس أعدائهم بمحاولة السيطرة على العقول والقلوب عبر تزييف الوعي ، كأن يتقدموا كحماة الوطن وهم حماة مصالحهم الخسيسة ، أو كأن يخوّنوا كل من يعارضهم ، وحتى بإطلاق لقب المواطنين على من سلبوهم ابسط صفات المواطنة وشروطها. لكن العملية في عصر الإعلام أصبحت شبه مستحيلة . لذلك لا مفرّ من الاتكال على سلاحهم الأخير الذي هو أيضا سلاحهم الأول : اللعب على الخوف الذي روضوا به الرعايا.

ما لا يعرفه الكثير أن من يعيشون بالخوف يموتون به، فمأساة المستبدين أن هذا السلاح لصالحهم وضدهم في نفس الوقت . لا أحد يعيش حالة خوف مستمرة وعميقة ومسترسلة قدر الدكتاتور وعصابته .هو خوف له مصادر متعددة : الخوف من أقرب قريب، والخوف من انكشاف الأسرار ومنها أن شبه المعتوه المتأله والمتنبي إنسان عادي جدّا وأحيانا أقل من عادي، والخوف من العقاب في حالة تغيير النظام .

حتى خوف الرعايا يبدو بالمقارنة هيّن، فهو خوف حاد وظرفي يقع تناسيه ولو أن تعاليمه استبطنت .أما خوف المستبدين فهو حاد منتبه يقظ طول الوقت، مما يعني أنه لا داعي لأن يحسد أحد أناسا ورطوا أنفسهم وورطوا مجتمعاتهم في علاقة مدمرة في كل مراحلها.

تبقى إشكالية الرعايا وهي في اختيار أحسن توقيت للتمرد لاكتساب الكرامة والحقوق والحريات التي حجبت عنها أو لم تنل منها إلا رائحة الشواء. فالقضية المركزية بالنسبة لهم ألاّ تتكرّر المحاولات السابقة لأوانها و التي كلفت ثمنا باهظا دون أن تؤدي إلى نتيجة . تعشش في ذاكرة المستبدين قصص الثورات والمقاصل ورؤوس الملوك المقطوعة. لكم ما يعشش في ذاكرة الرعايا الانتفاضات التي قمعت في حمامات من الدم.

ومن هذا المنظار يمكن القول أن للمستعبدين تعامل خبيث cynique مع المواطنين حيث يعتبرونهم نوعا من وحدات الاستكشاف لتحسس دفاعات العدوّ وإضعافها ولا يتحرجون من بعثهم للمذبحة ومتابعة

تضحياتهم بنوع من التعاطف المؤدب في أحسن الحالات ....إلى أن تنضج الثمرة وتتوفّر كل حظوظ النجاح للثورة .

*

أين الشعب في كل هذا؟ صحيح أن من يؤمنون بوجود الجمهورية والديمقراطية والعدالة المستقلة والاستقلال والتقدم لا مشكل لهم مع الإيمان بوهم إضافي.

لكن لننظر للواقع وسنكتشف أن للمستبدين شعبهم وللمواطنين شعبهم وللمستعبدين شعبهم هم أيضا.

فبالنسبة للمستبدين يجب العودة إلى أصول اللغة السياسية التي طالما استعملوها والتي كانت تتحدث دون حياء عن الراعي والرعية . فهذه الصورة غنية بالمعاني المعبرة وعلى ضوئها نفهم مقولة الحسن الثاني الذي قال أكثر من مرة انه لن يتردّد في التضحية بالثلثين الفاسدين – من قطيعه – لإنقاذ الثلث الصالح ، تماما كما يفعل أي مزارع حصيف أو ربما كما يفعل اليوم أصحاب المداجن المهددين بأنفلونزا الطيور.

أما المستعبدون فالشعب بالنسبة لهم هو المجموعة التي تدين بالطاعة والولاء لنفس الدكتاتور الذي يمنح ويمنع .

لكن المواطنون لا يتصورون الشعب إلا مكونا من أفراد يعيشون بالوفاق لا بالخوف ويعترفون لبعضهم البعض بالكرامة والحريات ،وخاصة وبالحق في المشاركة في تسيير الشأن العام في ظل نظام ديمقراطي.

كيف يمكن وصف المجتمعات العربية الأخرى إذن ؟ بداهة هي ليست شعوبا وهي ليست أيضا قطعان من البقر في مزرعة الدكتاتور وورثته . فلا حق لأحد أن يتحدث عن القطيع التونسي أو السوري أو الليبي لا لشيء إلا لوجود نواة من المواطنين داخله تحمل المشعل وتفتح الطريق وتحفظ الشرف .

هي شعوب تحت التأسيس لأن ما يؤسس لشعب حقيقي هو المواطنة التي تربط بين أفراده وليس فقط صلات الدين واللغة والمصالح .

الثابت أن حركة التاريخ تنحو نحو بلورة مثل هذا الشعب.لكن الأمر ليس تقدما مطردا وإنما مد وجزر.

إن إحدى أسباب سكوت المجتمعات العربية عن الاستبداد واستباحة فلسطين والعراق بالمقارنة مع مجتمعات الخمسينات والستينات التي كانت تنزل للشوارع وتقوم بالثورات ناجم بكل بساطة على أن عدد المواطنين تقلص كثيرا في الخمسين سنة الأخيرة خلافا لما يتصوره البعض. فشعور الأنفة عند آبائنا كان أرفع ، واستكانتهم للمحتل –لأنه كان أجنبيا– أضعف، واهتمامهم بالشأن العام وطنيا وقوميا أقوى.

إنه من المفارقات أن يكون شعب المواطنين الوحيد في الوطن العربي هو الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاستعمار بينما كل المجتمعات العربية الأخرى التي ترزح تحت نير الاستقلال ما زالت جد بعيدة عن وضع لا تصله إلا كبرى الأمم .

ما لا يفهمه العرب أن قوة إسرائيل لا تكمن في جيشها وتكنولوجيتها وإنما في كونها شعب من المواطنين في مواجهة شعوب من الرعايا. فهؤلاء المواطنون الإسرائيليون قادرون عقب هزيمتهم في لبنان صيف

2006، أن يحاسبوا العسكريين والسياسيين من أعلى الرتب والمناصب . هكذا رأينا جنود الاحتياط يقيمون المحاكمات لقيادتهم العسكرية وعامة الناس ينهرون علنا رئيس الحكومة ،ولا يخطر ببال أحد أن يفتح غرف التعذيب وينصب المشانق بحجة الخيانة وأنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

معنى هذا أن المرور من مرحلة شعب تحت التأسيس إلى مرحلة شعب من المواطنين هي المسئولية الكبرى الملقاة اليوم على عاتق النواة الصلبة التي تحمل المشروع ،إذا أردنا رفع التحديات التي يفرضها علينا المحيط وفرض السلام العادل خارج حدودنا والعدل والسلم المدنية داخلها.

إن مهمة هذه النواة ليست فقط تنظيم المقاومة ضد الاستبداد وإنما بباء دولة المواطنين وهو ما يتطلب معرفة دقيقة بما يتطلبه شيء كهذا أي :

1-تدابير سياسية – وعلى رأسها مبدأ التداول على السلطة – حيث لا مواطنة خارج هذا المبدأ وإقامة الانتخبات الدورية النزيهة والاستفتاءات الشعبية بخصوص كل القضايا المجتمعية وليس فقط السياسية الهامة .

2- تشريعات وقوانين تضمن الحريات الفردية والعامة وتشجع وتمول وتقيم الجمعيات المدنية

– سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن حق العمل والصحة والتعليم للأغلبية وتضع هذه الحقوق خارج وفوق قانون السوق حيث لا مواطنة م فقر وجهل ومرض .

3-سياسات تعليمية و اعلامية ومنها التعريف المتواصل منها بالوجه العفن للاستبداد والتركيز على التعذيب والفساد والمخابرات وكل آليات النظام الاستبدادي في المدارس الثانوية وربما التفكير في دبلوم مواطنة يتوج مع الباكلوريا برنامج تربية مدنية متكامل ، واعتبار العمل الجمعياتي من الشروط المطلوبة لكل ارتقاء في سلم أي وظيفة وتكريم الفاعلين في حقله بكل الوسائل

4- سياسات ثقافية ودينية بتشجيع قيم الاستقلالية والأنفة والاعتداد بالنفس عند كل الناس وكل الأطراف.

5- سياسات أمنية، لكن لا على طريقة الاستبداد ، وإنما بفتح مراكز مستقلة لمراقبة عودة الفساد والتعذيب وحكم المخابرات وتكوين لجان برلمانية مختصة في استجواب كل المسئولين على طريقة لجان التحقيق في مجلس الشيوخ الأمريكي .

تبقى كل هذه الإجراءات أمور شكلية وسطحية ومهددة بالإفراغ من محتواها أو بالتفويض طالما لم توجد وراءها إرادة واعية من الجميع برد الاعتبار لكل مكونات الاجتماع عبر سياسة تكريم متواصل .

وفي الدكتاتورية صادر المستبد كل آليات التكريم وفحواه لشخصه ولنظامه. أما في مجتمع المواطنين فالتكريم للمواطنة وللمواطنين. لا يجب أن يكون بالضرورة حكرا على المتفوقين والناجحين وإن كان من حقهم. وإنما يجب توسيع مجاله لكي يشمل كل الناس الذين أذلهم الاستبداد وسحب منهم التكريم الذي كرمهم به الله نفسه . ومن ثمة يجب رد الاعتبار وتكريم من ليسوا في قائمة الغالبين مثل المعاقين لا لشيء إلا لأنهم عنوان أبطال الخفاء مثل الأمهات الفقيرات والآباء المقاتلين ليلا نهارا من أجل لقمة

العيش والمغتربين الذين يحرمون أنفسهم من كل شيء لإعانة أهلهم وكم من أبطال لا تمشي بذكرهم الركبان وهم عماد حياة المجتمع.

وفي كل الحالات تبقى عملية دفع نسبة المواطنين قضية حياة أو موت بالنسبة للدولة الديمقراطية ، لأن المستبدون لا يختفون من أي مجتمع . هم مثل خلايا السرطان أو الجراثيم التي تنتظر أول وهن في جسد المصاب لتعود بقوة لساحة الفعل المدمر. ومن ثمة ضرورة الحذر الدائم لأن الحرب سجال والرابح فيها دوما رابح مؤقت. كيف لا والحرية مثل الاستبداد من أعمق الغرائز الموجودة داخل ...كل واحد منا .

قال المتنبي

والظلم في شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

لكن بوسعنا معارضته بالقول

والعدل في شيم النفوس فإن تجد ذا زلة فلعلة لا يعدل.

لهم إذن أي المستبدون حوافزهم القوية لنحت المجتمع الذي يكفل لهم ما يعتقدونه مصالحهم.

ولنا أيضا حوافز لا تقل قوة وقد تكسبنا النصر عليهم أطول فترة ممكنة من زمان هو مثل رقاص ينطلق من نقطة إلى نقيضها ثم يعود إليها.

***

الصرخة

قد يجادل البعض في كون مصر أم الدنيا. لكن من يستطيع أن يجادل في كونها أم العروبة (رغم ما تنعق به بعض الأصوات التي تريد العودة بالتاريخ آلاف السنين إلى الوراء و"تطهير" أرض الكنانة من لغة ودين محمد) . لا أدلّ على ذلك من كون المغرب يصاب دوما بالزكام ،والمشرق بالحمّى إذا مرضت مصر بأي التهاب. والقاعدة أنه لا يعرف في تاريخ الأمّة مرّة أن مصر قويت ولم تقوى بها العرب العاربة والمستعربة، كما لا يعرف فترة ضعفت فيها وذلّت فيها مصر ولم يصبح فيها العرب أعرابا.

وفي تاريخنا المعاصر ثمة باستمرار تأكيد لهذه القاعدة . فثورة جويلية 1952 ، التي قادها الرئيس (الوحيد الذي يستأهل هذا اللقب) جمال عبد الناصر، كانت بداية سلسلة الانتفاضات الثورية في كافة أرجاء المشرق والمغرب. وهي لم تهزم في رمال سيناء إلا لما كان يحصل في أقبية المخابرات، لفصلها الوطنية عن المواطنية. يومها فشلت تباعا كل الثورات العربية التي لم تكن إلا نسخا باهتة لها . ومن مصر انطلقت في السبعينات الموجة الإسلامية التي اكتسحت كل فضاء الأمة وتعدتها إلى مشارق العالم ومغاربها.

واليوم نعايش أحداثا لا تقل أهمية تنبئ أن مصر تدخل منعطفا جديدا مما سينجرّ عنه – كالعادة – انعكاسات بالغة الأهمية على المشارقة والمغاربة على حدّ السواء...أي على كل واحد منا .

ومن هذه الأحداث ثلاثة أخبار "نشرتها الجزيرة– نت " بتاريخ 16-4-2005 لا حق لأحد أن يمرّ عليها مرّ الكرام ووضعها في نفس مستوى زخم أحداث متسارعة تطرد بعضها البعض من ساحة الوعي و لم نعد نميز لفرط كثرتها غثها عن سمينها ، هامّها عن مبتذلها.

لقد استرعت انتباهي كما يسترعي انتباه الطبيب ظهور أعراض جديدة في مريض يعالجه . الفرق الوحيد أن هذا المريض – النظام السياسي العربي–لا يهمني إنقاذه وإنما موته السريع وقد طالت فترة احتضاره وبدأ نفاذ الصبر . لكن الأحداث –الأعراض الثلاثة التي أوردتها في نفس اليوم الجزيرة –نت تدلّ بوضوح على تدهور خطير في الصحة العليلة للمريض العجوز وأن هناك آمال كبيرة في قرب دفن الجثة .

الخبر– العرض الأول يتعلق بتطورات حركة " كفاية "التي بدأت تتوسع ليس فقط في الشارع القاهري وإنما أيضا في كبريات المدن المصرية من الإسكندرية إلى أسوان.

لنتوقف بعض الشيء عند شعارها الذي أصبح اليوم أشهر من نار على علم . هو لا يطالب الحريات وبحقوق الإنسان وبالإصلاح المستحيل كما تعودنا على الأمر منذ سنين . إنه صرخة تقطع مع منهج

وروح المطالبة لتتوجه مباشرة لرأس النظام قائلة له بكامل الوضوح كفاية من ..... رئاستك المؤبدة ، كفاية من مسخرة تعديل الدستور ، كفاية من انتخاباتك المزيفة ، كفاية من عائلتك ، كفاية من الظلم ، من الفساد، من إرهاب الدولة... كفاية من الاستهزاء بذكائنا ومصادرة حقوقنا وحرياتنا .

الملاحظة الهامة أن هذا التوجه المباشر لسبب كل البلاء في النظام السياسي العربي الفاسد ،أي سطوة الشخص، يقطع نهائيا مع محرم طالما ارتكزت عليه الدولة الاستبدادية . ففي منظومة الاستبداد تستطيع أن تنقد كل شيء إلا الزعيم فهو" لا يعلم " بالموبقات الموجودة في البلد ...وآه لو علم سيادة الرئيس !! أو هو ضحية بطانته الفاسدة التي تتحمل وحدها مسؤولية ما يجري، أو هو مضطرّ للتحرّك ببطء لأن هناك قوى الشدّ إلى الوراء التي تمنع من الإصلاح الذي يريده، الخ .

بهذه الصرخة تنتهي كل عمليات اللف والدوران حول سبب البلاء لتتوجه إليه أصابع الاتهام بأنه هو وحده لا غير السبب في وجود بطانة الفساد ، أنه هو وحده لا غير ممثل قوى الشدّ والجذب إلى الوراء وانه يعلم كل العلم ماذا يجري لأنه هو الذي يحرّك كل الدمى التي تمثله .

لكن كيف حصلت هذه النقلة من الطلب المؤدب واللف والدوران حول مسؤولية الزعيم المنزّه عن الخطأ والخطيئة إلى مثل هذه الجرأة ومثل هذه " الوقاحة"؟

إنها لم تحصل – وهنا تكمن خطورة العرض – إلا لأن هيبة الزعيم قد سقطت إلى الحضيض وكذلك الخوف منه. لنتذكّر أن كل هؤلاء الذين يتحكمون في رقابنا تلامذة مكيافال الذي علمهم أنه من الأحسن أن يتمتع الأمير بمحبة شعبه بدل أن يحكمه بالخوف لكن إذا استحال الأمر فعليه اختيار الخوف.

هكذا أوكلوا بمهمة إشاعة الخوف لأجهزة المخابرات وأقبية التعذيب والسجون والمحتشدات ولوسائل الإعلام بمهمة ترويج الصور التي ستجلب لهم المحبة وتعطيهم المهابة التي تكون دونها الزعامة.

تأتي صرخة " كفاية" لتنذر بأنه لم يعد هناك لا خوف ولا مهابة ،لأن الملك أصبح عاري. إنها مؤشر على مدى الانحلال والتفكك في كل المنظومة الرمزية التي بني عليها الاستبداد. بعبارة أخرى ما كانت لهذه الصرخة أن تظهر لو لم يبلغ انحلال وتفكك الجسم السياسي للاستبداد مرحلة خطيرة.

وإحقاقا للحق، ودون محاولة التنقيص من أولوية مصر في التطور العربي، يجب أن ألاحظ أن عملية تفكيك الخوف والهيبة والتوجه المباشر لرأس الأفعى بدأ في تونس . ففي سنة 1998 أطلق المجلس الوطني للحريات شعار " لا خوف بعد اليوم" . وفي جويلية 2000 طالبت برحيل بن علي من برنامج على الجزيرة – تم على إثرها طردي من الجامعة– وسنة 2002 تصدت كل المعارضات للعبة تغيير الدستور للتمديد للدكتاتور وسنة 2004 رفضت كل القوى السياسية الاعتراف بشرعية تجديد الولاية له. لكن فضل كفاية المصرية أنها خرجت إلى الشارع ومن المنتظر أن يكون للأمر تأثيره المباشر يوما على الشارع التونسي والليبي والسوري .

*

الخبر– العرض الثاني يتعلق بخروج الأمهات المصريات في سيناء للاحتجاج على الاعتقالات العشوائية التي تبعت تفجيرات طابا.

هنا أيضا ثمة معاني عميقة للظاهرة. فليس من السهل على النساء وخاصة المسنات الخروج للشارع . معنى هذا أن خروجهن زاخر برسائل متعددة لا تتعلق فقط بمدى انحسار الخوف وإنما أيضا بعمق القطيعة بين الحكم والشعب . فطالما بقيت المعارضة محصورة داخل النخب المسّيسة ،خاصة العنيفة، فإنه بوسع النظام التعامل مع تحديات هو مستعدّ لها. لكن عندما يصل الرفض النساء والعجائز وعندما تخرجن كأمهات ليس لهن سوى سلاح الأمومة فإنها ضربة معنوية قاصمة للنظام ولرأس الأفعى .

لنتذكّر أن خروج أمهات المعتقلين في الأرجنتين في السبعينات كان مسمارا هاما في نعش الدكتاتورية العسكرية.

إنها واحدة من بين أهم العلامات على أننا أمام بوادر ثورة قد تكون عنيفة ،وقد ننجح كما آمل في جعلها ديمقراطية سلمية بعد أن تبين بالكاشف وبألف برهان أننا أمام أنظمة لا تصلح (بفتح التاء) ولا تصلح (بضمّها)

*

لكن أهمّ خبر– عرض على الإطلاق هو المتعلّق بدخول القضاة حلبة الصراع . ولأهميته فإنني سأورده كما ورد بلا أدنى تغيير لأن كل كلمة فيه بالغة الدلالة والأهمية .

"هدد مئات من القضاة المصريين بعدم الإشراف على الانتخابات الرئاسية القادمة إذا لم تعدل الحكومة مجموعة قوانين قالوا إنها تحد من سلطتهم .وقال نحو 1200 قاض في بيان احتجاجي أصدروه اليوم بالإسكندرية إن القوانين الحالية لا تسمح بضمان انتخابات حرة وعادلة.

كما هدد القضاة بإعاقة الانتخابات الرئاسية إذا لم تفصل السلطات بين الجهاز التنفيذي والقضائي, ودعوا إلى تعديل القوانين بشكل تتنازل فيه الداخلية عن سلطاتها في الإشراف على العملية الانتخابية.

وقال القاضي حسام الغرياني –وهو أحد وجوه الحركة الاحتجاجية البارزين– إن ما يريده القضاة هو "جهاز قضائي مستقل فعلا يمكن لهم من خلاله حماية الحريات وحقوق الإنسان."

وأضاف الغرياني أن "الانتخابات إما أن يشرف عليها كليا الجهاز القضائي أو تترك لأي أحد يريد صياغة نتائجها ."وبحركة الاحتجاج هذه يكون جزء من الجهاز القضائي المصري قد التحق بحركة المعارضة التي وإن رحبت بخطوة الرئيس المصري حسني مبارك بتعديل الدستور وفتح أبواب الترشيح فإنها اعتبرت أن القوانين لا تزال بحاجة إلى تعديل لضمان انتخابات نزيهة حقا".

لا يقدر خطورة مثل هذا الموقف إلا الدكتاتورية التي تعرف أحسن من غيرها معنى دخول القضاء في مثل هذا المنعرج . فالنظام العربي مثل فاكهة الخوخ ، قشرته مؤسسات سياسية مزيفة تلعب دور الأحزاب والبرلمان والحكومة المدنية الخ . لكن " مادة " الخوخة هي الأجهزة بأنواع البوليس التي تخطر

والتي لا تخطر على بال . أمّا نواة النظام هي العصابات الضالعة في فساد لا تعرف حجمه وعمقه وامتداده أي منطقة أخرى من العالم مثل وطننا العربي المنكوب .

هكذا بنى النظام السياسي العربي وضعا شاذا قوامه بوليس مهمته حماية الفساد من المجتمع وليس حماية المجتمع من الفساد و تدجين الإعلام حتى لا يفضح هذا الفساد و تركيع القضاء* حتى لا يعاقب عليه . من لا يدرك اليوم أنه لو تصرف حكامنا كما يتصرفون في دولة يحكمها قانون يسهر عليه قضاء مستقل لكانوا وراء القضبان لا بتهم سياسية لكن بتهم جرائم حق عام .

ومن ثمة مركزية القضاء المستغل في تواصل الاستبداد.

وعلى مرّ السنوات والعقود المريرة التي عشناها بين محاكم ونفي وسجون رأينا إلى أي انحطاط وصل القضاء الخانع الذليل المدجّن وهو يصبح أداة طيعة دورها الوحيد إضفاء غطاء العدل على الظلم.لا أذكر كم من محاكمات سياسية حضرت بالضبط ولكنها لا تقل على امتداد ربع قرن عن بعض المئات إلى درجة أنني اقترحت على بعض أصدقائي من الحقوقيين والسياسيين والمحامين، في أوقات ذروة القمع أن ننصب خيمة في ما يسمى قصر العدالة لتفادي تعب الرجوع إلى بيوتنا والعودة منها . وإبان هذه المهازل رأيت اغتيال القيم واغتيال القانون وموت شرف الرجل – أو المرأة– المكلف(ة) بتلاوة الحكم الذي أصدره البوليس وأحيانا رأينا البعض منهم يزايدون ليسكت البوليس عن ملفاتهم المتراكمة أو... ليتمتعوا بترقية !.

وللّه درّ مثل هؤلاء البشر وكيف يمكنهم النوم ليلا والنظر إلى وجوههم في المرآة وهم يحلقون ذقونهم . ويوم جاء دوري لأمثل أمام هؤلاء الناس حرمت على محامي الترافع وبقيت في بيتي لا وقت لي أضيعه في تمثيلياتهم البائسة.طالبا أن يبعثوا ببطاقة الحكم والشرطة لأخذي مباشرة للسجن .

ولا نية لي هنا في فتح ملفّ هذا القضاء وإنما الهدف تنبيه كافة قضاة العرب (وعلى رأسهم قضاة تونس الذين أحرزوا على قصب السباق في كل موبقات القضاء المأجور) للمنعطف الذي بدأت الأحداث تأخذه.

أي معنى لدخول 1200 قاضي مصري في التمرّد على الدور الذي ما انفكت الدكتاتورية توكله لهم وهي على كافة الاطمئنان بأن الكومبارس سيقومون بالدور المعهود يحركهم الخوف والطمع ؟

ثمة في البداية عودة بل قل انتشار الوعي بأن الأمور تجاوزت كل الحدود المقبولة وأن " كفاية قضائية " هو الردّ الوحيد على ناس تجاوزوا كل الحدود في استخدام مؤسسات الدولة لمصالحهم القذرة . ثمة أيضا الوعي بأن الدكتاتورية أصبحت محدودة الوقت وها هي الفئران تبدأ مغادرة المركب الموشك على العرق

---

*عبد الله الحامدي استقلال القضاء السعودي عوائقه وكيفية تعزيزه – الأهالي دمشق

.

ثمة أيضا انحسار الخوف من حيوان عجوز فقد كل قدراته على التخويف لأنه هو الذي يعيش الآن غمرة الخوف.

إنه من مصلحة هياكل القضاء في كل قطر أن تغتنم هذا التحول التاريخي في موازين القوى بين نظام مات في العقول وفي القلوب وبين مجتمع متأهب ومستعدّ لمرحلة جديدة من تاريخه لتبعث برسالة للسلطة والمجتمع بأن مسار استبدال الغين بالقاف والمرور من القضاء المستغل إلى القضاء المستقلّ قد بدأ. وفي حالة تواصل حليمة لعادتها فإن المسار لن يتوقف وكل ما في الأمر أن القضاء سيعمق أزمته وسيواصل انحطاطه وقطيعته مع مستقبل سيتحقق دونه في كل الحالات .

وأيا كانت الخيارات التي ستتبلور داخل هذا الهيكل سواء في تونس أو في سوريا أو في قطر من أقطار الأمة فإنه لا قدرة لأحد من أفراده اليوم على تفادي تبعات هذه الحقائق الثلاث.

1-أن القضاء المستغلّ كان وصمة عار في تاريخ القضاء ووصمة عار في تاريخ كل قاضي تواطأ بالأحكام الجائرة أو بالصمت والتغاضي ، أن القضاة لم يهبوا لنجدة القضاء وإنما تركوا للحقوقيين والسياسيين الذين يحاكمونهم مهمة الدفاع عن شرف مهنتهم كانوا أولى بالدفاع عنها.

2-أن رهان قضاة الدكتاتورية على بقاء هذا النظام – مثل رهان رجال الشرطة الشبان- خاسر لأن النظام العربي الفاسد، مبرمج لمزبلة التاريخ طال الزمان أو قصر . ويوم يعاد التأسيس على الخراب فلا مكان لهم في البناء الجديد في أحسن الأحوال وفي "أسوءها " ستقع ملاحقة كل الذين حكموا في القضايا السياسية بالظلم المشين . وفي كل الأحوال لا يجب عليهم توقع الإفلات من المحاسبة الأخلاقية من طرف شعب أصبح يقرنهم بآليات الفساد والإفساد .

3-أن دخول أكبر عدد ممكن منهم ساحة المعركة من أجل الحرية والعدالة في جانب قوى المستقبل هو الأمر الوحيد الكفيل بإصلاح ذات البين مع المجتمع المدني وهذا وحده سيعطي للقضاء إشراقه وسيعيد له شرفه وسيعجل بالقدر المحتوم للدكتاتورية المتعفنة . هذا ما فهمه وسارع إليه قضاة مصر فخذوا منهم العبرة يا قضاة تونس وكل قضاة الأمة ويومها سيحتضنكم المجتمع وستطوى الصفحة المشينة في تاريخ نريده كابوسا نفيق منه جميعا لحلم جديد لا تصادره العصابات .

كلنا نعرف مقولة ابن خلدون أن العدل أساس العمران . فهلاّ تحركت فيكم أيها القضاة نخوة العروبة والإسلام حتى لا تكونوا من بين أدوات الخراب.

***

القيم

يوم 24 أكتوبر 2004 استطاع المستبد الظالم التي ابتليت به تونس منذ 1989 إضفاء مسحة باهتة من الشرعية والقانونية على نظام دكتاتوري بوليسي أذاق البلاد الأمرين حيث منح لنفسه فوزا ساحقا عبر مبايعات سماها تجاوزا انتخابات رئاسية وتشريعية . المضحك في الأمر أنه لا هو ولا زبائنه وزبانيته يعترف بأن الدستور الذي خاطه على مقاسه سنة 2002 ألغى الرئاسة مدى الحياة على الورق ليكرّس عهد الرئاسة إلى الممات . يسألونك عن الفرق قل لا يعلمه إلا المنافقون والضالعون في التزييف والكذب.
وإبان الأسابيع الأخيرة من تحضير السلطة للمهزلة الانتخابية قرّرت أن أعود من المنفى يحدوني أمل ضعيف في تحريك السواكن حتى لا تمرّ عملية اغتصاب الوطن وإذلال المواطن في كنف لامبالاة العالم واستسلام الشعب وعجز " النخب".
وحال وصولي وجدت أن ما بالطبع لا يتغيّر . ها هي جحافل البوليس السياسي تتعقبني في كل مكان وتضرب الحصار حول بيتي وكل بيت أدخله . يكفي عادة أن استحضر صورة الذباب والناموس وما يتسبب فيه من إزعاج لا يمنع من العيش لأضحك وأهزّ الكتفين ناسيا وجود من يتنفس في ظهري مفتعلا قراءة الجريدة أو من يركض ورائي وهو يتصبب عرقا .
و بعد مرور الفرحة الحزينة بلقاء الوطن المدنّس ، بدأ تقييم حظوظ نجاح المقاطعة النشيطة التي دعت إليها كل أطراف المقاومة الديمقراطية والتي عدت من أجل محاولة تفعيلها. ومن نافلة القول أن مثل هذا التقييم يبدأ بتقييم الوضع النفسي العام. وفي بلداننا العربية ثمة دوما مؤشران لقياسه : النكتة والقصيدة . استمعت إذن إلى آخر النكت التي تروى عن الفساد والقمع والغباء والمحسوبية والظلم . أضحكتني وكالعادة أدمت قلبي .

*

تكتشف بذهول أنّ آخر ما يهمّ الناس هو هذه "الانتخابات " التي يتأهب النظام لارتكابها .
يا للغرابة ! ألا يعي التونسيون أنها سوف تشرّع وتكرّس تواصل القمع وخنق الحريات وتدهور التعليم والمؤسسات القضائية والأمنية والإعلامية والإدارة وكلها قضايا تمسهم في الصميم وتتحكم في أدقّ تفاصيل حياتهم ؟
إن الأمر يبدو بديهيا بالنسبة للمناضلين من أجل الديمقراطية لكنه بداهة لا يبدو كذلك بالنسبة للأغلبية من النّاس. ثمة إذن خلل ما . أين ؟

هل يمكن القول أن المعارضة الديمقراطية قصّرت في التعريف باطروحاتها مما يجعل الشعب جاهلا بسبب مصائبه وأنها لو كثفت التوعية الديمقراطية لهبّ كرجل واحد لإلغاء التعذيب وفرض حرية الرأي والتنظّم والانتخابات الحرة والنزيهة .

إنها فرضية لا تصمد أمام النقد، فالشعب التونسي ككل الشعوب العربية أتخم معلومات وشعارات ونقاشات حول الديمقراطية . بل ويمكن القول أنه مجّ هذه الكلمات والأفكار خاصة وهي تتردّد بصفة رتيبة ومملة حتى في أفواه زبانية الدكتاتورية .

لننطلق من فرضية أجزم أنها أصحّ وهي أن الشعب أذكى مما تتصوره السلطة وأخبث مما تتصوره المعارضة ، أنه يعرف الكثير عن الديمقراطية وآلياتها ، لكنه لن يخرج من لامبالاته تجاهها ولن يغير مواقفه وتصرفاته ولن يخرج أبدا للشارع أو يضرب من أجل الحريات الفردية والعامة أو برلمان تونسي حقيقي كما فعل أجدادنا في أفريل 1939 . السؤال لماذا والحال أن ارتباط تدهور كرامة الناس ومستواهم المعيشي بغياب الديمقراطية واضح وضوح الشمس . .

نحن هنا أمام إشكالية عامة تتلخص في كون المعرفة النظرية لا تغير آليا المواقف والتصرفات لا للأفراد ولا للشعوب . ثمة مثال جدّ معبّر عن الظاهرة في ميدان الصحة: كل المعلومات عن التأثير الخطير للتدخين متوفرة لدى الجميع لكن من أكثر الناس شراهة للسيجارة والسيجار الأطباء.

الثابت اليوم أن المعرفة بمضار التدخين وعلاقته بسرطان الرئة غير كافية للتوقف. الثابت أيضا أن كل من امتنعوا عن التدخين كانوا على وعي بمضاره . معنى هذا أن الدعوة للديمقراطية شرط ضروري للانتقال إليها لكنه شرط غير كافي . السؤال ما الذي ينقص ؟

*

تكتشف سريعا أن أزمة الحقوق والحريات هاجس النخب المسيسة لكنه موضوع شبه غائب في المقاهي والجلسات العائلية وحديث الشباب والعمّال. فالشغل الشاغل بالنسبة للأغلبية الساحقة غلاء الأسعار وتفشي الفساد و الاضرابات و بطالة الشباب المتعلّم و خوف العمّال من التسريح بالجملة في قطاع النسيج المؤهل للاختفاء سنة 2004 وخاصة تفشّي " الحرقان" .

إن هذه الظاهرة هي اليوم أخطر مؤشر عن تأزم جيل بأكمله البطالة وراءه والبحر أمامه .

لا غرابة أن يرمي عدد متزايد من الشباب بنفسه في زورق مكتظّ متجه لإيطاليا بعد حرق كل أوراق الهوية (حتى لا تتمكن السلطات الإيطالية من معرفة هويته وجنسيته و إرجاعه إذا كمش ... ومن ثمة الاسم).

هل ثمة مؤشر أبلغ على فشل نظام سياسي في الاضطلاع بدوره ؟ ما أمرّ أن يصبح الوطن هو الأرض التي نهرب منها وليست الأرض التي نهرب إليها .

وحيث أن الفرار أصبح شبه يومي، فإنه ليس من باب الصدفة أن يغرق زورق في عرض" شطّ مريم" عشية وصولي وأن يهلك في تلك الليلة المشئومة خمسة وسبعون شابا من تونس والمغرب . وفي مقهى من مقاهي مرفأ "قصيبة المديوني" استمعت ساعات طويلة لقصص "الحرقان" منها مأساة 14 شابا

من قرية ريفية فقيرة اسمها الحكيمية (ولاية المهدية) هلكوا منذ سنتين على مرمى حجر من شاطئ "القصيبة " لأنهم كانوا لا يعرفون السباحة .

ومما يدلّ على خطورة الظاهرة أنه أصبح لنا ندوات عن الموضوع كالتي نظمتها الرابطة التونسية لحقوق الإنسان سنة 2003 ومختصين مثل الأستاذين توفيق بورقيبة والهادي المبروك وبالطبع قوانين زجرية تحكم بعشرين سنة سجن على المهربين لأنه ليس لسلطة قمعية غير الزجر في مواجهة ظاهرة هي المسئولة عنها. من لا يدرك وجود رابط قوي بين الفساد بما هو الخاصية الأولى لنظام بن علي و"الحرقان " ؟ من لا يعرف أن ال127 لصّ كبير– الذين نشر أسمائهم مقاومون ديمقراطيون في قائمة طافت أرجاء البلاد سرقوا عبر القروض البنكية التي لا ترجع ربع الناتج القومي لعشرة ملايين تونسيين ؟

من لا يدرك أن كل هذه الأموال التي تبخرت في جيوب اللصوص كان بوسعها خلق عشرات الآلاف من مواطن الشغل الكفيلة بشدّ الشباب إلى الوطن ؟

من لا يفهم أن سوء التصرّف والمحسوبية ومبدأ الولاء قبل الكفاءة وابتزاز رجال الأعمال، مسامير تدقّ يوميا في كفن الاقتصاد الوطني ؟

نحن إذن إمام ارتباطين بديهيين : ارتباط الأزمة السياسية بالنظام الدكتاتوري وارتباط الأزمة الاقتصادية بنفس النظام . المشكلة أنه لا يوجد ربط بين الارتباطين . لماذا ؟

هل يمكن تحميل أغلبية أنهكها الجري وراء لقمة العيش مسئولية قلّة وعيها بأنها لن تحلّ مشاكلها المادية المتفاقمة بالفرار أو بالبحث عن الحلول الفردية ؟ طبعا لا. إن مهمة القيادات السياسية منذ وجدت المجتمعات والسياسة أن تعرض البدائل وأن تجنّد لها حتى يحصل التغيير المنشود.لكن إذا غابت هذه القيادة أو كانت دون المستوى فإن الأغلبية الفقيرة (أو التي تتدرّج نحو الفقر مثل كل الطبقة الوسطى) لا تقدر في أحسن الحالات إلا على انتفاضات دورية تخمد بسهولة لأنها لا تستند على مشروع سياسي .

إن من يتحمل المسئولية الكبرى هي الحركة الديمقراطية التي لم تتبنى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنفس القوة والإصرار التي تبنت به الحقوق السياسية. لا غرابة في الأمر لأن هذه الحركة تتكوّن بالأساس من برجوازية متوسطة وكبرى لا تعاني من الخصاصة المادية و لا ترى في الحقوق السياسية إلا تحسينا لوضعيتها وتوسيعا لامتيازاتها.

ولقائل أن يقول : لنربط إذن حلقة الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في برنامج سياسي متكامل نتوجه به للشعب وآنذاك لن تتفجر الانتفاضة وإنما الثورة.

خطأ ، إذ لا يعرف حزب من الأحزاب السياسية لم يتطرق، على الورق على الأقلّ، للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . ومع هذا لا زالت دار لقمان على حالها .

ثمة بالضرورة عامل أساسي غائب . ما هو ؟ الغريب في الأمر أن يذكرني به البوليس السياسي لأنه كان دوما حاضرا لديّ ولو بصفة مبهمة .

*

لما تقدّمت لشرطة المطار بغية السفر بضعة أيام لمواصلة الحملة الإعلامية في الخارج ضد المبايعة طلب مني أن أتنحى جانبا و أخذت لاستجواب طويل عريض كالذي جربته أكثر من مرّة . أخيرا ابلغني مفتش أمن الدولة أنني لست موقوفا وغير ممنوع من السفر لكن المحضر سيحال على " العدالة" لمقاضاتي من أجل تهم ثلاث: الاحتفاظ بجمعية غير مرخص فيه (حزب المؤتمر) وعقد اجتماعات محظورة (في بيتي) وترويج بيان فيه " حطّ من معنوبات الأمّة" .

ثمّ أطلقوا سراحي ممّا مكنني من أخذ الطائرة الموالية واسترجاع تفاصيل هذا الاستجواب العجيب والتفكير بهدوء في التهمة الجديدة والمضحكة . حقا لقد تعودت من نظام التزييف الشامل على قلب المفاهيم والحقائق والقيم كوسيلة ثابتة لمحاولة خداع النفس والآخر. لكن أن يتجرّءوا على اتهامي بالحطّ من معنويات الأمّة فهذا أمر يفوق كل خيال ، خاصة وأن التهمة تدخل في نطاق قانونهم العجيب ضدّ "الإرهاب" و ثمنها 12 سنة سجن.

فجأة اكتملت المعادلة في ذهني . فالنظام الذي يسمي الأبيض أسودا يتهمني في الواقع برفع معنويات الأمة . إنها فعلا لتهمة رهيبة بالنسبة لنظام مستقبله مرهون بتواصل انحطاط الروح المعنوية.

انظر إلى " القيم" التي تسود اليوم في بلادنا عبر التصرفات وعبر العبر والأمثال التي يتداولها الناس :" ارقد لهم في الخطّ، اللي خاف نجا، أخطى رأسي واضرب، المتفرّج فارس، بوس الكلب من فمه حتى تقضي حاجتك منه الخ " إنها لا تعكس فقط مواقف وتصرفات مجتمع قبل بالعيش تحت راية البذاءة والنذالة . هي تعكس "القيم" التي تشيعها وتشجعها الدولة البوليسية لأن تواصلها هو الذي يكفل بقاءها .

و يبدو لي بديهيا اليوم أن الحرب الضروس التي نشبت بين التسلط و المجلس الوطني للحريات الذي كان لي شرف تأسيسه سنة 1998 مع نخبة من المقاومين والمقاومات ، لم تكن حول الحريات ولا حتى حول المساجين السياسيين بقدر ما كانت حول القيم . فهذا مجلس يبرز وسط كل هذا العفن الأخلاقي للسلطة وللمجتمع وللمعارضة المؤدبة ليجهر بشعارات يمارسها مثل : الحقوق تمارس ولا تطلب، ارفعوا رؤوسكم ، لا خوف بعد اليوم.

لقائل أن يقول : المعركة مخسورة مسبقا إذن لأن "قيم" البذاءة والنذالة هي اليوم القيم السائدة في المجتمع التونسي وشعارات المجلس بقيت صرخة في واد. إنها دوما قراءة التبسيط التي تجهل تعقيد الواقع ولا ترى إلا النصف الكأس الفارغ من الكأس.أليست قيم" البذاءة والنذالة مثل طبقة الزيوت القذرة التي تغطي جزءا من سطح البحر تلوثه ، لكنها لا تمسّ ما يزخر به من جمال ومن حياة في الأعماق .

ليحذر أعدائنا فهذا التونسي أو العربي كائن تاريخي لم يولد البارحة . هو محمّل ، متشبّع ، مصنوع في الأعماق من نماذج بالغة العمق ، بالغة التأثير ، بالغة القوّة تفعل فينا فعلها الخفي المتواصل

لنعدل تصرفاتنا على من إنسانية ابن عقال وثبات بلال وكرم حاتم وشجاعة عنترة وعدل العمرين وتضحية الحسين وشمم المتنبي .

إن أمة تصوغها في الأعماق مثل هذه النماذج لا يمكن أن تحطم معنوياتها نهائيا ولا يمكن أن تستسلم طويلا لأنظمة لا تعيش إلا بموت الرجولة وموت الأنفة وموت التضحية وموت الكرامة .

ويوم تتفجّر من الأعماق هذه القيم المكبوتة فلن يبقى من الدكتاتورية إلا ما يبقى من طبق وضع على فوهة بركان.هذه هي إذن الحلقة المفقودة ، العامل الثالث الذي لا بدّ منه لتتولد مفاعلة التحرّر : قيم العروبة والإسلام .

وعلى ارتفاع البحر الذي كانت تغطيه طبقة سميكة من السحب، سحبت ورقة بيضاء لأرسم الحلقات الثلاثة التي لو تقاطعت لحلّت الربع الساعة الأخيرة للدكتاتورية .ويتصادف أنه كان لي قلم برؤوس متعددة الألوان مما أعطاني فرصة انتقاء ألوان حلقاتي الثلاث . لا تستغربوا أن ترمز الحلقة الزرقاء للديمقراطية ، هذا الجزء السياسي من إعلان حقوق الإنسان الذي سنته المنظمة الأممية ، أن أختار اللون الأحمر لحلقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واللون الأخضر لحلقة قيم العروبة والإسلام .

ها أنا أمعن النظر في كل حلقة على حدة ليزداد فهمي لعمق الخطأ الذي ترتكبه حركات سياسية ترى الشجرة ولا ترى الغابة .

الديمقراطية لوحدها في معزل عن حاجيات الناس وثقافتهم ؟ لعبة نخب ولعبة فوقية وتقاسم امتيازات جديدة بين من كانت لهم الكثير من الامتيازات مآلها الارتطام على الثورات و الانقلابات .

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحدها بمعزل عن الديمقراطية والثقافة السائدة ؟ إنها طبعة جديدة لانتقال دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية على البروليتاريا واغتصاب الشعوب وسيادة النخب الحمراء الفاسدة ومآلها الثورات والانقلابات .

قيم العروبة والإسلام وحدها في معزل عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؟ إنها طبعة مزيدة ومنقحة من الدولة القومجية أو الدينية التي قادتنا إلى أكثر من كارثة ومآلها الثورات والانقلابات. لكن ضع الآن الحلقات الثلاث في تقاطع و ستكتشف أن الحلقة المفرغة قد كسرت وأنها أصبحت لأول مرّة في تاريخنا طريقا مفتوحا نحو التحرّر وتصالح الأمة مع العالم ، مع العصر و مع ذاتها .

***

العقد

نشرت صحيفة دنمركية رسوما تدعي السخرية من الرسول أسالت أنهارا من الحبر في كل ربوع العالم، ونسأل الله أن لا تسيل يوما أنهارا من الدم.

وفي البداية حتى نغلق الباب على كل سوء فهم لما سيتبع ،أقول أن نشر الرسوم التي أقامت الدنيا ولم تقعدها في صحيفة مغمورة وأعادت نشرها صحيفة" شارلي هبدو" الفرنسية المعروفة بتخصصها في الاستفزاز ، عملية سفيهة ، غير مسئولة ولا تواجه إلا بمطلق الاستنكار والإدانة .

لكن الإدانة مبتدأ الخبر وليست منتهاه. فلا أسهل من التنديد والمزايدة ولا أصعب من التعامل مع هذه الجمرة الحامية والخبيثة في آن واحد بكل ما تستأهل من تفكير معمق، على قدر خطورة ما تفجرت عنه حمما كالبركان الذي يبدي علامات يقظة لا تنذر بخير.

أحاول التفكير بهدوء وبموضوعية في قضية لا تدفع لا على الهدوء والموضوعية، فيبادرها ذهني بالمعالجة على الطريقة الطبية .

إن الظاهرة (الرسوم وردود الفعل عليها) بداهة مجرد عرض يفضح خللا عميقا في جسم بحجم حضارات بأكملها . أما القدرة على العلاج فرهن بالتشخيص الصحيح ولو أن اختصاصي في الطب لا يشمل للأسف طب الحضارات.

السؤال إذن : ما الذي فضحته هذه الأزمة على مستوى تعامل الأمم والشعوب مع بعضها البعض؟

يتصادف أن ظروف الحياة جعلتني أعيش طوال حياتي على تخوم وداخل حضارتين متكاملتين ومتنافستين أعتقد أنني بدأت أفهم بعض خصائص كل واحدة وبعض أسباب الجفاء بينها .

هذه الوضعية هي التي تمكنني اليوم من الانتباه إلى عمق الجهل وسوء الظن الذي تظهره كل أطراف النزاع.

ثمة في البداية جهل الطرف الغربي الضالع في العملية (لا حظ أنني لا أقول الغرب) وسوء نيته.

فهذا الطرف يجهل أن علاقته بالمقدس ليست علاقة شعوب أخرى وأن علاقته هذه الشاذة وليست القاعدة ،والشاذة تحصى ولا يقاس عليها. لكن الطرف الغربي ، في إطار عجرفة كل حضارة منتصرة، يعتبر أن على الشاذة أن تكون القاعدة وعلى الشاذة أن تكون القاعدة.

ثمة أيضا سوء النية بخصوص قضية حرية الرأي والتعبير التي يشهرها هذا الطرف في وجه المحتجين على نشر هذه الرسوم. يخيل لك وأنت تقرأ لمن يلعبوا ورقة هذه الحجة أنهم يسخرون من ذكائك ...أو من إطلاعك على جملة المبادئ التي أسست لحرية تؤطرها قوانين تمنع الثلب والتحقير والافتراء وتعاقب عليها في كل مكان ومنها أعرق البلدان الديمقراطية .

انظر حتى لهيكلية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ستجد فيه جملة من الحقوق والحريات مثل الحق في الكرامة (البند الأول) والحق في المعتقد (البند الثامن عشر) والحق في السلم(الديباجة) وبالطبع الحق في حرية الرأي (البند التاسع عشر). لكن خاصية هذه الحقوق الأولى أنها مترابطة ببعضها البعض ، أنها تكمل بعضها البعض ، أنها تحدّ بعضها البعض. لا يمكن لحق الرأي أن ينقض الحق في السلام ولا الحق في الكرامة ولا الحق في المعتقد أو أن يعتدي عليه.

قد يبدو هذا الكلام من قبيل السفسطة . لنجرب مدخلا آخر لا أظن أنه وقع طرق بابه وهو من ميدان الأخلاق. كلنا نعرف بالسليقة أن الشجاعة فضيلة إذا مورست في حدود، لكنها إذا تجاوزت نقطة أو حدّ تصبح تهورا أي رذيلة لا تخدم الأهداف التي تخدمها فضيلة الشجاعة وإنما تتهددها. كذلك الأمر عن الكرم الذي يصبح إن تجاوز هذا الحد إسرافا والاقتصاد بخلا والصراحة قلة أدب الخ .

المشكلة أن الانتباه للحد والتوقف عنده قضية ذكاء وخبرة وتجربة ، أن تجاوزه هو القاعدة عند الأغبياء والمبتدئين والجهلة والمرضى النفسيين، وأحيانا ، ولو عرضا، حتى من قبل أناس طيبين وأذكياء ، لأنه لا أصعب من ممارسة الفضائل (والعيوب) في الحدود التي تجعلها في خدمة الحياة لا ضدها.

معنى هذا أن ما لم ننتبه إليه جميعا أن وراء هذه الزوبعة كمشة من الأغبياء لم يتعرفوا على الحد وتجاوزوه . أي مؤرّخ همام سيكتب يوما تاريخ الغباء ودوره في تسيير شؤون البشر؟

يتحدث الكثير عن صدام الحضارات لكن رشيد بن زين محق في قوله في مقال نشرته صحيفة libération أننا أمام صدام "غباءات "

*

والآن ماذا عن الجهل وسوء النية عند الطرف العربي–الإسلامي؟

ثمة طبعا جهل العرب والمسلمين أن علاقتهم بالمقدس ليست علاقة كل الشعوب.

أذكر المفاجأة التي صدمتني وأنا طالب في السبعينات عندما نشرت جريدة" شارلي هبدو" (التي أعادت هذا الأسبوع نشر الرسوم) كتابا كاملا لأحد أبرز رساميها هو " كافانا" يقلد التوراة والإنجيل ويسخر فيه بأقذع الصور والكلمات من كل ما ورد فيه .

ثمة أيضا الجهل بأن الرسوم المعادية للإسلام أمر شائع ومنتشر في الغرب منذ المواجهة العسكرية الأولى بين الحضارتين. من يعرف منا مثلا أن اغلب النقوش على جدران الكاتدرائيات هي رسوم تسخر من الرسول الكريم وتصوره على شكل شيطان يعرف تحت اسم Baphomet والتلميح واضح بما فيه الكفاية.

ثمة أيضا جهل كل الذين طالبوا رئيس حكومة الدنمرك بالاعتذار لأنهم يتصورون أن الصحف في بلد عريق في الديمقراطية على شاكلة صحفنا ،أنها تتلقى تعليماتها من وزارة الإعلام والدعاية ولا يتصورون أن هذه الصحف تسلخ جلد المسكين طول حكمه وانه لا سلطة له عليها مطلقا.

ماذا الآن عن سوء النية التي نجدها دوما وراء موقف" افعلوا ما أقول ولا تفعلون ما أفعل".
نحن لا نسخر من موسى وعيسى لأن الإسلام يعتبرهما نبيان لا يجوز المساس بهما. لكن انظروا للرسوم التي تظهر منذ عقود في صحفنا عن اليهود وسترون أنها لا تقل عنصرية عن الرسوم التي رسمتها عنهم الصحف النازية والتي ترسم عنا أحيانا في الصحف العنصرية الغربية.
أليس من المخجل أن يرد رئيس دولة إسلامية مثل إيران على تصرف أحمق بتصرف لا يقل حمقا بالإعلان عن مسابقة رسوم بخصوص المحرقة وكأنه يمكن الضحك والإضحاك بموضوع كهذا.
لقد بدأت ردود الفعل الرسمية على هذه الحماقة حيث احتج Wolfgang Schüssel الرئيس الحالي للإتحاد الأوروبي عليها والبقية ستأتي لمزيد من صب الزيت على النار.
الخلل الثاني الذي تفضحه قضية الرسوم هو توسع الفجوة بين الحضارتين. هي في الواقع مؤشر على التدهور السريع بين العالم العربي والإسلامي والغرب والمنعطف فيه كارثة الحادي عشر من سبتمبر المشئومة.

*

المصيبة أن كل طرف يعتبر نفسه الضحية والآخر هو المعتدي.
من السهل أن نتصور لسان حال الطرف العربي والمسلم وهو يقول: لا يكفي أن عادوا للاحتلال العسكري المباشر على طريقة القرن التاسع عشر في العراق وأفغانستان ...لا يكفي أنهم يمتصون خيراتنا....لا يكفي أنهم يدعمون الدكتاتوريات التي تقهرنا ... لا يكفي أنهم يتشدقون بالديمقراطية في العراق ويرفضون نتائجها عندما لا تروق لهم في فلسطين ...والآن ها هم يتهجمون على أقدس مقدساتنا.
لكنه ليس من السهل علينا تصور لسان حال الغربي وع ذلك لا بد من الاستماع إليه وهو يقول: لا يكفي أنهم طردونا من بلدانهم ولحقوا بنا في بلداننا...لا يكفي أنهم هاجمونا في عقر دارنا في نيويورك ومدريد ولندن ... لا يكفي أنهم يضعون علينا كل أسباب إخفاقهم....والآن يريدون فرض قيمهم علينا ومنها الحد من الحريات التي اكتسبناها بالعرق والدم والدموع .
لا بد من تقدير عمق القطيعة التي تظهرها هذه المواقف ، لكن الأهم هو الانتباه لما تعبر عنه هذه الشكاوى والتهم المتبادلة من خلط وتعميم . ففي الغرب هناك خلط متواصل بين الإسلام والمسلمين والمتطرفين الدينيين . هو خلط لا يقل عشوائية وسذاجة وتعميما وجهلا عن الذي تمارسه شعوبنا ونخبنا التي يفترض منها إنارة السبيل لها وليس الانزلاق في أخطائها.
إذا كان من مسئولية المثقفين والإعلاميين والسياسيين الغربيين النزيهين فضح الخلط ووضع الحدود والفوارق ، فكم من مثقف وإعلامي وسياسي عربي له الشجاعة هذه الأيام للتذكير بأن الغرب ثلاث " غربات" لا يجوز مطلقا الخلط بينها : غرب الحضارة وغرب الدول سواء في أوروبا أو أمريكا وغرب المجتمعات المدنية ، أنه من واجبنا ومن مصلحتنا الأخذ بأحسن ما في الحضارة ،ومن واجبنا ومن

مصلحتنا تنمية التعاون والثقة مع المجتمعات المدنية ،ومن واجبنا ومن مصلحتنا التعامل بأقصى الحذر مع الدول.

لكن أخطر ما فضحته الأزمة عمق الشعور بالمهانة والضعف في العالم العربي– الإسلامي وهو يبدأ من اللغة.

فالفعل المستعمل لوصفها هو الإساءة ،أي أننا اعترفنا بنجاح عملية أكرم ما توصف به هو محاولة أو نية التعريض بالرسول الكريم. بالله عليكم كيف يمكن الإساءة لشخص بمثل هذا الحجم؟ ومن قبل من وقعت الإساءة ... من جريدة مغمورة في بلد صغير.

هل يعقل أن تكون ردود الفعل بمثل هذا الحجم على عملية بمثل هذه التفاهة؟ إنه السؤال الوحيد الذي يجب أن نردّ عليه . فإما أننا نؤمن بأن الإسلام ورسوله الأعظم قلعة شامخة تتحدى الزمان، وآنذاك ماذا يضيرنا أن تحطّ عليه لحظة ذبابة قذرة . وإما أننا نكذب على أنفسنا وثقتنا في هذا الذي ندعي الإيمان والتمسك به مهزوزة إلى درجة أن ذبذبة جناحي الحشرة القذرة كافية لإحداث زلزال فيه؟

للأسف يمكن القول أن ما تفضحه ردود الفعل الهستيرية من حرق سفارات وحمل نعش كتب عليه الدنمرك، وهذه المسابقة التافهة بخصوص رسوم كاريكاتورية عن محرقة اليهود، ليس عمق الإيمان وإنما عمق حساسية مرضية تعبر عن انعدام الثقة في النفس والأمة.

لنتصور ردود فعل شعوب قوية واثقة من نفسها ومن قيمها ومن دينها: سطر في جريدة عربية يبتسم له القراء ؟ قضية مرفوعة أمام محكمة دنمركية من قبل الجالية المسلمة ؟ لفت انتباه لطيف من قبل الأزهر أو أي سلطة روحية لمجلس الكنائس ومسارعة هذا الأخير للاعتذار؟

الثابت أن حساسية العرب والمسلمين المفرطة الناجمة عن مشاعر الإهانة والإذلال وعجرفة الطرف الغربي وجهله وسوء نيته قنابل موقوتة تتهددنا وتتهدد أجيال سترث عنا الكثير من المشاكل والقليل من الحلول. فمن جهة ستتواصل الاحتجاجات العنيفة وفي الطرف المقابل سينمو جنس الباحثين عن المواجهة لا يقدرون تبعاتها.

يوم 21 جويلية 2005 دعا شخص اسمه Kaj Wilhelmsen , من منبر إذاعة دانمركية إلى طرد المسلمين من أوروبا الغربية واستئصال " المتطرفين" . من حسن الحظ أن محكمة كوبنهاجن أدانته في شهر فبراير 2006. إلا أنه لا يجب أن نغترّ فللعديد من الأطراف في الغرب والعالم العربي والإسلامي نية، وما تتصوره مصلحة ومشروعية، لصب الزيت على النار والدعوة لأجمل حرب ممكنة. إن أمثال الرجل المذكور، وإن كانوا قلة، أكثر مما تتحمله وضعية عالم تكدست فيه الشعوب على بعضها البعض وتشابكت مشاكلها بكيفية تستعصي على الفصل.

هناك أيضا متطرفينا.

إنها قاعدة عامة انه لا أبعد من المتطرفين عن بعضهم البعض عندما يتعلق الأمر بما يسوّقون، ولا أكثر شبها ببعضهم البعض عندما يتعلق الأمر بكيفية التسويق، فالأفكار على طرفي النقيض لكن التفكير

واحد. لنتوقه منهم استغلال هذه الأزمة إلى ابعد حدود كما يجب أن نتوقع منهم أفعالا تزيد النار اشتعالا ، كل هذا لتغذية تطرّف أشباههم في الطرف الآخر، الذين سيوفرون لهم كل الذرائع للتوغل بعيدا في تطرفهم هم ....مما .....الخ .

ثمة أيضا دور الدول في تفويض حريق يتصورون أنه يمكن التحكم في لهبه. أنظر للطريقة التي تعاملت بها أنظمة الفساد والقمع والتزييف التي تحكمنا مع الأزمة . إنها هي التي أوصلت الأمة لحالة الهشاشة والضعف التي تجعلها تهتزّ لأزيز ذبابة قذرة وها هي تتبري للدفاع عن صانع القيم التي تخرقها ليلا نهارا.

إن أعظم فكرة جاء بها الإسلام، ويكاد يختص به وحده في مستوى الوضوح والجرأة والتبعات الهائلة، هي التي وردت في الآية القرآنية الكريمة"ومن قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا"(المائدة 32) .

ليتساءل زعماؤنا الأفاضل على ضوء هذه الآية التي تذكر الفساد وقتل النفس كم فسدوا وكم قتلوا من محمد تحت التعذيب وكم عذبوا من محمد وكم أهانوا من محمد وكم سرقوا من محمد وبالتالي .. كم من مرة انتهكوا الإنسانية في كل محمد ساموه خسفا... كم عذبوا وسرقوا وأذلوا الإنسانية من مرة.

وهذا بالطبع كلام لا يعنيهم ولا يرقوا إليه لأن البقاء في السلطة ،بما هي الهاجس والمخدر الكبير، هو الهدف الأول والأخير، وإذا تطلب الأمر المزايدة على الإسلاميين في مثل هذه الفرصة الدسمة فلم لا...مهما كانت النتائج على الأمد البعيد المدى ؟

انظر أيضا كيف استغلوا الفرصة للتنكيل بالصحافيين والصحافة الحرة وهي أكره ما يكرهون وأخشى ما يخشون.

الصحافيون عبد الحليم أكبر صبرا ، يحيا العابد، محمد السعدي ، كمال علوفي في اليمن ، جهاد مومني وهشام الخالدي في الأردن، كمال بوسعد وبركان بودربالة في الجزائر، بعض من الذين سيتشفى فيهم النظام العربي الفاسد يدفّعهم تحت ستار الأزمة ما تخلد بذمة الصحافة الحرة ويبعث لها برسالة مضمونة الوصول حول ضيق الهامش ومناعة الحدود وغلظة الحارس .

أخيرا وليس آخرا، ثمة مصالح الدول الغربية التي ننسى أنها مؤسسات تعمل في ظل البحث عن المصلحة العاجلة وأن الغباء في تسييرها ليس بالندرة التي يحاول أصحابها إخفاؤه عنا . وهذه الأطراف لا تكف هي أيضا عن صب الزيت على النار التي أوقدتها بسياستها تجاه عالمنا العربي الإسلامي ، تخلق كل أسباب ومبررات الإرهاب وتسارع للصراخ منه.

السؤال بعد هذا التشخيص هل ما زال هناك مكان للأمل في وقف الانجراف .

صحيح انه لا حق لنا في تفاؤل ساذج أو تنقيص من خطورة أزمة تضرب كل أحد في الصميم . لكنه يجب ألا ننسى يوما أن هذا العالم محكوم على الدوام بفعل قوتين لهما نفس الإصرار : قوة الحياة

و الخلق وقوة الموت والدمار، وهي الثنائية التي جسدها البشر حسب الزمان والمكان في كيان الشيطان وكيان الملاك أو في مفاهيم نظرية وأخلاقية مثل الخير والشرّ ، أو الظلام والنور.

الثابت اليوم أن قوى الدمار تجد في الجهل وسوء النية وسوء الظن والتطرف والسياسوية والغباء المنتشر بسخاء على حافتي الهاوية، ما يغذي مشروعها الرهيب. لكن لقوى الحياة أدواتها هي الأخرى.

لا يجب أن ننسى أن من خرجوا لحرق السفارات – أحيانا بتساهل إن لم يكن بإيعاز – لا يتجاوزون الآلاف في أحسن الحالات وأن المليار مسلم حافظ على رصانته . لا يجب أن نستهين بالحكم الذي صدر في الدنمرك ضد دعاة العنصرية . لا يجب أن نرفض اعتذار الرجل النرويجي الذي رفع عاليا أمام كاميرات تلفزيونات العالم و تحت رسم شارة السلام كلمة Sorry . اسمحوا لي باسمكم جميعا، وكواحد ممن شعروا بوجود محاولة ونية إهانة ، قبولها وشكره. باسمكم أيضا اسمحوا لي أن أعبر له عن أسفنا جميعا لسيل السب والشتم لشعوب بأكملها صدرت من أفواه عربية غير مسئولة وغير ممثلة .

الثابت اليوم أننا أمام جدارين متواجهين من الخوف المتبادل، وعدم الثقة المتبادلة، وسوء الظن المتبادل ...وأن الشعور يتعاظم في الجهتين بأن الطرف الآخر أصبح يشكل خطرا ماحقا عليه.

يجب لتذكير دوما بأن المواجهة الحقيقية ليست بين المسلمين والمسيحيين وإنما بين السفهاء والعقلاء في الطرفين. إن كانت مهمة السفهاء النفخ على الجمرات، وصب الزيت على النار، واغتنام كل فرصة للتحريض على مزيد من التباغض الذي قد يدفع ثمنه من حياتهم الأبرياء من الديانتين، فإن واجب العقلاء التصدي أكثر من أي وقت مضى للانجراف الخطير الذي يتهددنا جميعا.

إن واجبهم إدانة كل مس بعقيدة الآخر، وكل استعمال للعقيدة للتغطية على مصالح السياسية وفك الارتباط الخطير بين السياسة والدين في عقول وقلوب متتبعي الديانتين والبحث عن كل سبل التواصل ومد الجسور والتخفيف من الاحتقان ، وخاصة من التأكيد على الحقيقة التي ينساها الجميع : أننا جميعا على الزورق المترنح في قلب العاصفة، وأنه إذا زاد البعض من تأرجحه بأقوالهم وبتصرفاتهم غير المسئولة فإن الغرق مصير الجميع.

الافتراء

في أقل من سنة على قضية الرسوم اندلعت أزمة جديدة بين العالم الإسلامي والغرب بعد كلام خطير للبابا يوحي بأن الإسلام دين انتشر بقوة السلاح ويعيش بالعنف.

ومن المهم بالطبع تسجيل تداركه للزلة وتعبيره عن أسفه الشديد على الحادثة وحرصه على تأكيد احترامه العميق للإسلام وقبول هذا التصحيح.

لكن هذا لا يعني أنه لا يجب علينا اغتنام فرصة هذا الحادث المؤسف للتذكير ببعض الحقائق خارج كل عقد وكل نية لصب الزيت على النار.

إن آخر من يخرج للدفاع عن الإسلام من وجهة نظر العصبية الدينية البحت هو كاتب هذه السطور لأنني كنت ولا أزال عروبي غير قومي ومسلم غير إسلامي . لكنني اشعر بالاستياء العميق عندما يتعلق الأمر بالتجني على الحقيقة التاريخية التي آن على بعض الغربيين مواجهتها وهي أنهم هم المذنبون الحقيقيين بما يتهمون به المسلمين في إطار سيناريو قلب الحقائق ومنطق" ضربني وبكى وسبقني وشكا".

هم يخلطون دوما بين التوسع القومي العربي وانتشار الإسلام والحال أننا أمام ظاهرتين مستقلتين طوال الجزء الأكبر من التاريخ.

صحيح أن العرب فتحوا جزءا كبيرا من العالم المعروف بسيوفهم. لكن هذا حدث في إطار طفرة قومية بعد أن فاضت بهم صحاري صفر أصبحت غير قادرة على تغذيتهم . إنها نفس الظاهرة التي جعلت الصحاري البيض تفيض بالفيزيقوت والفيكينح والفندال في القرون الثالثة والتاسعة والعاشرة . بل هي نفس الظاهرة التي جعلت شعوب أوروبا الغربية تفيض على بقية القارات ابتداء من القرن السادس عشر بعد أن أصبحت حتى أراضيها الخصبة غير قادرة على تغذية عدد السكان المتزايد.

من المؤكد أن العرب كانوا سيخرجون من صحاريهم وقد ضاقت بأعدادهم، بالإسلام وبدونه .

من حسن الحظ أن الإسلام وضع القيود على وحشية غريزية في كل الآدميين، فجاء الفتح العربي أقل الفتوح البشرية دموية. يكفي أن نتذكر وصية عمر للفاتحين بعدم التعرض للأشجار والنساء والأطفال والعجز لنقدر الدور الهائل الذي لعبه الدين الجديد في حماية من سيقعون تحت رحمة الغزاة الجدد.

يعرف كل النزهاء من المؤرخين الغربيين – وهم الأغلبية لحسن الحظ– ويعترفون بوحشية الغزاة الكاثوليك في أمريكا اللاتينية في القرن السادس عشر، وخاصة بوحشية الصليبيين لما استولوا على القدس سنة 1099 وذبحوا كل سكانها بالمقارنة مع وقع عند ما دخلها صلاح الدين سنة 1187 أو سنة 638 عندما دخلها الفاتحون أول مرة دون أن يمسوا أحدا بأذى.

لقائل غربي أن يقول لكن الغزو العربي بالسيوف هو الذي نشر الإسلام. نقول له لو كان الأمر صحيحا أي لو تصرف المسلمون كما تصرف الكاثوليك الأسبان بعد استعادة الأندلس، لما بقي يهودي أو مسيحي واحد في منطقة نفوذهم مثلما لم يبق أي يهودي أو مسلم في أسبانيا بعد سقوط غرناطة. لكن الجاليات اليهودية والمسيحية بقيت منتشرة وبكثرة طوال تاريخ الإسلام.

من يتذكر أن المسيحية لم تندثر من الجنوب التونسي إلا في أواخر القرن الثالث عشر حيث كان هناك ابرشية في مدينة توزر إلى حدود ذلك التاريخ . هل كانت تبقى أقليات مسيحية هامة في الشرق إلى يومنا هذا لو كان الخيار الإسلام أو الذبح ؟

مما يجهله الكثيرون أن ولاة الأمصار المفتوحة لم يكونوا جد راغبين في دخول الناس الإسلام لأن هذا كان يعني أن دافعي الجزية سيقل.

لكن الحقيقة الساطعة التي تكذبّ هذه الأسطورة هي أن اكبر دولة إسلامية أي اندونيسيا لم تعرف يوما فارسا عربيا ولا فارسا إيرانيا ولا فارسا تركيا. مما يعني أن إسلامها كان نتيجة خيار حر. كذلك الأمر في شبه القارة الهندية التي شهدت إسلام الملايين ، لا بسيف الفاتحين المسلمين وإنما لاستجارة أعداد هائلة من السكان الأصليين بدين يضمن المساواة للجميع وليس فيه منبوذين.

العبثي في الصراع الحالي أنه مبني أساسا على جهل مشين بالآخر... كأننا لم نوفر كل أجهزة الاتصال الحديثة إلا لترويج الإشاعات والأكاذيب والأحكام المسبقة.

إن ما يمكن أن يعيرنا به المتطرفون في الغرب ليس نشر الإسلام بالعنف ومواصلة نفس السياسة لليوم فهذا ذنب نحن منه براء ، وإنما بوصمة العار الحقيقية في تاريخنا أي العبودية.

ربما هم تغاضوا عن هذه الوصمة لأن من بيته من الزجاج لا يرمي الآخرين بالحجارة. يبقى أن من يريد بناء بيته مثلنا اليوم بالحجارة المتينة مطالب بكنس بقايا الغبار من البيت القديم، وتصفية التركة الثقيلة ومنها مواجهة تاريخنا العبودي، والاستغفار منه وتقديم الاعتذار للشعوب التي جعلنا منها قرونا خزانا للعبيد,

إنه موضوع شائك آخر آن الأوان لفتحه حتى لا يبقى التاريخ رواية المنتصرين للأحداث الفظيعة التي شكلته يتغير مضمونه ما هو الحال بهوية المنتصر المرحلي.

***

الأفكار المسمومة

من دروس الماضي ومن أهمها أن الكوارث التي يتعرض لها جيل تزرع بذورها من طرف الجيل السابق عن جهل أو عن حسن نية .لهذا يجب الوعي بأننا نرث ونواصل السلبي والإيجابي في التاريخ ، مما يعني أننا نحن اليوم بصدد زرع أقوال وأفعال قد تكون بالغة الخطورة على الأجيال المقبلة، والحال أننا لا نملك هذه الأرض وإنما نستعيرها منها وعلينا أن نسلمها لها في أحسن حالة لا أن نزرعها بالألغام الموقوتة.

السؤال هل هناك أفكار نتداولها اليوم قد تؤدي إلى ما أدت إليه مقولات الماركسة اللينينية والنازية والصهيونية والقومية في القرن الماضي.

بداهة كانت الأفكار الخطرة لهذه الأيديولوجيات نقطة انطلاق مأساة ملايين سجناء المحتشدات السوفييتية ، و مأساة ملايين اليهود والغجر الذين أبيدوا في محتشدات النازية، و مأساة شعب كمبوديا الذي ذهب ثلثه نتيجة هذيان الخمير الحمر، ومأساة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ما قبل التسعينات، و مأساة المجازر في منطقة البحيرات الكبرى في التسعينات.

بداهة ما يعاني الفلسطينيون إلى اليوم هو نتيجة أفكار وشعارات كمقولة" شعب بلا أرض وأرض بلا شعب" التي نادى بها هرتزل في القرن التاسع عشر.

حقا الكوارث التي عرفتها ولا تزال الإنسانية هي حصيلة شبكة سببية معقدة تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية. لكن عامل الأفكار الخطيرة من بينها وهو ضروري حيث يلعب داخل الشبكة السببية المعقدة، دورا أساسيا عندما يستولي على العقول والقلوب، التي تستولي بدورها على الحكم لتطبّق الأفكار القاتلة للشعوب والأفراد .فلولاه لما كان القيام بالأعمال الإجرامية ومواصلتها وتبريرها أمرا سهلا وحتى ممكنا.

هذه الأفكار الخطرة متنوعة، لكنها دوما نتاج فكر خطير له نفس الخصائص.

لنذكّر أن العلماء يتشاركون في نفس طرق التفكير تجاه القضايا العلمية مهما تباعدت أجناسهم وجنسياتهم. نجد نفس الظاهرة عندما يتعلّق الأمر بالفنّ عند الفنّانين أيا كانت المدارس الفنّية التي يتبعون. كذلك نكتشف مقومات فكر واحد عند عقائديين يدينون بالوفاء والولاء لهذا الدين أو لمنافسه ، لهذه المدرسة الفكرية السياسية أو لتلك، لهذا الشعب المختار أو عدوّه.

إذا بقي هذا الفكر العقائدي داخل حدود القبول بوجود عقائد أخرى يجب التفاعل معها والتنافس سلميا، فإنه جزء من الثراء الثقافي. المصيبة عندما يتجاوز خطا أحمرا. آنذاك يصبح نفس الفكر الذي نجده عند أي متعصّب و عند ألدّ خصومه تبعا لقانون يمكن أن يسنّ كالآتي: إن مواقف وتصرفات متطرف

لائيكي أو قومي أو ديني أو" إقتصادوي " في صراعه مع متطرف الاتجاه المعاكس ، ***ناجمة دوما عن تناقض مطلق في الأفكار وتشابه مطلق في التفكير***.

ومن الخصائص القارّة لهذا الفكر الشمولية والإطلاق والتبسيط ورفض تاريخية كل الأفكار أو إمكانية وجود نواقص فيها.

هناك دوما ادعاء بأن هذا الفكر مضمّن في بنك الحقيقة المطلقة مصدره العلم أو الوحي أو عبقرية ذلك الزعيم الفذّ.

لكن لو تمعنا فيه لاكتشفنا أنه يحمل بصمات الشيزوفرينيا، أو مرض الانفصام ، لأنه يخلط بين الواقع ونظرية تريد استيعابه مثلما تحاول القطرة استيعاب المحيط .

نكتشف فيه أيضا مسحة من مرض البارانويا حيث يتصوّر أصحابه أن هناك مؤامرة تحاك ضدّ عقيدتهم ومصالحهم وأن محور الشرّ بصدد الترصّد بمحور الخير الذي يمثلونه وحدهم دون سواهم .

ومن مظاهرهذا الفكر الخطير الوثنية اللفظية حيث توضع كلمات لا حياة فيها في مصاف المقدسات والحال أن موضوع العبادة (المعنى) غير موجود، أوانه لم يعد يتجسد في المصطلحات الميتة. لكن العقلية البدائية تؤمن بتواجد صلة وثيقة بين اللفظة وما تعنيه، مثلما يؤمن الساحر بقدرته على إلحاق الأذى بإنسان ما إذا ما ثقب عين دمية ترمز له.

تبقى أهمّ خصائص الفكر الخطر في طريقة تناوله لقضايا متشابكة معقدة ذات مستويات متعددة . فثمة دوما داخله سبب يتيم وحل لا حلّ إلا هو، والحال أن كل الرؤى هي بمثابة تسليط النظر على سطح واحد من مكعب لا يفهم إلا إذا أستعرض من كل الجهات. هكذا يأتي الفكر الخطر بمقولة " الإسلام هو الحلّ" أو الليبرالية هي الحلّ" أو " الديمقراطية هي الحلّ" أو الاشتراكية هي الحلّ" وتبقى الإنسانية تجرّب الحلّ تلو الآخر لتكتشف أن الحلّ لم يكن حلاّ وإنما أكبر جزء من المشكل.

نحن إذن أمام فكر تبسيطي يلغي تعدّد وتشعّب الصلات بين المظاهر الطبيعية أو البشرية مع إلغاء سائر التجارب التي لا تدخل ضمن إطاره التفسيري.

نحن في مواجهة فكر يتعسّف على الواقع ولا ينتظر إلا أوّل فرصة ليتعسّف على البشر. والنتيجة كانت وستبقى أن الدم المراق لن يقدّم الحلّ بل يؤخّره وأن التاريخ سيصدر، كما فعل دوما، حكما بالغ الصرامة على هذا الحلّ وعلى المجرمين أو السذج الذين انخرطوا فيه .

*

ثمة مستوى أخر لفهم الفكر الخطر هو الطاقة" التي تغذيه لأننا لم نصف لحدّ الآن إلا الآليات الذهنية. هذه الطاقة هي ***القيمة المطلقة*** التي يريد هذا الفكر المريض فرضها على كل القيم الأخرى.

إن من يحبّون بكلّ قواهم أوطانهم (أو عقيدتهم أو طائفتهم) ولا شيء آخر أو قبل كل شيء آخر،هم أخطر الناس على بقيّة الأوطان والطوائف والعقائد وحتّى على من يدّعون الموت في حبّه، لأن وطنيتهم المفرطة قادتهم وقادت ضحاياهم وأحيانا شعبهم نفسه إلى الهلاك. لقد علّمنا التاريخ أنّه لا ألعن على

المجتمعات من "الأطهار" مثل روبسبيير وبول بوت والمستعدّين دوما للتضحية بالثلثين الفاسدين لإنقاذ الثلث الصالح. فهؤلاء القادة ، الأكثر تطرفا في البحث عن مجد الأمّة، هم الذين كلّفوا شعوبهم فواتير رهيبة من الدم والدموع. إن هتلر الذي قاد كل حروبه حبا في الشعب الألماني لم يتوانى عن رفض كل حق له في الحياة في ظل فشله في ربح الحرب .

لنتصوّر الآن أن حبّ الوطنيين لأوطانهم كان جزءا من منظومة فيها حبّ الإنسانية وحبّ الإنسان وحبّ الطبيعة وحبّ الحيوان، أو أن حبّ الوطن والدين والإنسان تماشى مع القبول بحقوق الآخرين في حبّ أوطانهم والتسامح والبحث عن الحلول الوسيطة الخ .

من المؤكّد أنه لو انخرطت القيمة المطلقة في عقد من القيم المتكاملة وذات نفس الأهمية لما كان الشطط والغلوّ الذي يؤدي في آخرة المطاف إلى التضحية بكل القيم وعلى رأسها تلك التي يدعي العقل المتوحّش خدمتها .

إن القيم الفاعلة إيجابيا هي بالضرورة قلادة تلعب فيها كلّ قيمة دور الجوهرة الثمينة ، إن غابت واحدة تركت ثغرة قبيحة قبح الثغرة التي تتركها لطمة على صفّ أسنان ناصعة البياض.

*

نحن رصدنا التطرف العرقي أو القومي أو الوطني أو القبلي أو الديني كنتاجات للفكر الخطير الذي كلف الإنسانية غاليا. لكن هناك نوافذ وميادين جديدة له لم ننتبه لها ربما لأنها تعرف كيف تخفي خطورتها أو كيف تدسّ السمّ في الدسم ؟

قناعتي اليوم أن اللبرالية الاقتصادية على مستوى الإنسانية هي بخطورة النازية والشيوعية في القرن الماضي* .

وهذه حججي للتدليل على رأي قد يفاجئ الكثيرين .

نحن أمام فكر في طور غزو العالم وبمنطق المنتصر وهو يتقدّم كالحلّ الأمثل بل الأوحد لمشاكل العالم السياسية والاقتصادية بكل ما في منظومة الفكر العقائدي الخطير من عجرفة وشمولية وإيمان ساذج ومغرور بأنه يمثل الخير في مواجهة الشرّ (وتعريفه كل ما يخالف ويتعرّض للمشروع الليبرالي) .

نحن أمام فكر تحرّكه قيمة واحدة هي الحرية ولا مجال داخله لقيم أخرى مثل العدل والمساواة.

وهذه الحرية هي الحق الشخصي في المبادرة لجني الربح المادي بغض النظر عن كل تأثير لها على سلامة المحيط وهو قاعدة كل حضارة, هذا ما يضعنا اليوم في مواجهة سياسات انتحارية تفرضها ---

---

* عصام سعد : العولمة - جدل الرأسمالية والسياسة – مكتبة الفقيه –بيروت

الدول الليبرالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. إ رفض هذه الأخيرة لتطبيق برتوكول كيوطو – مع كل ما يعنيه الأمر من تفاقم كارثة بيئية ستدفع ثمنها الباهظ كل البشرية– حتى لا يتراجع المستوى

المعيشي بكمية بسيطة لستة في المائة من سكّان العالم ، هو بحق جريمة في حق الإنسانية لا وجود لمحكمة تنظر فيها – باستثناء محكمة التاريخ .

نحن أيضا أمام فكر يكتسح العالم اعتمادا على قوة المال وقوة السلاح ويجند لفرض أجندته علماء مهمتهم التشكيك في الاحتباس الحراري وما تتعرض له البيئة على صعيد الكوكب نتيجة السياسات الخرقاء .

نحن أمام فكر يستعمل الاستبداد أينما كان في خدمة أغراضه ويستخدم الديمقراطية إذا بانت له الطريق الأقصر للتحكم. لكنه يضحي بها (مثال إيران الخمسينات) إذا شكلت عقبة .

أضف لهذا أنه يسمم آليات الديمقراطية عبر تحكمه في وسائل الإعلام وفرض الرأي الواحد تحت غطاء تعددية مزيفة ، أو عندما يجعل المال أداة الوصول للسلطة عبر الانتخابات الإشهارية التي هي اليوم نقطة الضعف الكبرى في النظام الديمقراطي إن لم تكن مقتله .

أخيرا وليس آخرا نحن أمام فكر ينتج سياسة اقتصادية هي أهم عامل في ارتفاع ثروة الأقلية وانتشار فقر الأغلبية ،وهو الأمر الذي من شأنه أن يولّد ردود فعل عنيفة تلبس رداء ايدولوجيات متطرفة تحاول عبر "الإرهاب "تعديل خلل غير قابل للاحتمال .

إن إشكالية العالم مع هذه الايدولوجيا المهيمنة ليس ما تخلقه من ديناميكية حقيقية تمكّن من تكديس الثروة وإنما قلبها للأولويات الطبيعية. ففي مجتمع سويّ يجب أن تكون أداة الإنتاج ،سواء أنتجت الموادّ أو التنظيم أو المعلومات، في خدمة حاجات الأغلبية. أما الوضعية الطبيعية، إن صحّ التعبير، للربح الشخصي فهو أنه مكافأة اجتماعية للمجتهد والمبدع. لكن عندما يصبح الربح هو الهدف ،وما ينتجه العمل الوسيلة لمواصلة تكديس الربح ،أيا كان الثمن على حساب البيئة أو الحقوق والحريات للأفراد والشعوب ، فإننا ندخل في منطق مريض لا يمكن أن يتمخّض عنه إلا مجتمع وحتى عالم مريض.

لا يجب أن ننسى أن الليبرالية تتحرّك على خلفية الداروينية الاجتماعية التي سادت طوال القرن التاسع عشر والتي تعتبر الصراع من أجل البقاء محور وخاصية الحياة في الطبيعة والمجتمع ...و أن التقدم في كليهما أمر مرتبط بانتصار الأقوى واختفاء غير الصالح للبقاء. ثمة دوما خلفية غزو وتوسع وسيطرة واعتبار مكافأة المنتصرين وخيبة المهزومين أمورا أخلاقية والتعرّض لها هو بمثابة التعرض للقوانين السرمدية التي تحكم الحياة .

إن أكبر أكذوبة تروّجها اليوم الليبرالية ،عبر سياسة الحكومات الغربية التي هي ذراعها السياسي، أنها تناضل من أجل إرساء النظام الديمقراطي ورفع راية الحرية في وجه محور الشرّ الذي تمثله الحركات الإرهابية... والحال أنها إما كانت صنيعة لها،وإما ردود فعل غير فعالة ،وبالتالي يمكن القول بأنها واحدة من تبعات الحرية الليبرالية .

إن غضب الديمقراطيين العرب وخيبة أملهم في حكومات غربية تسمع لها جعجعة ولا ترى لها طحنا ناجم عن عدم فهمهم أن الحكومات، عبر كل سياساتها ومنها السياسة الإعلامية، تستخدم الدكاتورية والديمقراطية على حدّ السواء لتمرير الايدولوجيا الوحيدة التي تخضع لها أي الليبرالية .

إن خبث الليبرالية هي في ركوبها مطلب التحرّر من الاستبداد مثلما ركبت الشيوعية مطلب العدالة الاجتماعية في القرن الماضي . من الطبيعي أن يروّج منظروها لكون الديمقراطية والليبرالية توأمان ولدا من نفس الرحم كما روّج الشيوعيون مدّة أن دكتاتورية البروليتاريا والاشتراكية وجهان لنفس العملة . ومن الطبيعي ،في إطار سياسة البحث عن تغطية عقائدية، أن تحاول الليبرالية تمرير فكرة أنها التعبير عن القيمة المركزية والمشتركة أي الحرية في الميدان الاقتصادي في حين أن الديمقراطية هي التعبير والممارسة لنفس القيمة لكن على الصعيد السياسي . لنتذكّر أن فوكوياما جعل نهاية التاريخ تتبلور عبر انتصار هذين " التوأمين" متناسيا الفروق الرئيسية بين نظام سياسي مبني نظريا على إرادة ومصلحة الأغلبية ونظام اقتصادي مبني فعليا على إرادة ومصلحة الأقلية.

إننا عندما نتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ننخرط بوعي أو دونه في منظومة الليبرالية.

لكن لننطلق من المرجع الوحيد الذي يجب أن يكون إطارنا النظري والمعياري أي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . آنذاك سنكتشف أن الديمقراطية هي الجزء السياسي من الحقوق المضمنة في الإعلان وهي البند 18 (حرية المعتقد) والبند 19(حرية الرأي) والبند 20 (حرية المشاركة في الحياة العامة عبر انتخابات حرة ونزيهة) والبند 21 (حرية تكوين الجمعيات السلمية).

وفي منظومة الفكر الحقوقي لا يجوز فصل الحقوق السياسية عن الحقوق الأخرى لأن كل الحقوق وحدة متكاملة . ثمة ترابط وثيق بين الحقوق السياسية والحقوق الفردية من جهة (مثل الحياة والكرامة والحرمة الجسدية الخ) و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الشغل والصحة والتعليم والراحة والمستوى المعيشي اللائق).

لقد سنّت فلسفة المشرّع العالمي قاعدة ذهبية أنه لا مفاضلة ولا أولوية ولا ترتيب بين مختلف الحقوق فلا حرية ولا كرامة بدون صحة وتعليم وعمل. ولا صحة وتعليم وعمل بدون الحرية والكرامة. إنّ مبدأ قياس التنمية الشاملة الذي تعتمده حاليا الأمم المتحدة ينطلق من فكرة أساسية و هي أن الديمقراطية ليست جزءا من التنمية وإنما التنمية ذاتها، أن ما يقدمه الاستبداد من تبرير لمصادرة الحقوق السياسية حتى "لا تتعطّل مسيرة التقدّم الاقتصادي" خزعبلات والخزعبلات المعاكسة التي تأتي بها الليبرالية هي مصادرة المستحقات الاقتصادية والاجتماعية للأغلبية المسحوقة وإلهائها بطقوس لا تهمّ إلا من ضمنوا الشروط المادية الدنيا للعيش الكريم.

إذا لاحظنا أن الليبرالية هي اليوم ألدّ عدوّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأن توسعها رهن بتقييد هذه الحقوق ، وإذا اعتبرنا أن الانتخابات الحرّة النزيهة في أي قطر من أقطارنا العربية آت بالضرورة بأغلبية سياسية تنخرط إجباريا في الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية وعن الاستقلال الوطني وعن سيادة

الشعوب على ثرواتها فإننا نفهم الفيتو الليبرالي على أي ديمقراطية عربية حقيقية ونيتها في التحكم في إصلاحات فوقية لا تعطي السيادة للشعب وتحافظ على علاقة الهيمنة من جهة والتبعية من جهة أخرى .

*

وفي آخر المطاف يمكن القول أن الفكر الخطر هو بالضرورة فكر سحري في فهمه للواقع بسيط و تبسيطي في تحليله للمصاعب التي يتخبّط فيها الإنسان تدفعه أو تحفّزه قيمة واحدة تضخمت بصفة مرضية وأدت إلى افتراس بقية القيم مما يحدث خللا قيميا يضاف إلى خلل ذهني .

لكننا اليوم بأمسّ الحاجة اليوم إلى فكر ينطلق من تعقيد الظواهر وترابطها وكونها نتيجة شبكة سببية معقدة تحتاج لأدوات مختلفة لتناولها من كل الجهات. نحن بأمس الحاجة لفكر متواضع وموضوعي متعدّد الآليات يعترف بأنه لا وجود لسبب واحد وحل يتيم و قيمة مركزية ولو كانت الحرية أو المساواة أو العدالة، وإنما لشبكة من الأسباب والمقترحات وخاصة لشبكة من القيم المتماسكة لا مجال فيها للتضحية بالعدالة باسم الحرية أو بالحرية باسم العدالة.

نحن بأمس الحاجة إلى ثورة منهجية في التعامل مع المشاكل البالغة الصعوبة والتعقيد وبثورة أخلاقية وما عدا هذا فكر خطر يستبدل فكرا خطيرا آخر.

***

القوة

من الأفكار المسمومة التي تعشش في أدمغة العرب مفهوم القوة ويجرني للحديث عنه حادثة القطار الأخيرة التي عرفتها مصر في شهر أغسطس 2006 و أدت إلى وقوع العشرات من الضحايا .

إنها كارثة أخرى تضاف للكوارث غير الطبيعية التي يعاني منه دوريا الشعب سواء تعلق الأمر بانهيار عمارات وغرق عبارات وتواصل حدوث القطارات.

كل هذه المآسي دليل على ما وصلت إليه حالة مؤسسات الشأن العام التي خربتها المقاومة السلبية المتمثلة في الاستقالة الجماعية تضاف إلى لا فعالية دولة أصبحت تخدم شخصا وعائلة ومصالح لا شعبا وقضايا.

الذي أثار اهتمامي في هذه الحادثة الأليمة الجديدة تصاعد وتيرة وقوة الاحتجاجات وهو ما ينذر بأن صبر الشعب المصري– الطويل والطويل جدا والطويل أكثر مما هو لازم ومقبول ومحتمل– بدأ ينفذ.

لكن مما لفت انتباهي قول أحد المعلقين في تصريح للجزيرة أنه يطالب بحكومة يرأسها عسكري لتدارك كل الخلل الذي تعاني منه الدولة المصرية ومن ثمة المجتمع المسكين الذي تدعي أنها تسهر على شئونه ومصالحه.

انفجرت بالضحك لسماعي الرجل يقدم طلبا كهذا واعتبرت أن الأمر نكتة بارعة بما أن الحكومة المصرية محكومة برجل عسكري ، وبما أن العسكر هم أصحاب الأمر والنهي في مصر منذ أكثر من نصف قرن إلى درجة أن قضية التداول مطروحة بين الأسلحة الثلاثة . فبعد سلاح البر الذي مثله عبد الناصر والسادات آلت الأمور مع مبارك إلى سلاح الجو. ولما بدأت قضية توريث الجملكية المصرية للابن الكريم، هدد بعض الضباط أن الأمر قد يؤول للبحرية السلاح الثالث الذي لم ينل نصيبه من الكعكة .

لكن شيئا ما في نبرة الرجل أقنعتني أنه لم يكن يمزح ، بل بالعكس. ربما كان مقتنعا بأن مبارك عسكري سابق تمدّن أكثر من اللزوم، أن الأمل في رجل عسكري ما زال مخشوشنا ولم تفسده الحضارة . ربما يظن الرجل أن نصب المشانق وسط الساحات العمومية للمفسدين سيعيد كل التائهين إلى رشدهم فيعود الموظفون للعمل الجدي ويكف الكسالى عن كسلهم والمفسدون عن فسادهم فتعم الأخلاق الثورية الحميدة وتعود القاطرة على السكة لتنطلق نحو المستقبل السعيد، كل هذا في حماية أب الشعب العطوف.

آه من هذا الوهم الذي يبدو أنه لا جدوى من محاولة التخلص منه : بالمستبد العادل ...الرجل القوي الذي سيخرج من المجهول ليقود هذا الشعب وهذه الأمة من الظلمات إلى النور.

قد لا يوجد وهم أكثر التصاقنا بتاريخنا السياسي من هذا الوهم. قد لا نكون دفعنا ثمنا أغلى طوال تاريخنا من الثمن الذي دفعناه لمثل هذا الوهم.

قد لا يوجد وهم يفضح ما في أنفسنا من مرض ومن فكرنا ن تخلف قدر التعلق بخرافة الرجل القوي الذي سيعيد لنا القوة التي نفتقدها. قد نكون في منعرج آخر ليتجدد الوهم والشعار هو واني بالتي كانت هي الداء.

ربما عشش في الوعي الجماعي مثل هذا الوهم نتيجة التربية أو قل سوء التربية التي شكلتنا منذ الطفولة . ما من شك أنه نتيجة ثقافة تحبب لنا الأبطال حتى ولو كان أغلبهم من النوع المزيف.

من لا يعرف صدر البيت لعمرو بن كلثوم إنما العاجز من لا يستبد والحال أن الشعار الحقيقي في الحب والتربية والسياسة والذي يجب رفعه عاليا أي : **إنما العاجز من يستبد.**

نحن إذن حبيسو صورة تغذيها ثقافة الاستبداد لتجعلنا دوما تحت سطوة فكرة لم تكن يوما إلا تعبيرا عن ضعفنا وسببا من أسباب تواصله.

السؤال كيف نتخلص من فهم بدائي للقوة ونحن نختزلها في رجل له مطلق الصلاحيات ونظام مبني على الغلظة والشدة والعنف والتأطير العسكري وانضباط المعسكرات والسجون والمحتشدات والحال أن مثل هذا الرجل ومثل هذا النظام هما اللعنة المصاحبة لتاريخنا والتي لن نتخلص منها إلا بتخلصنا من فهمنا المتخلف للرجل القوي والنظام القوي ؟

قد يحتج علي البعض بأن رجلا كجمال عبد الناصر كان قويا واستعمل قوته لدفع مصر إلى الأمام على لساحة الدولية وإحداث إصلاحات جوهرية تجعل الكثير يترحمون عليه. لكن ليفسر لنا هؤلاء الناس لماذا لم تتواصل مصر قوية بعد رحيله ولماذا انهارت بسرعة داخليا وخارجيا وهي اليوم على ما هي عليه وهل كانت فعلا قوية في عهد عبد الناصر أم أنها كانت تغطي على ضعف هيكلي نكشف في يوم حزين من أيام يونيو 1967 ؟

بالطبع نحن لا ننكر أن هناك رجال أقوياء صنعوا التاريخ وتذكرهم شعوبهم بكثير من الإعجاب والامتنان وأننا في هذه المرحلة من تاريخنا بحاجة ماسة لأكبر عدد ممكن منهم . لكن ما الذي يجب أن ننتظر منهم في هذه الحالة ؟.

ولننظر كيف حدثت الأمور في بعض التجارب التاريخية لرجال أقوياء لم يكونوا لعنة على شعوبهم . ليكن مثالنا الأول De Gaulle. في فرنسا . هذا الرجل لم يعامل شعبه بالعنف والقهر ولم يسلط عليه البوليس السياسي وإنما احترم الحريات والحقوق وكرس المؤسسات الجمهورية عبر دستور جديد وتخلى عن السلطة لما رفض له الشعب إصلاحا بسيطا.

كذلك الأمر عن رجل قوي آخر – ولو أنه لنا نحن العرب كل الحق في مآخذنا عليه – Churchill . فهذا الرجل قاد بكل حزم وعزم بريطانيا في أصعب وأحلك ظروفها التاريخية ، لكنه لم يغتنم فرصة النصر

وهو من أكبر أصحابه ليفرض بقاؤه في السلطة ، بل قبل بهزيمته في أول انتخابات والحرب لم تنتهي بعد على كل الجبهات.

لقائل أن يقول أن المقارنة لا تجوز لأن الرجلان كانا من إنتاج شعوب متقدمة ونحن شعوب متخلفة. ليكن . انظر لما وقع لشعوب متقدمة مثل للشعب الألماني والشعب الإيطالي والشعب الياباني عندما أسلموا مصيرهم لرجل قوي من نوع Tojo أوHitler أو Mussolini قادوهم إلى حافية الهلاك .

إن هذه الشعوب لم تستعد عافيتها إلا لما تخلصت من وهم وإغراء الرجل القوي ليعودوا للمبادئ التي مكنت الشعب الفرنسي والبريطاني من الانتصار في الحرب.

لو حللنا هذه القوة لوجدنا أنها مبنية على شعور الأفراد بكرامتهم وقيمتهم ،ومؤسسات مدنية متنوعة وعلى رأسها قضاء مستقل وصحافة حرة وممارسات دولة ليست في خدمة شخص أو مجموعة وإنما في خدمة الصالح العام..

هكذا لم تتجسد قوة المجتمع في شخص وإنما في آلاف الأشخاص الأحرار المسئولين الذين توزعوا بينهم الاعتبار والسلطة وشكلوا قوى ضغط متبادلة حتى لا ينفرد أحد بالقرار ....والحكم دوما الشعب الذي أخذ أو أعطي له الحق في تقييم من يحكمه.

ثمة قاعدة أثبتها التاريخ أنه بقدر ما يكون الشعب ضعيفا بقدر ما يتسلط عليه من يدعون أنهم الرجال الأقوياء وقد يكونوا أحيانا من السفلة ومن مجرمي الحق العام الكبار. والعكس بالعكس أنه بقدر ما يكون الشعب قويا بقدر ما تقل حاجته للرجال الأقوياء وإن شقوا طريقهم للسلطة فليخضعوا لهذا الشعب القوي لا لكي يخضعوه.

إن من ملامح رجوع الروح لحضارتنا التي أنهكها الرجل القوي هو استبطان نموذج جديد لمفهوم القوة . فعلى الصعيد الأخلاقي يجب أن نفهم وان نفسر حولنا أن العنف بشتى مشتقاته وتبعاته ليس القوة وإنما ضعف في حالة هستيريا ، أن القويّ الحقيقي بغير حاجة للعنف إلا في أقصى الحالات وفي أندرها وكحل طارئ ومؤقت. أما من يعتمده كستراتجية دائمة وبديلة عن السياسة للتغطية على عجزه وعدم فهمه للتعقيد البالغ للشئون الإنسانية فيجب أن يوصم بالضعف وأن يعيّر به .

كذلك يجب أن نفهم أن قوة الشعوب في طاقة إنتاجها من المواد والعلم والقيم والقانون والتنظيم والفنّ وليس في عدد أساطيلها .

أما قوة الدولة ففي وجود هيئات ومؤسسات ودواليب تعمل وفق القانون وفي ظل الشفافية والتقييم المتواصل .

أما قوة النظام الذي يشغّل لفترة مؤقتة الدولة فتكمن في الشرعية التي يكتسبها من الشعب وفي تفانيه في خدمة الصالح العام وفي التزامه بالقانون . مثل هذا النظام لا خشية عليه من عدو داخلي أو عدو خارجي .

أما الشخص القوي فعليا على رأس مثل هذا النظام فهو الذي يستمد قوته من القيم والمبادئ التي يدافع عنها ومن فعاليته في التعامل مع مشاكل الحكم المعقدة ، والذي يستطيع أن يتخلى عن السلطة في أي وقت إذا لم يجد الدعم الكافي كما فعل De Gaulle.

أما أن يقدم لنا كرجال أقوياء أناس يلغون القانون أو يطوعونه لإرادتهم الشخصية ، يصادرون لأنفسهم كل السلطة وكل الاعتبار ولعائلاتهم جزءا هاما من الثروة الوطنية ،ويطلقون جيوشهم ومخابراتهم على المدنيين العزل ، فهذا عين الهراء .

إن هؤلاء الناس ليسوا أقوياء وإنما هم ضعاف النفوس ، ضعاف المبادئ ، ضعاف التفكير. الأخطر من هذا أنهم ينشرون ضعفهم المغلف بالعنف والشراسة في كل ما يلمسون. هم يضعفون المجتمع بإرهاقه بقمع لا يفتر. هم يضعفون مؤسسات الدولة بتصفية الأكفاء لصالح الموالين وبإهدار صورتها كما هو الحل مع أجهزة أمن أصبحت مهمتها حماية الإجرام الواسع النطاق من المجتمع بدل حماية المجتمع من الإجرام ، أو مع قضاء مدجن فقد كل هيبة وكل مصداقية.

هم يشلون دواليب الدولة بالتدخل في أمور لا يفهمونها . هم أناس لهم قوة شمشون الذي لم تنفعه قوته إلا في تهديم المعبد على رأسه وعلى رأس كل من بداخله.

هم إذن ضعفاء وعامل إضعاف ومن ثمة حالة الضعف والتفكك وحتى الخراب التي يتركون عليها المجتمعات التي ابتليت بهم .

لننتهي إذن من خرافة الرجل القوي لنستبدلها بمشروع المجتمع القوي والدولة القوية والنظام القوي والخدام الأقوياء للمجموعة الوطنية ، معطين لمفهوم القوة معناه العصري ورامين للزبالة مفهوما بدائيا وخطيرا لا ينم إلا عن ...الضعف الأخلاقي والفكري للخادعين والمخدوعين الذين يصرون على استعماله.

***

القرار

لنأخذ كمثال ثلاث قرارات لعبت دورا رئيسيا في تشكيل الوضع العربي الراهن : قرار السادات بزيارة القدس في نهاية السبعينات وقرار صدام بغزو الكويت في بداية التسعينات وقرار القذافي بالتوجه لإفريقيا وإدارة الظهر للعالم العربي في منتصف الثمانينات.

إنها قرارات لعبت دورا حاسما في مستقبل الشعوب المعنية مباشرة بالقرار وفي مستقبل الأمة ككل.

يقول السادات في مذكراته أن الفكرة العبقرية نبعت في دماغه وهو في الطائرة وأنه أخذ قراره في التو واللحظة.

كذلك نعلم أن قرار غزو الكويت لم تتخذه هيئات سياسية تعتمد على دراسات إستراتجية معمقة وإنما كان قرارا شخصيا محض اتخذه الدكتاتور العراقي وقد يكون مزاج اللحظة ومن بين أهم الدوافع للقرار المشئوم الذي أدى للكوارث التي نعرف.

أما قرار القذافي بفك الارتباط مع العالم العربي والتوجه لإفريقيا فقد كان هو أيضا مسألة مزاج وقد يئس الرجل فجأة من محاولاته المتعددة لبناء وحدة توسع مجال نفوذه. هكذا قرّر بين عشية وضحاها تغيير اتجاه المشروع الوحدوي نحو إفريقيا ،الأمر الذي سيسبّب لليبيا مشاكل إضافية بهجرة إفريقية لم تكن مستعدة لها، أضيفت إلى تبعات قرارات القائد الهوجاء من دعم الإرهاب الدولي ثم تحمل حصار طويل والآن العمل في ركاب الغرب كحليف إستراتيجي في الحرب ضدّ الإرهاب.

إن تصور أي دور للمفكرين والباحثين في قرارات يتخذها مثل هؤلاء القادة مثير للضحك . فحكامنا لا يستشيرون أقرب الناس إليهم فما بالك بمثقفين يحتقرونهم حتى وهم يفتعلون تكريمهم. كل هذا بسبب طبيعة النظام السياسي العربي. هو مبني على تحقيق أهداف ثلاثة : بقاء القائد في السلطة و بقاؤه في السلطة ثم بقاؤه في السلطة. وهذا الشخص الذي كادت وسائل إعلامه تقول عنه، أنه أستغفر الله، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤ أحد، هو مصدر الحكمة المطلقة والمعرفة التامة وهو الذي يرسم الطريق ولا أحد سواه قادر على رسمه. أما أدوات التنفيذ والمتابعة فهي العصبة القبلية أو الحزبية المحيطة به التي تتحكم في ترجمة قرارات القائد المفدى والتي تتميز بقدر كبير من الخنوع والطاعة والذلّ.

تأتي بعدها أجهزة الترويع من مخابرات ومختلف وكالات القمع وأجهزة الدعاية التي يوكل لها بالسيطرة على العقول والقلوب لتسويق قرارات القائد الملهم. وأحيانا تغطى هذه النواة للاستبداد الفجّ بأشباه مؤسسات ديمقراطية تطمح لإضفاء مسحة من الحداثة على نظام بدائي مغرق في القدم. لكن القاسم المشترك بين الأشكال الفجة والأشكال المنمقة أنه لا توجد أي آليات داخلية وسلمية لتقييم قرارات القائد الملهم أو للتأثير عليها. فالتقييم، تمثل في حرية الرأي أو في الانتخاب الحرّ النزيه هو الخطر الماحق على نظام مبني على تزييف متواصل للواقع.

من أين للمفكرين لعب أي دور في مثل هذا النظام باستثناء دور الأبواق المأجورة أو دور المعارضين المهمشين أو الملاحقين . فالنظام الاستبدادي العربي لا يسمح إلا بهذين الدورين لأن الدور الثالث أي

دور الناصح والمراقب والمقيم والمساهم في صنع القرار السياسي غير وارد لغياب الدعامات الفكرية والمؤسسات التي تسمح بأمر كهذا.

يمكن للمختصين في العلوم الاجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية أن تطلب منهم أجهزة الاستبداد دراسات يمكن وصفها بالاستخبارية.

وفي هذا الصدد يحضرني مثال عشته شخصيا حيث كنت من هيئة تحرير جريدة ديمقراطية لعبت دورا هاما في تونس في بداية الثمانينات وهي "الرأي" وكانت تأتينا من شخص مختص في علم الاجتماع – أصبح في ما بعد وزير ثقافة في النظام البوليسي– كتابات جادة عن الظاهرة الإسلامية كنا ننشرها على حلقات. وبعد خروج بورقيبة وأتباعه من السلطة أعترف لي واحد منهم وكان مسئولا كبيرا في الأمن أن هذه الدراسات كانت بطلب من وزارة الداخلية وممولة من طرفها.

إلى أي مدى يمكن للمثقف– المخبر أن يؤثر في القرار؟ شخصيا لا أعتقد أنه يمكن أن يذهب شوطا بعيدا في التأثير لأن آليات أخذ القرار داخل النظام الاستبدادي تخضع للآني والظرفي وتتبع دوما من هاجس الشك والخوف، وفي مثل هذا الجوّ النفسي المشحون لا تلعب التحاليل العقلانية وذات المدى البعيد أي دور.

ثمة طرف ثالث يلعب دورا متعاظما في التأثير على القرار وهو الإعلام الذي أصبح اليوم أهم قوة لبلورة رأي عام عربي يضغط بدوره على مراكز القرار حتى ولو تحصنت وراء الحيطان الشاهقة لقلاع الاستبداد المحصنة.

*

كلنا نعرف مقولة الجملة الشهيرة لكلاوسفيتز بأن الحرب هي مواصلة السياسة بوسائل أخرى . ويمكن متابعة الجملة بأن الإعلام هو جزء من تواصل الحرب وفي خدمتها.

لا بدّ في إطارها من السيطرة على كل الوسائل للسيطرة على العقول والقلوب أينما وجدت تمهيدا للسيطرة في كل مكان على الحكم أو على الأقل لتركيعه وتوجيهه.

لا نستغرب ما نراه اليوم من استراتيجيات محاصرة المعاقل الإعلامية والسيطرة عليها حسب منطق تكتيك حربي كلاسيكي المال فيه هو السلاح ، والنتيجة إملاء الإرادة وإخضاع الآخر للمصالح العليا.

لا أعتقد أنني سآتي بجديد وإنما من باب التذكير أشير إلى الإمبراطوريات الإعلامية، المسموعة والمرئية التي تشكلت في غضون نصف القرن الأخير وأغلبها خارجة عن نطاق الدول. وفي فرنسا هذا البلد العريق الراسخ في ميدان حرية الصحافة تمّ استيلاء مؤسسة لاقاردار على جريدة "لوموند" ومؤسسة "داسو" على جريدة "لوفياغارو" ومؤسسة "روتشيلد" على جريدة "ليبيراسيون" . حتّى جريدة "لوكنار انشيني" العريقة في السخرية والتمرّد، مملوكة لقوى مصرفية خفية.

وبطبيعة الحال فإن كل هذه المؤسسات الاقتصادية تقسم بأغلظ الأيمان أنها لا و لن تمسّ من خطّ هذه الصحف الكبرى التي صنعت الرأي العام الفرنسي وإلى حدّ ما سياسات البلد نفسه... وما على كل ساذج إلا التصديق.

وفي هذا المضمار لنذكر أن القناة التلفزيونية "الزيتونة" للمعارضة الإسلامية التونسية أغلقت في بريطانيا سنة 2002 بعد ثلاث سنوات من البثّ لسبب مجهول . ولنفس السبب المجهول أغلقت قناة الحوار للمعارضة اللائيكية في باريس في 2004 بعد سنة من البثّ (قبل أن تعود من جديد)، بعد أن تخلّت قناة " المستقلّة" المستقرّة في لندن عن بثّ أي خبر للمعارضة التونسية منذ سنة 2002

انطلاقا من هذه القراءة يمكن القول أن هناك اليوم في العالم معركة شرسة للسيطرة على العقول والقلوب. لكن من هي الأطراف الفاعلة.

ثمة حسب رأيي ثلاثة أنواع من الفاعلين

1- أهل الإمكانيات وخاصة السمعية البصرية وهم أساسا كبار المقاولين والشركات العملاقة والحكومات الغربية أو العربية ذات الموارد البترولية . همّ هؤلاء فتح كلّ " الأسواق" الرمزية للبضاعة الليبرالية باستعمال كل التقنيات التي نجحت في غزو الأسواق الاقتصادية .

2- أهل السياسة الذين يحاولون التطفّل على وسائل لا يملكونها لبلوغ أغراض قد تتماشى وقد تضرّ بمصالح مالكيها .

وداخل هؤلاء الفاعلين السياسيين ثمة اليوم طرفان أساسيان(بعد اختفاء كل دور لما يسمّى الإعلام الرسمي)

الأول يحمل مشروعا استبداديا مستقبليا ديني الطابع ويستعمل بذكاء كبير الإعلام العصري لتمرير شكل جديد للخطاب الاستبدادي القديم منذرا بدخول الأمة في تجربة عقيمة جديدة وكارثة أخرى ، لأن تخلفنا ليس نتيجة المشاريع النظرية وإنما نتيجة الاستبداد لا يهمّ هل غطاءه الأيديولوجي قومي أو وطني أو اشتراكي أو إسلامي.

أما الطرف الثاني فيحمل المشروع الديمقراطي، وهو الطرف الأضعف لأنه يبث خطابا تشوش عليه سياسة الحكومات الغربية وتعارضه الموجة الإسلامية ويرتطم بتوافق المصالح بين الإرهاب والليبرالية، بين الليبرالية والاستبداد الحالي.

يبقى أن كل فاعل سياسي أيا كان مشروعه مواجه بتحديات ضخمة ليست أخطرها ضخامة البعابع الإعلامية التي يحاول استعمالها ولكن *أن يصبح في قبضة دنيا الإعلام التي قد تكون في قبضة دنيا الأعمال . آنذاك تنقلب كل الموازين وكل المعادلات رأسا على عقب لتصبح السياسة فنّا من فنون الإعلام داخل منظومة مريضة الإعلام فيها فنّا من فنون التجارة.*

إن هذا المنحى الخطير هو الذي بدأنا نتوغّل داخله ونحن نرى عددا متزايدا من أهل السياسة يعتبرون ساحة التلفزيون أهمّ من ساحة العمل الميداني .

3- أهل المهنة: إنهم بالضرورة في خدمة فريق أو آخر أو في خدمة أنفسهم حسب نتيجة الصراع المحتدم داخل كل واحد منّا بين مبادئه ومصالحه.

وقد لا يحبّ الإعلاميون تذكيرهم أن ما يبديه رجال ونساء الإعلام الأحرار من استقلالية ومهنية عالية لا يختلف كثيرا في نتيجته المتواضعة عمّا يبديه الجنود والضباط من شرف وشجاعة في المعارك التي يخوضونها على مستوى الأرض. فلا الشجاعة الجسدية في مستوى فرقة مشاة ولا الشجاعة المعنوية في مستوى جريدة أو إذاعة يمكن أن يؤثّر في الاستراتجيات الكبرى وأهدافها المشبوهة التي تتحكم في الجيش أو في الإعلام .

*

يبقى أهم طرف في اللعبة أي محور الصراع وهدفه أي الشعوب التي تسعى كلّ الأطراف للتحكم في عقولها وقلوبها لافتكاك السلطة أو المحافظة عليها وتوسيع رقعتها .

هي لحسن الحظّ، ليست بالغباء أو بالسذاجة التي يتصورها كل من يحلمون بالسيطرة عليها عبر برامج التلفزيون. أضف إلى هذا أن الإعلام الموجّه الذي تعتبره الأرستقراطيات المخفية أداة سيطرة سياسية لا تضاهى في القوة شبيه بالدعاية التجارية، أي أن تأثيره أضعف مما يتوقع أصحاب الإعلانات الإشهارية ويبهت بطول الوقت إلى أن يصبح عديم الفعالية. ولو كان لمثل هذا الأعلام الدور الذي يظنه البعض لكان الإعلام الرسمي نجح أين جرّبنا كلّنا عمق وبؤس إخفاقه.

لكن هذا لا يجب أن يمنعنا من الانتباه لضرورة اعتبار التحرّر الإعلامي جزءا من حركة التحرّر ككل . هذا التحرّر يمرّ بعمل مستمرّ عبر كل القنوات المستقلة – وبالضرورة المتواضعة- لفضح التضليل والتلهية، وتحصين الأجيال القادمة بالمعلومات الضرورية حول تقنيات الدعاية ومصادر التمويل ، وتحالفات ما وراء الستار بين رجال المال ورجال السياسة ورجال الإعلام. لا شكّ أن المجتمعات الحية ستفرز منظمات محلية وعالمية تراقب جودة المعلومات ومطابقتها لمواصفات أخلاقية كما تفعل منظمات مراقبة جودة الأغذية أو الهواء الذي نتنفس.

وفي الأثناء يجب ألا يكون لنا أدنى وهم، فالحرب الإعلامية التي يغذيها تحالف الهيمنة والاستبداد ضدّ حركة التحرّر ستتواصل في شكل أو آخر متسببة في ما لا يحصى من الخسائر المباشرة في أرواح الصحافيين وفي تغذية الأحقاد بين الشعوب.

إنها مسؤوليتنا جميعا، كل عبر دوره المهني أو السياسي ، أن نكون جزءا من حركة التحرّر لا جزءا من حركة الحرية.

***

العلامات

إذا كان بقدرة الإعلام تغيير السطح في مستوى العقول والقلوب ولفترة زمنية قصيرة فإن التغيير الأعمق والأطول زمنا هو الذي تحدثه الأفكار.

فالثورة الفرنسية لم تخرج من الفراغ وإنما بعد أن دكت مدافع رجل اسمه روسو وآخر اسمه فولتير قلعة الاستبداد ونزعت عنها حصانة المحبة والتقبل.

كذلك دكت كتابات رجل اسمه ماركس حصون روسيا القيصرية مثلما ألحقت كتابات زينوفييف وساكاروف وسولجينتسين الضرر الفادح بجدران الكرملين.

بالطبع، هؤلاء الكتاب ليسوا أسباب التغيير وإنما جزء أساسي منه يبلورون حالة جديدة من الوعي الجماعي ويضعون حاجياته المبهمة في قالب تصورات ومشاريع تتجمع حولها القوى السياسية الواعدة.

الثابت أن هذه القوى السياسية لا تبلور مشاريعها إلا على قاعدة أفكار نظرية ومواقف عاطفية وخيارات أخلاقية غزت العقول والقلوب معيدة تشكيل ما كان يسكنها سابقا من أفكار وخيارات ومواقف. وعندما تسود هذه الحالة الجديدة وتتعمق وتنتشر فإنها تصبح المحرك الفعال لكل الانتصارات السياسية.

هذا ما جعل الفيلسوف الماركسي الفرنسي ألتوسر يقول أن المعارك النظرية معارك سياسية في النظرية بما أن الهدف الحقيقي تمرير البرامج التي ستصنع واقعا اجتماعيا وسياسيا قد يقلب رأسا على عقب حياة ملايين البشر. لنتذكر في هذا المجال الدور الخطير الذي لعبته كتابات ساطع الحصري وميشيل عفلق وزكي الأرسوزي في ما سيصبح يوما النظام البعثي الذي جّر بتطبيقاته لهذا الفكر الدمار على الشعب السوري والعراقي، أو دور كتابات ابن تيمية والمودودي و سيد قطب في ما يحدث اليوم، أو دور ماركس وانجلس على ما حصل في ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي، أو ماو تسي تونغ في الصين، الخ.

لا غرابة أن يشتدّ في الظروف الانتقالية الصعبة الصراع على العقول والقلوب، حيث لكل طرف وصفته لإنقاذ الإنسان العربي من مأساته وتمكين الأمة من العودة إلى ساحة الفعل التاريخي بجانب كبرى الأمم بعد أن أزيحت جانبا وساهمت بخياراتها الفاشلة طوال القرن العشرين في هذا التهميش.

ربما سيقوم يوما مؤرخون عرب برصد "القوى" الفكرية التي تجندت طوال القرن الواحد والعشرين لاحتلال الفضاء الرمزي تمهيدا لاحتلال الفضاء المحسوس.

لن نتحدث هنا عن المحاولات البائسة التي تعتمدها الإدارة الأمريكية لتحسين صورتها وتمرير مشاريعها عبر شراء الضمائر وتمويل الفضائيات. فهي جزء من انهيار الصورة لا تغييرا لها. وإنما ما يهمنا التيارات القوية التي تتصارع في عمق الوعي العربي لصياغة خياراته المستقبلية.

قد يتوقف البعض من الباحثين عند تغيّر آليات الاقتحام مظهرين كيف انتقلت المبادرة من الكاتب إلى الصحفي ومن الكتب إلى الهوائيات والانترنت. ربما سيفاجئون بأن المرحلة انتهت بأسرع مما كان متوقعا

لتعود السلطة للكاتب والكتاب، مرة أخرى لأن التكنولوجيا الإعلامية تصنع الرأي العام وليس الوعي العامّ .

لو أمكن قراءة مثل هذه الدراسة لبانت الخطوط العريضة للمعارك التي نتخبط داخلها وعرفنا من قادها من الكتاب والصحافيين والمبدعين الفنيين ! ذلك أن الانخراط في العراك اليومي واستحالة التباعد للتنظير من فوق ومن خارج اللحظة الآنية، يجعل حتى الأطراف الأكثر نشاطا عاجزة عن تكوين نظرة شاملة عن ساحة المعركة.

قد نعيش أحداثا يضخمها الإعلام، لكن سيتبين يوما أنها كانت جعجعة طواحين، في حين أن الأفكار الحاملة لبراعم كبرى التغييرات تتطور بصمت وخارج نطاق الأضواء.

الثابت أن رسم خارطة الصراع الفكري، أي كل ما يكتب في ميدان الفكر السياسي العربي المعاصر بشقه الفجّ أو بتغليفه الذكي، على الورق أو في الفضاء الافتراضي، عمل جبار يتطلب رصدا دقيقا لما ينشر لكل السجال على الهوائيات ولمراكز القوى التي تقف وراء عمليات الكرّ والفرّ. أضف إلى هذا ضرورة المتابعة اللصيقة حيث أننا لسنا أمام بحيرة من الأفكار استقرت على حجم وحالة، وإنما أمام تيار هادر. مما يعني أن على الوصف أن يلهث وراء موضوعه و إلا ثبت الرأي وتحوّل الموضوع. لا شك لدي أن كثير من الدراسات أعدت، أو هي بصدد الإعداد، من قبل كبرى وكالات المخابرات العالمية وخاصة الأمريكية، وأن أموالا باهظة تمول اليوم مثل هذه الأبحاث.

هذا العمل التوثيقي الضخم يفوق إمكانياتي المتواضعة وينتظر المختصين العرب، ناهيك عن أنني لا أتعاطى مع الموضوع من وجهة نظر الأكاديمي، وإنما من وجهة نظر المحارب الفكري.

السؤال إذن: كيف تبدو الساحة اليوم من هذه الزاوية المحدودة جدا ؟

هي بالنسبة لملاحظ سطحي معركة ضروس بين "الدعوة الإسلامية" و"الدعوة الديمقراطية"، بعد أن انتهت أيديولوجيا الزعيم المفدى وحزبه العتيد وفكره الملهم إلى سلة مهملات التاريخ.

تبدو أيضا وكأنها حسمت لصالح طرف الدعوة الإسلامية التي تهيمن على الساحة بكل المقاييس الموضوعية: من عدد الكتب التي تصدر، إلى عدد مواقع الانترنت، إلى عدد الفضائيات التي تتحكم فيها، إلى الأموال المتوفرة لها. ثمة أيضاً مؤشر عيني لا تخفى أهميته، هو الارتفاع المطرد لعدد المحجبات حتى تحت أشرس النظم المعادية للإسلاميين مثلما هو الأمر في تونس. وبالمقارنة، فإن "الدعوة الحقوقية الديمقراطية " تبدو في وضع بالغ الصعوبة.

بغض النظر عن قضية المنتصر الحالي أو النهائي في صراع لا نهاية له، ما يهم هو فهم الصراع وهوية المتصارعين. ذلك أن القضية أعقد مما تقدمه القراءة السطحية. فإن كان من باب بالغ التبسيط مثلا الحديث عن دعوة إسلامية – والحال أن هناك دعوات إسلامية– وعن دعوة ديمقراطية، التي تعرف هي الأخرى التباين والتعدد، فإنه من بالغ السذاجة الاعتقاد أن أشرس المعارك هي بينهما، والحال أنها داخل كل تيار.

ولأن أهل مكة أدرى بشعابها فسأترك لأصحاب التيار الإسلامي مهمة تحليل القوى المتصارعة داخله علما وأن مصير الكثير من الأشياء على الصعيد السياسي سيتوقف على هوية المنتصر في النزاعات الخطيرة حول ملفات الحداثة والديمقراطية والمرأة والغرب وخيار الحرب أو السلم.
كذلك الأمر داخل التيار الديمقراطي حيث توجد توجهات تشهد هي الأخرى صراعا عميقا .
ومن نافلة القول هنا أيضا أن كثير من الأشياء ستتحدّد الواقع السياسي على قاعدة غلبة هذا التوجّه أو ذاك.ما آمل أن يتنبه له الموثقون يوما هو وجود ***مجموعة ابن عقال***.لا لشيء، إلا لأنها تعطي للباحث معلما أو مؤشرا يسمح انطلاقا منه تصنيف القوى المتحاربة داخل التيار الديمقراطي وفهم خلفيات الصراع بينه وبين التيار الإسلامي.

*

تشكلت هذه المجموعة في بداية التسعينات بصفة عفوية، انطلاقا من صداقة نضالية عميقة نشأت في ميدان حقوق الإنسان الإقليمي والدولي بين كاتب هذه السطور من تونس وهيثم مناع من سوريا وفيوليت داغر من لبنان. وقد أطلقت عليها هذا الاسم تيمنا بجد الحركة الحقوقية العربية التي اكتشفته صدفة في "الأغاني". إنه البدوي صعصعة بن ناجي بن عقل الذي كان يجوب الصحاري ستين سنة قبل الإسلام ليفدي بماله الخاص الموؤدات. هذا ما يعطيه في نظري الحق في صفة أول مدافع عربي عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الإنسان في الحياة والكرامة والمساواة. وهذا ما يقودني للتأكيد على أن المجموعة لا تستلهم فكرها من قيم حقوق الإنسان المعاصرة فحسب، وإنما من تيار قوي داخل الثقافة العربية (حتى ولو غطى عليه التيار الأصولي)، من أهم رموزه ابن المقفع والمعري وابن خلدون والرازي وابن عربي، وقريبا منا أدباء كعبد الرحمن منيف، وشعراء مثل أحمد فؤاد نجم، وفنانين مثل الشيخ إمام وصحافيين مثل عمر بن جلون، وسياسيين مثل المهدي بن بركة ومسرحيين مثل عادل إمام والبزيز، ورواد مستقبل مثل الشهيد الخالد عبد الرحمن الكواكبي.
أسست هذه النواة اللجنة العربية لحقوق الإنسان سنة 1998 على قاعدة الاستقلالية المادية والسياسية التامة وتوسعت سريعا لعدد من المفكرين والناشطين الحقوقيين، لهم كلهم باع طويل منذ السبعينات في النضال ضد استبداد، هو اليوم بمثابة حيوان بالغ الخطورة لأنه محشور في الزاوية وجريح، لكنه مؤهل للموت مهما طالت فترة الاحتضار، وقد مني بالضربة القاضية داخل جلّ العقول والقلوب العربية.
لكن ما لا يغيب عن مجموعة ابن عقال أن الهزيمة النكراء التي ألحقوها بالاستبداد، مع كل القوى المجتمعية التي تحالفت ضد النظم البغيضة، لم تتجاوز السطح، أي تعرية وتبغيض الاستبداد السياسي، وعلى وجه التحديد الاستبداد باسم الوطنية وباسم الاشتراكية وباسم القومية. لكن ما يجري في عمق الثقافة وقدرتها على إنتاج شكل جديد منه هو الاستبداد باسم الدين، قضية لم تحسم بعد.
لقد اعتبرت المجموعة أن نشر البيانات والتقارير عن حالة حقوق الإنسان العربي جزء من مهمة أوسع، ألا وهي نشر ثقافة حقوقية ديمقراطية محلية. هكذا دخلت مرحلة "تصنيع" فكر ديمقراطي حقوقي عربي،

عبر الكتابة المتواصلة لأعضائها ونشر كل ما من شأنه أن يدعم خياراتها النظرية – السياسية. فأصدرت مؤسسة النشر التي أسستها إلى حد الآن قرابة الأربعين كتابا. كما لموقع زاره أكثر من مليون شخص لحدّ الساعة * إضافة للمشاركة النشطة لأعضائها في مساجلات الهوائيات والصحف والندوات المتكاثرة بصفة منعشة، تعبر عن صحوة فكرية حقيقية.

قد يكون من الصعب تلخيص الأفكار التي تناضل المجموعة لغرسها في الوعي العربي، لكنه يمكن رصد أهدافها الرئيسية الثلاثة، بما سيمكننا في نفس الوقت من فهم أدق للقوى المتصارعة حاليا في الساحة الفكرية السياسية العربية.

فكّ ارتباط الدمقرطة بسياسة كبرى الدول الغربية

إن الإعاقة الكبرى التي يعاني منها المشروع الحقوقي – الديمقراطي العربي، في تحليل مجموعة ابن عقال، هو ارتباطه في ذهن العرب بمصدره الليبرالي والغربي. وطالما لم يقع فكّ هذا الارتباط في الوعي الجماعي، فإن حظوظه في الحياة شبه معدومة. وعليه، يصبح دور الديمقراطيين العرب من مفكرين وإعلاميين بلورة تيار فكري سياسي مبني على التذكير الدائم بأن الديمقراطية هي حقوق الإنسان السياسية الواردة في الفصول 18، 19، 20 ،21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أنها مرتبطة أوثق الارتباط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي في خدمتها لا بديلا عنها. كذلك ضرورة تذكير العرب دون كلل أن الديمقراطية، مثل الإعلامية، تقنية فعالة ومتقدمة في حكم الشعوب، يجب أن لا نتركها بحجة مصدرها وإلا حكمنا على أنفسنا بالتخلف الأبدي. كذلك أنّ أكبر ديمقراطية في العالم هي الهند، وأن الغرب حارب الديمقراطية من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين بأشكال متواصلة. كما وأنه هو الذي أعطى للعالم أفظع الديكتاتوريات، وأن حكومات كبرى الدول الغربية(لا مجتمعاته المدنية حليفتنا الطبيعية) كانت ولا تزال أكبر حليف لكل الدكتاتوريات في العالم، وأننا لا ننقل الديمقراطية عنها وإنما ننتزعها منها ونفرضها عليها، وأنها ضد انتصاب الديمقراطية عندنا لأن هذا سيضرب مصالحها في الصميم، وأنه من الغباء انتظار أي عطية منها لا تخدم مصالحها.

بهذا الصدد، كتبت في جريدة "الحياة" عند الغزو الأمريكي للعراق أن هذا الغزو قد يكون قبلة الموت --

---

* انظر الموقع www.achr.nu

للمشروع الديمقراطي العربي. وأخشى ما أخشاه أنني لم أكن مبالغا في تشاؤمي. فقد دمّر هذا الغزو المجرم حصاد سنوات من العمل البطيء العميق الصامت الذي حققته الحركة الديمقراطية والحقوقية العربية بدءا من نهاية السبعينات. فقد فرضت لغتها حتى على أعداء الديمقراطية الذين اضطرتهم لتبنيها ظاهريا، وكوّنت الجمعيات الحقوقية والأحزاب الديمقراطية، وغزت شيئا فشيئا وسائل الإعلام فاضحة بشاعة الاستبداد وعلى رأسه استبداد طاغية بغداد. إلا أن التدخل للإدارة الأمريكية الحالية مسح جلّ المكتسبات، بل وأعطى للدكتاتور المخلوع ظروف تخفيف رجعية وحتى صكّ براءة، وهو يظهر نظامه

رحمة بالمقارنة مع الجحيم الذي يعيش فيه اليوم الشعب العراقي. أضف إلى هذا السيرك التعيس المتواصل تحت أنظار ملايين المشاهدين العرب في كل نشرة أخبار لديمقراطية مبنية على أحزاب طائفية وانتخابات "حرة " تحت الاحتلال، ومهزلة حكومة لا تتكون إلا بعد أشهر وعاجزة عن توفير أبسط متطلبات العيش. ربما شكلت الانتخابات الفلسطينية مرحلة حاسمة في ضرب صورة كبرى الدول الغربية للمشروع الديمقراطي العربي وهي تظهر خساسة أخلاقية منقطعة النظير وغباء سياسيا لا حد له في قضية تعاطيها مع الخيار الحرّ والقانوني للشعب الفلسطيني.. هي التي تتشدق بسيادة الشعب والقانون. بالطبع، كل هذا يصب في خانة الرعايا ، كما يقول المثل الفرنسي، لإفراغ الرضيع مع الماء القذر للحمام . أضف إلى هذا التأثير المدمر الآخر لرهط من الديمقراطيين راكبي الدبابات، خالصي الأجر، مستوردي ومروجي خطاب المحافظين الجدد عن الحرب على الإرهاب والمعززين بكرههم لشعوبهم العداء لحوار وتفاعل الشعوب والحضارات، يجاهرون بكرههم الشديد لكل ما هو عروبة وإسلام و يتعيشون من التمويل الأمريكي.

مجموعة ابن عقال هذه تدين هؤلاء الناس بشدة لأنهم يبغضّون الديمقراطية للعرب أكثر من مموّليهم الأمريكيين، معطين عنها أبشع الصور. لقد أصبحت بفضلهم تعني الدوس بأحذية بوش ورامسفيلد الغليظة على كرامة وحقوق الأمة، والفساد الليبرالي للسيد تشيني. ما ينساه الكثير أنه إذا كانت الشيوعية والفاشية ألد عدو الديمقراطية في القرن الماضي، فإن ألد عدو لها في هذا القرن بالنسبة للمجموعة هو الليبرالية الجديدة بشكلها المتوحش هذا. فالديمقراطية قبل كل شيء هي سيادة الشعب. لكن عن أية سيادة نتكلم في ظل إمبراطوريات مالية يتحكم فيها حفنة من الأشخاص اللاهثين وراء مصالحهم وتتحكم بدورها في كل وسائل الإعلام ووسائل الإنتاج، كما وتلجأ لابتزاز كل الحكومات وكل الشعوب بفضل نظام اقتصادي يمشي على رأسه؟

بناء الجسور بين الديمقراطية والإسلام

لا تتموقع مجموعة ابن عقال ضد فصيل الديمقراطيين الليبراليين المتأمريكين الموجودين بكثرة في الشرق العربي فحسب، وإنما ضدّ فصيل آخر يتكوّن من الديمقراطيين اليساريين أو اللائكيين المتشددين والاستئصاليين، المتواجدين أساسا في المغرب العربي. وليس غريبا أن يوجد هذا التيار في منطقة نفوذ النموذج الفرنسي الذي لا يتصور الديمقراطية إلا في قطيعة مطلقة مع الدين. المشكلة أن العرب ليسوا فرنسيين. وهنا أتذكر أبي الذي كان يسخر من تجاهلهم لهذه البديهية قائلا في وصف آبائهم: لقطاء حضارة، أمهم فرنسا وأبوهم مجهول النسب.

قد أدركت المجموعة، التي تعتبر نفسها دوما جزءا باكرا من التيار العلماني، عمق الضرر الفادح الذي يلحقه هؤلاء الناس بحظوظ الديمقراطية. هم يعتبرون أنه إذا كان النظام الاستبدادي خصم المشروع الديمقراطي، فعدوه الرئيسي والأول هو البعبع الإسلامي. وقد أدى هذا الموقف إلى التحالف في الجزائر وتونس مع الخصم ضد العدو. مما جعل هؤلاء الديمقراطيين العجيبين يقفون جنبا لجنب مع جلادي أقبية

التعذيب. كل هذا لبغض شديد ظاهريا للتطرف الإسلامي وفعليا للإسلام نفسه. حيث أن وراء الموقف، إضافة لسطوة النموذج الفرنسي، وبقايا من تحويل الفكر الماركسي إلى إيديولوجية مغلقة تختصر العلاقة بالمعتقد إلى علاقة الشعب بالافيون ...ناهيك عن قصور رهيب في تحليل الظاهرة. فهؤلاء المتشددون اللائيكيون لا يرون في الإسلام السياسي إلا ما يدعم مواقفهم المسبقة، أي الجزء الظلامي الإرهابي المتشدّد منه.

على عكس هذا التيار، تعاملت مجموعة ابن عقال منذ بداية التسعينات مع الظاهرة الإسلامية بالتفريق الجذري بين مستويين، تعلق الأول بالفصل بين الحقوقي والسياسي. لهذا تجندت ضد الانتهاكات المسلطة على الإسلاميين ونادت بحقهم في محاكمات عادلة حتى للأقلية التي تورطت في إرهاب لا أخلاقي وعديم الجدوى. أما المستوى الثاني، فهو الفصل الجذري بين الإسلام والإسلام السياسي. فالمجموعة واعية أن مواجهة الإسلام بالديمقراطية سيكون نحرا للمشروع الديمقراطي وجزا له في معارك سطحية وغبية تهدف لقطع أوشاج التواصل بين الإنسان وعالمه الروحي. كون الديمقراطية ليست دينا يصارع دين –كما هو الأمر في النموذج اللائيكي المتشدد الفرنسي– وإنما نظاما سياسيا يصارع نظاما سياسيا آخر. وبالتالي، فعدو الديمقراطية في تحليلها هو الشق الاستبدادي في الإسلام السياسي وليس الإسلام السياسي ككل، فما بالك بالإسلام. يتأتى هذا الموقف نتيجة تعامل المجموعة مع الإسلام السياسي من البداية على أنه طيف واسع، يمتدّ كما يقال من طالبان إلى أردغان، لا كتلة صماء. ومن ثمة اعتبرت أن من أهم مهماتها ربط الجسور الفكرية بين الفكر الديمقراطي والفكر الإسلامي الوسطي و"بيعه" مقولتها الأساسية، أي أن الاستبداد مسألة تنظيمية وليست مسألة عقائدية...فبوسع الإسلام أن يفرز نظاما ديمقراطيا أو أن يتعايش معه مثلما هو قادر على أن يمثل أحسن غطاء للنظام الاستبدادي. كذلك أن لقاء الديمقراطيين العلمانيين المعتدلين والإسلاميين المعتدلين ضرورة لوطن مطالب في نفس الوقت بالحفاظ على ثوابته وبالتطور، بالتوفيق بين معتقداته الدينية وبين نظام سياسي جديد لا يصادره المستبدون هذه المرة باسم الدين... وهو ما سيكون الطامة الكبرى بالنسبة للديمقراطية وبالنسبة للدين على حدّ السواء.

ربط الديمقراطية بقضية الأمة المصيرية

استعمل فيصل القاسم تعبيرا بالغ الأناقة وثاقب الرؤية عندما تحدث عن العوربة* التي حققتها الفضائيات العربية. والحال أن الجميع كانوا ينتظرون العولمة أي الأمركة من المد التكنولوجي الذي نعيشه. فلولا وحدتنا الثقافية الصماء المتجذرة في أربعة عشر قرنا من التاريخ الحيّ وتواصل بنائها وتجديدها عبر انتشار عمودها الفقري الذي لا يكسر أي لغة الضاد، لما وجدت العوربة تربتها الخصبة.

المأساة أنه في الوقت الذي يعمل فيه النظام الثقافي من قديم الزمان، والآن النظام الإعلامي، على توحيد العقول والقلوب، عمل النظام السياسي الفاسد ولا يزال في الاتجاه المعاكس: مبغّضا العرب للعرب

والعروبة للجميع، خاصة للذين ابتلوا بالأنظمة القومجية، وجاعلا الحديث عن العروبة والوحدة العربية مسخرة المساخر.

لكن مجموعة ابن عقال لا تخشى من المجاهرة في زمن الجزر بأنها وحدوية، وذلك بحكم مهمتها، حيث تتابع عبر اللجنة العربية لحقوق الإنسان كل الانتهاكات من موريتانيا إلى البحرين. وهي وحدوية بطبيعتها أيضا، لأنها تتعامل مع الفضاء العربي ككل غير قابل للتجزئة. حتى ديمقراطيتها مختلفة عن ديمقراطية القطريين– وهم ليسوا بالضرورة من المتأمركين أو من المتفرنسين– لأنها ترى فيها الوسيلة الوحيدة لتكوين فضاء سياسي عربي موحّد على شاكلة الاتحاد الأوروبي الذي لم يتكون إلا على أنقاض الدكتاتوريات الأوروبية. لنذكّر هنا أن الخطاب الإسلامي لا "يرى" الأمة، وإنما فضاء إسلاميا يصعب تصور إمكانية توحيده، ليشكل البديل لعبودية مبرمجة على هامش إمبراطوريات المستقبل. بخصوص هذه النقطة، أنصح بالإطلاع على تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للتوقعات الإستراتجية **

سيكتشفون أنه لا ذكر ولا وجود للعرب (سوى مرة واحدة في سطر عن دور ***الأمم*** العربية كبؤر إرهاب ولا استقرار). سيعلمون أن العالم سيكون محكوما بعدد قليل من كيانات كبرى هي الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والهند وربما البرازيل واندونيسيا وجنوب أفريقيا.

في مثل هذا العالم غير البعيد عنّا سيكون مصيرنا، إن لم نحقق الفضاء السياسي العربي الموحّد، أن يصبح الخليج محمية يتقاسم النفوذ عليها الهند والصين وأمريكا، والمغرب العربي محمية يتقاسم النفوذ عليها أمريكا والاتحاد الأوروبي، والباقي أي مصر والهلال الخصيب، محمية إسرائيلية–أمريكية–أوروبية. إنه سيناريو شبه حتمي في ظل استقلال صوري يمثله من الآن ولاّة برتبة رؤساء أو ملوك،

---

*جريدة الشرق القطرية في 19–6–2006

** Le rapport de la CIA , comment sera le monde en 2020 –Robert Laffont-5 200

أولى وآخر مهامهم حراسة الحدود والموارد البترولية وطرق توزيعها، مقابل إطلاق اليد في أعناق وأرزاق رعاياهم.

لكن هذه المجموعة الوحدوية ليست قومية. فكما ترفض الوطنية باسم المواطنية، هي ترفض القومية باسم عروبة متفتحة على عالمية إنسانية. ومن ثمة، فهي تدين الخلط بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية، وتنادي بالاعتراف لكل القوميات الموجودة داخل الفضاء العربي بكل الحقوق الواجبة للعرب. كما ترفض العداء المبدئي للغرب ولأمريكا، مفرقة بصفة جذرية بين الحكومات المناصرة للدكتاتوريات العربية وجماعات الضغط المصلحية التي تضرب الديمقراطية من داخلها من جهة والمجتمعات المدنية، حليفتنا الأولى ضدها، والقيم الحضارية التي يوجد فيها ما يجب أخذه وما يجب تركه من جهة ثانية.

ربما علينا التذكير هنا بأنه حتى الفكر القومي نفسه يعتبر أن العربي من يتكلم العربي ومن يشعر أنه عربي. وبالتالي فالعروبة لا تعرّف بالانتماء لدين أو اثنية، وإنما للغة وثقافة. لكن التعريف الأصلي نسي، لتنقلب القومية العربية الرسمية إلى غطاء لحكم الأجهزة وهضم حقوق الأقليات.

تعتبر مجموعة ابن عقال أن اللعب على العواطف الجياشة واستغلال الضعف العربي لتنمية فكر الضغينة والثأر جريمة في حق الأجيال القادمة. فالمطلوب التعبير عن مشاعر القهر والألم والظلم التي تعاني منها أمتنا. لكن الأهم هو التوجه لعقلها حتى تتجاوز أزمتها، التي هي قبل كل شيء أزمة نظامها السياسي المتخلف. إن أخطر مهمة للمفكرين والإعلاميين العرب اليوم هو إعداد الأمة لعالم سيعرف صراع الحضارات وكذلك تعاونها. وعليه، يجب أن يساهموا في دعم قواها للصراع لا في اتجاه الثأر والهيمنة ولكن دفاعا عن هويتها ومصالحها المشروعة . وعليهم حثها على التعاون من موقع الندية مما يعني العودة لساحة الخلق والإبداع التي هجرتها طوال قرون الانحطاط لأنها كانت تسابق أمما حرة وهي مقيدة بكل أنواع السلاسل.

السؤال بالطبع أي تأثير للمجموعة على الأمد الطويل داخل الحركة الديمقراطية وكيف ستنتهي المعركة داخل التيار الإسلامي على فرض أن لمثل هذه المعارك نهاية وكيف ستتفاعل الأفكار الديمقراطية والإسلامية بينها ؟ إنها أسئلة مطروحة لعقود في المستقبل والرد عليها في رحم غيب محمل كالعادة بكل الأخطار وكل الوعود.

***

العامل الخارجي

يا للنقلة النوعية يوم نخرج من المواجهة مع الغرب لتصبح لنا علاقات بنفس العمق والتعقيد مع الهند والصين وروسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا!

للأسف لا زال العامل الخارجي الأكثر تأثيرا علينا هو الغرب ومن ثمة ضرورة تفحص العلاقة بمنتهى التدقيق والموضوعية.

لا شكّ أن أكثر مآخذ العرب على الغربيين غير جدية , فمحاسبتهم لهم على غزو العالم تتناسى أننا بنينا إمبراطوريتنا في القرن السابع والثامن على إحدى أكبر عمليات الغزو والتوسع التي عرفها التاريخ ومنها احتلال أجزاء هامة من جنوب أوروبا لقرون طويلة .

أما الشكوى من كون الغرب يريد فرض ثقافته بكل الوسائل فتتمّ عن كثير من سوء النية لأننا صدّرنا الإسلام والعربية بالسيف أين أمكن وبالتجارة والدعوة أين استحال الغزو.

أما القول بفظاعة استعماره لبلداننا فينسى أن قوى الاحتلال الداخلية التي مثلتها ولا تزال دكتاتوريات عنيفة وفاسدة، جعلتنا نترحم على عهد الاستعمار.

الثابت أن كل هذه المآخذ لا تعبر إلا عن حفيظة المهزوم في حرب التفوق و السيطرة التي دارت رحاها على امتداد قرون حول البحر الأبيض المتوسط وخسرناها نهائيا ببداية العصور الحديثة.

هي تتمّ أيضا عن غيرة متواصلة من نجاح الغرب في الميادين التي كان لنا في وقت ما السبق فيها مثل العلوم والملاحة والتجارة العابرة للقارات. ووراء كل هذه المشاعر السلبية التي تراكمت بتراكم نجاحات الغرب وتعمق التبعية والتخلف نجد في أعمق أعماق النفسية العربية حلم خفي بالثأر.

وفي المقابل يمكن القول أن مأخذ الغرب على العرب لا تقلّ ظلما وسوء نية. فالمخيال الغربي حافل بالصور الشيطانية للعربي الذي يصوره إعلامه في ثلاثة نماذج قارّة : الشيخ النفطي الفاحش الثراء الفاسد المفسد ، والعامل المهاجر المسكين، والإرهابي الخطير.

هذه النماذج للعربي القبيح مقدّمة على أنها التعبير الصادق عن نتاج الثقافة العربية الإسلامية والحال أنها نتاج نظام سياسي تسهر الأنظمة الغربية على تعهده ويحاربه العرب بكل قواهم.

هكذا أصبح الرأي العام الغربي يجعل من المسلم إسلاميا ومن الإسلامي إرهابيا وهو خلط بذكاء القول في السبعينات أن كل روسي شيوعي و كل شيوعي من أتباع الخمير الحمر.

وإذا كان التنافس القديم والمتواصل المحرّك الأساسي لسوء التفاهم والتباغض، فإنه لم يكن لحسن الحظ، العلاقة الوحيدة التي بنيت على مرّ القرون بين المجموعتين البشريتين المتصارعتين وذلك لعمق وتعقيد وقدم العلاقات التي ربطت ولا تزال بينها. فنحن نتقاسم الإرث التوحيدي الذي أخذناه جميعا عن أخناتون والإرث العلمي والفلسفي الإغريقي والثوابت المشتركة لثقافات شعوب البحر الأبيض المتوسط. هذا ما يجعلني أقول أننا ننتمي لنفس الحضارة المتوسطية التي تشكل أوروبا جزئها الشمالي والعرب جزئها الجنوبي. أما حدود هذه الحضارة فلا تمرّ وسط المتوسط وإنما على حدود الهند حيث تبدأ

حضارات الشرق الحقيقي....أي أننا ننتمي كلنا في الواقع لنفس الحضارة .....الغربية وليس في هذا الموقف أي محاولة للتزلف أو للتقرب من المنتصرين.

المهم وجود قوى تدفع للتقارب والتعارف والتبادل وليس فقط قوى تدفع نحو التنافر والتباغض وتعمّق سوء الفهم وتدعو للقطيعة.

فرغم المواجهات الدامية وجدت دوما حالات تواصل خلقت ولا تزال إخصابا ثقافيا متبادلا كان له تأثير هائل في تطوّر الفريقين المتنازعين . هذه العمليات البالغة البطء والتعقيد كانت تمرّ عبر قنوات متعددة منها التجارة على الصعيد العملي والتبادل الثقافي على الصعيد النظري. وفي هذا المجال لا بد من الاعتراف بفضل الرجال – الجسور مثل ابن رشد وماسينيون في التقريب بين مجموعتين بشريتين تفرّق بينها المصالح والأطماع وتقرب بينها روابط تضرب في عمق التاريخ.

لا زالت هذه التشكيلة المزدوجة التفريق– التقريب متواصلة إلى اليوم ومن المشكوك اختفائها لصالح انتصار نهائي وحتمي لهذا التيار على نقيضه.

وإذا حللنا طبيعة قوى التفريق اليوم داخل الغرب لوجدنا أنها كل الحركات اليمينية المتطرفة. وفي العالم العربي هي تتشكل أساسا من التوجهات المتشددة داخل التيار الإسلامي والقومي. أما قوى التقريب فهي في الغرب قوى من داخل المجتمع المدني. وفي العالم العربي هي منذ انطلاق النهضة في القرن التاسع عشر كل القوى السياسية والاجتماعية التي قبلت بأن العالم العربي مطالب، إن أراد التجدّد، بالأخذ من الغرب والتعاون معه دون أن يعني هذا القبول بالتبعية والتخلّي عن الهوية. ما من شكّ أن أشخاص مثل طه حسين على الصعيد الثقافي وبورقيبة على الصعيد السياسي مثلوا هذا التيار أحسن تمثيل. إلا أن القاسم المشترك بينهم جميعا كان حدة اهتمامهم بالعامل الثقافي وخاصة العلمي وقلة انتباههم لأهمية النظام السياسي. فقد بقي تحليلهم هم أيضا "للهزيمة الحضارية" مرتبطا بتفسير ثقافي تقني (تخلف العلوم التكنولوجيا العربية) أو بتفسير جيو– ستراتيجي (تحول صرة العالم من المتوسط إلى الأطلسي) أو بأسهل التبريرات (الاستنزاف الاستعماري)

لكن جيلي من الديمقراطيين والحقوقيين العرب، الذي يشكل على الصعيد الثقافي امتدادا لأجيال محمد عبده وطه حسين والطاهر الحدّاد وعلى الصعيد السياسي لكل قوى التحديث والتقدّم، انتبه لأهمية العامل السياسي في التفوق الغربي وذلك بحكم عمق الخراب الذي تسببت فيه الأنظمة الوطنية أيا كانت مرجعيتها الأيديولوجية.

لقد اكتشف كل العرب، خاصة بعد هزيمة 1967، أن الأنظمة التي أفرزتها معارك الاستقلال الأول، سواء نادت بالقومية أو بالاشتراكية أو بالإسلام السياسي، فشلت في تحقيق التنمية في الداخل وكسر التبعية تجاه الغرب. والأهمّ من هذا أنهم اكتشفوا أن هذه الأنظمة على تباينها الظاهري هي مجرّد أشكال مختلفة لنموذج واحد : النظام الاستبدادي.

وفي هذه الفترة المحورية من تاريخ الأمّة اتضحت كل موبقات هذا النظام من فساد وتضليل وقلة كفاءة في إدارة الشأن العام ،ناهيك عن ثمنه الباهظ من قمع داخلي رهيب وحروب أهلية كتلك التي تسبب فيها أشرس دكتاتور عرفه النظام العربي المعاصر سيء الذكر صدام حسين .

ونتيجة لهذا الوعي المتصاعد بأن أي تحديث جدي يبدأ بتحديث النظام السياسي العربي نشأت في نهاية السبعينات وطيلة الثمانيات للقرن الماضي حركة فكرية سياسية وحقوقية قوية تطالب بتعريب الديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية في نهضة عربية حقيقية لا تصادرها نخب فاسدة ومتسلطة كما حدث عند انتصاب الدول "المستقلّة"

هكذا تكونت من المحيط إلى الخليج العديد من المنظمات الحقوقية والديمقراطية. حتى السعودية نفسها لم تبقى طويلا بعيدا عن الموجة العامة حيث ظهرت في بداية التسعينات حركة حقوقية محلية تحاول المزج بين قيم الإسلام وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما ظهرت فيها حركة إصلاحية في السنوات الأولى للألفية الجديدة تنخرط في التيار الديمقراطي العربي العامّ.

وفي بداية الثمانيات تأسست أوّل جمعية حقوقية قومية هي المنظمة العربية لحقوق الإنسان تبعتها في منتصف التسعينات اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

لم تنته التسعينات إلا الخطاب الديمقراطي هو الخطاب الثاني بعد الخطاب الإسلامي تبثه في كل الأنحاء القنوات الفضائية التي ظهرت في تلك الحقبة وخاصة قناة الجزيرة ابتداء من 1996، في حين أن الخطاب الرسمي انهار انهيارا مخزيا وأصبحت الأنظمة التي حاولت مصادرة الأصوات هي التي لا صوت لها.

وقد تزامنت هذه الحركة مع المدّ الديمقراطي الذي عرفه العالم في تلك الحقبة وجرف كل الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

لكن الموجة العربية كانت أضعف من القدرة على جرف الأنظمة الاستبدادية بفضل تضافر عاملين تواجدا معا لسوء حظّ المشروع الديمقراطي العربي : تجدّد زخم التيار الإسلامي والدعم الغربي للاستبداد العربي.

*

لا شكّ أن من أغرب الوضعيات التي عاشها جيلي من الحقوقيين والديمقراطيين العرب في بداية الثمانيات هو موقف الشكّ والازدراء المبطن واللامبالاة المؤدبة التي كنا نواجه بها في الغرب حتى من أقرب الناس إلينا مثل الأحزاب الاشتراكية.

وفي البداية كنا نواجه بالحجة الثقافية التي تعتبر أن الديمقراطية هي جزء من كلّ والكل هو الثقافة الغربية، وبالتالي أفهمنا إن الديمقراطية لا تصدّر لأنها مثل موسيقى القداس خاصية ملتحمة بتاريخ الغرب. وبالطبع لا أسخف من هذه الحجة لأن من يعرف تاريخ الديمقراطية والغرب يعرف جيّدا أن هذه " الخاصية الحضارية الطبيعية " حوربت داخله بنفس الضراوة التي حوربت خارجه . كم ننسى أن أكبر

دكتاتوريات العصر الحديث كانت الدكتاتورية النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وأسبانيا وأن مهد الديمقراطية اليونان عرف آخر انتفاضة للدكتاتورية في أواخر الستينات.

في صيف 1989 دعيت لحضور مؤتمر حقوقي في إيطاليا وكان مرافقي نائب إيطالي مخضرم أبلى البلاء الحسن في مقاومة الفاشية.

وكان الحديث اغلب الوقت عن مشاكل المشروع الديمقراطي وتعثره في تونس واغلب البلدان العربية. وانتهى بنا الكلام إلى التبرير العنصري الذي نسمعه من بعض غلاة التفوق الغربي والقائل بأن شعوب العالم الثالث وبالأساس الشعوب العربية، غير جديرة بالديمقراطية وأحيانا عند تلطيف اللهجة وافتعال التأدّب بأنها لم "تنضج بعد لها' .

ضحك يومها النائب الإيطالي مطوّلا وروى لي كيف أنه كان يسمع نفس الخطاب في الثلاثينيات من بعض المنظرين السياسيين الإنجليز حول "استحالة " زرع الديمقراطية في بلدان مثل إيطاليا وأسبانيا والبرتغال لأسباب ثقافية ناجمة بالأساس عن كونها بلدان كاثوليكية.

وكان الرجل يقلّد الخطاب الوقور لهؤلاء الجهابذة وهم يتحسّرون على كون الديمقراطية لا تستطيع الانتشار خارج محيطها الطبيعي أي العالم الانجلو ساكسوني الذي أوكل له التاريخ وحده بالحفاظ على تاريخ الإغريق.

و نجد الموقف واضحا جليا في بعض المدارس السياسية المعاصرة التي لا تخشى من النطق بالمهموس وبالمحظور.

إن أحسن ممثل لهذه المدرسة هو المفكر السياسي الأمريكي Huntington الذي طلع علينا في الثمانينات بنظرية الحضارات الثمانية التي تتقاسم البشرية واستحالة التلاقح بينها لوجود اختلافات جوهرية في طبائع الشعوب .ومن هذا المنطلق فإن الديمقراطية خاصية حضارية غربية لا يمكن زرعها خارج التربة التي نشأت فيها لأسباب تتجاوز إرادة البشر وتتعلّق بإرادة التاريخ والصيرورة التي اتخذها .

وهنا يتبيّن لنا السبب الخفي الذي يسند موقف Huntington وأمثاله أي الاستعلاء الأرستقراطي الذي قد يصل حدّ الاستعلاء داخل نفس العائلة الثقافية في إطار التمايز داخل التمايز لننتهي إلى فوز شعب الله المختار بالكأس العالمية للتفوق الوهمي .والحق أن Huntington ليس ظاهرة شاذة تمتاز بها الثقافة الغربية في جزئها العنصري المظلم ، ففي كل ثقافة تجد هذا النوع من المنظرّين لأن الحرب سجال بين إغراء التقوقع على الخصوصية وبين الانسياق إلى عالمية يحمّلها اللاوعي بكل العيوب والأخطار.

ويخطئ من يظن أن موقف التعالي القابل بتمتيع العالم بهذه الميزة الغربية تغير طوال العشرين سنة الأخيرة التي شهدت عولمة الديمقراطية. ففي مقال له بحريدة لوموند الفرنسية (24-12-2003) كتب وزير خارجية فرنسا السابق *Hubert Vedrine* "إنهم (الأوروبيون) يعتقدون مثل الأمريكيين أن واجبهم، دون التوقف عند المشاعر، ترويج الديمقراطية الغربية والاقتصاد الحر (رغم محاولات الاشتراكيين

الديمقراطيين تلطيف الآثار الجانبية للنقطة الثانية) لأنهم ليسوا أقل اقتناعا من الأمريكيين بتفوق قيمهم حتى ولو أحرجهم الكلام الصريح لسلفيو برلسكوني الذي يتحدث عن تفوق القيم الغربية وليس القيم العالمية."

لا بدّ من البحث عن سبب أعمق لقلة حماس الغربيين لرؤية الديمقراطية تستتب في العالم العربي. ربما نجد بداية التفسير في ما كتبه المحلل السياسي الفرنسي Pascal Bruckner."إن تبشير الغرب بالديمقراطية غير واضح المعالم. ففي الوقت الذي تراه ينادي بعالميتها يتصرف كما لو كان يريد الاحتفاظ بها لنفسه كما لو كانت كنزا ثمينا يجب أن يغار عليه من طمع الأمم الفقيرة".

*

إننا لا نريد الانخراط في نظرية المؤامرة التي تقول أن الغرب لا يريد الديمقراطية للعرب حتى لا يتمكنوا من السلاح الأكبر الذي أطلق داخل الغرب كل قوى الخلق والإبداع التي يكبلها النظام الاستبدادي العربي. لكننا لا نستطيع أن نقبل دون تفسير مقنع الدعم المتواصل للاستبداد العربي الذي تقدمه كل الحكومات الغربية بحجة محاربة الأصولية. فهذه الحكومات أول من يعلم أن الدكتاتورية هي التي ربّت في حجرها التشدد الإسلامي لمحاربة اليسار في السبعينات وأنها تتغذى بوجوده ولا مصلحة لها في اختفائه.

لا شيء يدلّ على ازدواجية الحكومات الغربية وخاصة حكومات فرنسا وإيطاليا وأسبانيا قدر قلة اهتمامها بتطبيق معاهدة برشلونة. فهذه المعاهدة تنص في فقرتها الثانية، التي دخلت على مستوى التطبيق في بلد كتونس في غرة مارس سنة 1998، على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان جزء لا يتجزّأ من عقد الشراكة مع أوروبا. ومع هذا فإن أوروبا لا زالت أول قوة تدعم النظام التونسي الذي يعلم الجميع سجله الحافل بالقمع والفساد. كذلك رأينا هذه الحكومات تغض الطرف عما يحصل في الجزائر ومصر من انتهاكات فاضحة للديمقراطية وتبادر لربط أجود العلاقات مع النظام الليبي بعد إعلان توبته عن الإرهاب الخارجي . صحيح أن الحكومات الغربية تلفت نظر الدكتاتوريات لبعض "التجاوزات" التي تتعلق بأفراد معروفين لكن آليات الحكم الاستبدادية وممارساته المنافية لأبسط القيم التي تؤمن بها هذه الحكومات أمر لا يشغل بالها كثيرا.

إن الدوافع لمثل هذه السياسة متعددة منها الحسابات القصيرة المدى حول قدرة هذه الأنظمة على إخماد حرائق "الإرهاب" التي أشعلها قمعها وفسادها. ثمة أيضا الصداقات المشبوهة والعلاقات الشخصية، ثمة الأعذار بأن الحكومات الغربية مضطرة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في إطار تنافس شرس حتى داخل العائلة الغربية. لكن كل هذه الحجج لا تزيد إلا من مرارة الديمقراطيين العرب وتعمق حفيظتهم تجاه أنظمة يعلمون أنها تساهم بمثل هذه السياسة في كسر الجسور الذين يريدون هم رميها فوق هوة سوء الظن وسوء النية وباقي الأحكام المسبقة التي تلعب عليها قوى التفريق في الجانبين.

لكن الأخطر من الدعم الأوروبي هو السياسة الأمريكية التي انقلبت من الدعم غير المشروط للاستبداد إلى فرض الديمقراطية بالترغيب والترهيب.

فمن المعروف أن السياسة الأمريكية لعبت طوال العقود التي تبعت استقلال معظم الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية ورقة دعم أكثر الأنظمة تخلفا واستبدادا مثل النظام السعودي. كما كانت دوما في مواجهة كل المشاريع التحررية التي مثلها في الخمسينات والستينات نظام الرئيس جمال عبد الناصر.

ومن المعروف أيضا أن انتهاكات حقوق الإنسان وقمع كل الحريات الفردية والجماعية في العراق لم يكن أبدا هاجس الإدارة الأمريكية التي تعاملت مع صدام حسين قبل وبعد جريمة حلبجة البشعة بنفس المكيافيلية. وبعد أحداث 11 سبتمبر رأينا الرئيس بوش ينخرط فجأة في تحليل الأزمة الذي طالما ردّدناه على مسامع الأمريكيين من كون الإرهاب ابن القمع والفساد للاستبداد العربي

و كانوا يستمعون إلينا بكثير من اللامبالاة المؤدية. ما أروع أن نرى فجأة الإدارة الأمريكية تقرّر أنه لا علاج لجذور الإرهاب إلا بالديمقراطية.....للأسف بأسلوب "الكاوبوي ". لقد تابع عشرات الملايين من العرب الانتخابات العراقية التي فرضها الاحتلال وذلك عبر الفضائيات التي غطت الحدث بالدقيقة والساعة ، كل هذا ليكتشف الرأي العام العربي أبشع الصور عن الديمقراطية كما يفهمها ويفرضها الغرب المنتصر . ومن هذه الأفكار المسمومة التي غذّتها الصور المشحونة بالمعاني :

–أن الانتخابات تجري في ظل الاحتلال الأجنبي ولمصلحته ويا لهذه الديمقراطية التي تغزونا على ظهر الدبّابات !

– أن هذه الانتخابات لا تتعلق بالخيار بين برامج معروفة ومتباينة وبين مرشحين ولكن بين قوائم عرقية قبلية طائفية، فالمطلوب من الأكراد أن يجندوا الأكراد للوقوف خلف القائمة العرقية ومن الشيعة الوقوف وراء القائمة الطائفية ألخ ، أي أن الانتخابات عوض أن تشكل خطوة إلى الأمام في صرح بناء الدولة الوطنية على أساس مشاريع سياسية مختلفة، أصبحت خطوة إلى الوراء تنظم سلطة القبائل والطوائف والحال أن الإيجابية الوحيدة لدولة ما بعد الاستقلال الأول كانت إلغاء مثل هذه السلطة وصهر الناس في بوتقة شعب واحد.

– أنه إذا وجب الخيار بين شرين فإن أهون شرّ نظام يفرض الوحدة الوطنية ولو بالقوّة على نظام يفجّر الوطن لقبائل وطوائف ونحل وملل تسيل باسم الحرية أنهارا من الدم .

– أن ضحايا هذه الديمقراطية الانتقائية والمسلحة هم عرب السنّة فتحرّكي في كل مكان من الأرض العربية يا أحقاد الماضي البغيض وتراجع بنا يا زمن أمريكا إلى حروب السنّة و الشيعة.

وقد يكون أخطر ما في التسمّم البطيء بهذه الأفكار المعادية للديمقراطية الذي ستتعرّض له الأمّة قناعة عبث الديمقراطية كنظام سياسي يحمل في طياته الأمل في غد أفضل . إن الديمقراطية عبر صراع الأفكار التي تضمنها وتنظمها حرية الرأي، وعبر صراع الأحزاب التي تضمنها وتنظمها حرية التنظيم ، وعبر الصراع النزيه الذي تضمنه وتنظمه حرية الاقتراع ، هي حرب استبدلت فيها الكلمة بالرصاصة

والأحزاب المدنية بجيوش التحرير وصندوق الانتخاب بساحة المعركة . إنها النظام الذي يروض العنف بنقله من الفعل الدموي المباشر إلى الفعل الرمزي مصرّفا العدوانية كما تصرّف المجاري العصرية المياه الوسخة حتى لا تفيض على الناس قذارة وأوبئة .ما أقبح صورة الديمقراطية التي قدمتها الانتخابات العراقية الدامية وهي بداهة جزء من العنف لا بديلا له .

ومما يزيد في الطين بلّة أن الإدارة الأمريكية تحاول تمرير ديمقراطيتها هذه عبر أسوأ القنوات أي العملاء الممولين. هي لا تثق في الديمقراطيين المستقلين الذين لا يثقون فيها بدورهم .وكيف يثقون بها وهي تنادي بالإصلاح من جهة وتلغي كل الديون السياسية المتعلقة بمعمر القذافي لمجرّد أنه أعلن التوبة عن الإرهاب في الخارج وتتركه على راحته في ممارسة الإرهاب في الداخل ضدّ شعب أعزل ومنتهك الحقوق منذ أكثر من ثلاثين سنة.

هكذا يواجه الديمقراطيون العرب اليوم بتحديات متعددة المصادر .

هم مطالبون بمواجهة استبداد متزايد الشراسة لأنه شاعر بتصاعد المخاطر وتراكم الأزمات ومهدد من كثير من الجهات الداخلية ومواجه بالضغط الخارجي للإصلاح .

هم مطالبون بمواجهة المدّ الإسلامي المتشدّد بخطابه العنيف الذي هو صدى خطاب هنتنجتون وأمثاله .لكنهم بالأساس مواجهون بمهمة لم تخطر لهم على بال وهي فكّ الارتباط في عقول وقلوب العرب بين الديمقراطية والغرب وذلك عبر اتخاذ جملة من المواقف من أهمها تأكيد استقلالية الحركة الديمقراطية العربية عن مفاهيم وأجندة الإدارة الأمريكية وممارسة هذه الاستقلالية عبر رفض كل تمويل وكل استخدام واعتبار الإصلاحات شأنا داخليا بحتا من مشمولات الحركة الديمقراطية وحدها.

ما أغرب أن تضع سياسة غير مسئولة في نفس الصفّ المناوئ للغرب المتشددون من القوميين والإسلاميين من جهة والديمقراطيين من جهة أخرى..... ولكل طرف أسبابه.

وتجاه هذه المفارقة يجد الديمقراطيون العرب أنفسهم مطالبين بوضع النقط على الأحرف لأنفسهم قبل وضعها للآخرين من العرب وغير العرب وذلك على مستوى المرجعية الفكرية والممارسة السياسية.

فبخصوص النقطة الأولى إذا أصرّ الغربيون على تجاهل مقاطع التاريخ الأكثر دموية في تاريخ البشرية والتي حارب جزء منهم الديمقراطية بشراسة منقطعة النظير فهنيئا لهم طريقة التفكير السحرية هذه ولو أننا ندعوهم إلى عدم اعتماد سياسة النعامة, فالديمقراطية في الغرب مثلما هي في كل مكان، نظام سياسي حديث ومهدد ومن الأحسن ألا يركنوا" لطبيعتهم" الديمقراطية فلا وجود لطبيعة ديمقراطية يتميز بها عرق عن آخر . كما يستحسن أن ينتبهوا لتصاعد القوى اليمينية المحافظة وهي في كل مجتمع مثل النار الخامدة التي تنتظر هبوب الريح .

وفي خصوصنا نحن العرب فإننا ننوي دمقرطة مجتمعاتنا لا لنقل موضة " غربية" وتقليد " نموذج غربي" وإنما لأننا بصدد البحث عن أفضل صيغ النظام السياسي بعد أن جربنا كل الحلول العقائدية ذات

نفس الهيكل العظمي الاستبدادي وتبين لنا بالكاشف أن المرض في الاستبداد وليس في الايدولوجيا التي شكلت لها الغطاء.

وتبقى آخر وأهمّ نقطة في برنامج الديمقراطيين الحقوقيين العرب : تعهّد دورهم كجسر يجب أن يتواصل ويصمد لمزيد من الربط والترابط بين ضفتي المتوسط وضفتي الأطلسي مهما كانت العواصف .

الواقع أننا نصف الجسر لأن النصف الآخر هو الذي ينطلق من الضفة المقابلة يتعهده رجال ونساء المجتمع المدني الغربي بمنظماته الإنسانية وصحافته الحرّة التي كانت دوما خير حليف لنا *ضدّ سياسة أنظمتنا وأنظمتهم* . يعني هذا أن دورنا يمرّ بتفكيك مفهوم الغرب في عقول وقلوب مئات الملايين من العرب *إلى حكومات لا تريد لنا الديمقراطية نقاوم سياستها ومنظمات مجتمع مدني حليفة نتعاون معها وقيم حضارية نأخذ منها ما يصلح ونترك منها ما لا نريد.*

إن تصاعد الأخطار المتمثل في تطور اليمين الغربي المتطرف، والحاكم الآن في واشنطن، وتطور التشدّد الإسلامي في ربوعنا يتطلب أكثر من أي وقت مضى من طرفي القنطرة التلاقي والتعاضد

و إلا فإن الجهاد عائد وكذلك الحروب الصليبية أيا كانت الأزياء الجديدة والأسماء التي تطلق على الأحقاد النائمة بعين واحدة.

***

الاستراتجيات الانتحارية

سنة 2002 وفي خضم تداعيات أحداث 11 سبتمبر ،جمع اتحاد الكتاب الدنمركيين مجموعة صغيرة من المثقفين العرب والغربيين للتشاور في عمل فكري جماعي ضد مفهوم صراع الحضارات و أنتج اللقاء كتابا في الموضوع*

كان نقاشنا مع زملائنا الغربيين حادّا ومريرا وبلا أقنعة أو مجاملات بخصوص الضغائن المتبادلة. ومما شدّ الانتباه شجاعة جلال صادق العظم الذي اعترف بأنه شعر بالشماتة كأول رد فعل عند سماعه بالاعتداء على مبنى التجارة العالمية.... وأنه جاهد للتخلص من شعور كان أول من يدرك عقمه وتفاهته.

لا شك أن هذا أول شعور خامر الكثيرين من العرب والمسلمين وهم يسمعون باكتواء مدن الغرب المتغطرس بما تكتوي به شعوب العراق وفلسطين وافغانستان في إطار الصمت واللامبالاة، حيث لا تقوم الدنيا ولا تقعد إلا عند الاعتداء على المدنيين الغربيين.

ليكن، فلا نقاش في وجود كيل بمكيالين وصمت انتقائي في بعض الحالات وصخب مفرط في حالات أخرى. ليكن أن ضغائن العرب ضد السياسة البريطانية من احتلال الإسكندرية إلى احتلال البصرة مرورا باحتلال القدس ووعد بلفور المشئوم جد مشروعة. لكن بمن سنتشمّت بعد اعتداءات لندن الأخيرة: بالشعب البريطاني الذي تجند كما لم تتجند أي من الشعوب العربية ضد الحرب في العراق؟ هل سنتشمّت في القيم والقوانين التي تسمح بوجود الكم الهائل من العرب والمسلمين في حماية بريطانيا والفارين من الدكتاتوريات التي تحتل عسكريا وبوليسيا أوطاننا ؟ وقبلها ماذا نفعت الشماتة في الشعب الأسباني الذي كان هو الآخر من أكثر الشعوب الأوروبية رفضا لغزو العراق والذي طرد في أول انتخاب ديمقراطي رئيس وزراءه المسئول عن دخول اسبانيا الحرب.

وبخصوص اعتداء نيويورك نفسه، هل المدنيين الثلاثة آلاف، الذين لم يكن لهم ضلع في سياسة حكومتهم، هم من يجب أن نتشفى فيهم وكأن الموتت الشنيع الذي عرفوه يعوّض بشاعة موت العرب المسلمين الذي قتلوا وشردوا نظرا لسياسة الحكومة الأمريكية ؟

إن نيويورك ومدريد ولندن ،وكل العمليات التي استهدفت المدنيين داخل وخارج العالم العربي والإسلامي هي جرائم ضدّ الإنسانية، لا بمفهوم قيم حقوق الإنسان فقط ولكن أساسا بمفهوم أعمق وأخص ما في ثقافتنا العربية الإسلامية.....اللهم إلا اذا اعتبرت الجماعات المسئولة أن قيمها فوق ----------

---

The wrath of the dammed – An anthology from Danish –pen –Louisiana ,Denmark-Nov2002

القيم الواردة بصريح العبارة في الآيتين الكريمتين . الأولى التي تسن "لا تزر وازرة وزر أخرى" والثانية التي تنبه " من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا"

والعمليات الثلاث وكل التي استهدفت المدنيين خارج الوطن العربي هي، إضافة لكونها جرائم ضد الإنسانية، جرائم ضدّ الشعوب العربية الإسلامية على وجه التحديد. فإذا كانت السياسة متابعة أهداف كبرى وليست فقط ردود فعل عبثية تنطلق من الشماتة لتصل إلى الانتقام العشوائي ،فإن الحكم عليها يكون بالنتائج وليس بالنوايا.

وباستعراض النتائج الحتمية لعملية لندن، بما هي حلقة من سلسلة العمليات العسكرية ضد أهداف مدنية خارج أرض المعركة الحقيقية، فإننا نكتشف عمق آثارها السلبية على كل قضايانا.

هي أولا تزيد في تشويه صورة العرب والمسلمين ليس فقط في الغرب وإنما في العالم أجمع. هي تزيد من صعوبات المغتربين في أوروبا وأمريكا وقد أصبحوا كلهم رهينة سوء الظن والريبة. هي تقوي الجماعات المتطرفة في الغرب وكلها فرق معادية للعرب والمسلمين دوتدفع نحو حرب الحضارات هذه الكارثة العظمى التي يجب منعها بكل الوسائل. هي تجعل سياسة الحكومات الغربية تميل أكثر في أكثر للأطروحات الأمنية. أخيرا وليس آخرا هي تجعلها تدعم الدكتاتوريات التي أغلقت في وجهنا باب المستقبل ممعنة في اعتبارها خط دفاعها الأول ضد ما تسميه الإرهاب أنها وقوده.

هكذا ستكون هذه العمليات الحمقاء قد دعمت ألدّ أعداء الأمة وضربت في الصميم كل أصدقائها من داخل المجتمعات المدنية الغربية ... وخاصة كل حظوظنا في كسر التحالف غير الطبيعي بين الأنظمة الدكتاتورية التي تحتلنا وأنظمة البلدان الديمقراطية.

إنها إستراتيجية خرقاء عادت علينا دوما بالوبال وستزيد من مصاعبنا أفرادا وشعوبا وأمة. فالنضال الفعال كان وسيبقى على أرض الوطن لا خارجها، ضد الدكتاتورية لا ضّد المدنيين الغربيين، بالوسائل السلمية لا بعمليات قتل عمياء تشفي غليل المرضى, لكنها في آخر المطاف لا تغني ولا تسمن من جوع وإنما تزيد الهزيل هزالا.

***

الإرهاب

لا أعرف المتهمين الذين حكمت عليهم محكمة مدريد يوم 26 سبتمبر 2005 بعدد كبير من السنين في السجن لا شخصيا ولا عبر ملفات لم أطلع عليها . لكنني أعرف جيدا تيسير علوني كشخص كما أعرف التهم الموجهة ضدّه والحجج التي يقدمها لتبرئة نفسه وذلك بحكم وجودي في اللجنة الدولية لمساندته التي يديرها بكثير من التفاني هيثم مناع .

وقناعتي التي لا دخل فيها لأي عاطفة أن إدانته بسبع سنوات سجن حكم سياسي يشكّل وصمة عار في جبين القضاء الأسباني وضربا لصورة أسبانيا في كل العالم العربي وأنه عامل خطورة لن يؤدي إلا لتوسيع الفجوة بين العرب والغرب، هذه الفجوة التي أحاول أنا وأمثالي من الديمقراطيين والحقوقيين العرب تضييقها حتى لا ننخرط جميعا يوما في هذيان ذلك المجنون هنتنجتون الذي دعا بطريقة بالغة الخبث لصراع الحضارات.

وعوض أن ندخل في نقاش ملفّ يعرف كل الذين اطلعوا عليه فراغه من الناحية القانونية ، فإن المهمّ فهم مغزى هذا الحكم وذلك حتى يتسنى الآن استنفار كل قوى الحقوقيين والمثقفين والإعلاميين العرب ...لأنهم هم أوّل من يستهدفهم هذا الحكم الجائر*.

وفي البداية لنضع الإدانة في إطارها العام أي الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا وبقية أنحاء العالم ضدّ "الإرهاب" والمنعطف فيها كما تراه أحداث 11-9.

وهذه الحرب ليست فقط عسكرية ومخابراتية ومالية وإنما هي أيضا إعلامية و إيديولوجية ترتكز على ثلاثة أفكار – بل قل على ثلاثة شعارات – بل قل ثلاثة كليشيهات ، هي :

1-الإرهاب الوحيد الذي يجب التركيز عليه في العالم هو الإرهاب الإسلامي

2-أي محاولة لتفسير ظهوره ووضعه في إطار عام، قد يظهر قدم الإرهاب و تعدد أشكاله، هي بمثابة تبرير له قد يكون حتى نوعا من التحريض عليه ، ومن ثمة يمكن أن يقع تحت طائلة العقاب.

3-الحل الوحيد للقضاء عليه هو مواجهته بسياسة إرهاب الإرهاب، لا يهم أن تتقلص الحريات الفردية والعامة في كل أنحاء العالم وأن تضرب الديمقراطية المؤسسة على مثل هذه الحريات، لأن القضاء عليه هو القضية التي تهون أمامها كل القضايا.

ولو طالبنا هذا " الفكر" ومن هم ورائه من سياسيين وإعلاميين متلهفين على استعمال الورقة الجديدة بأن يحددوا لنا ما هو الإرهاب، لاقتصر التعريف على بداهة وبلاهة هي أن الإرهاب هو عنف الآخر.

لكن الإرهاب كما يراه تيسير علوني، بما هو عضو في اللجنة العربية لحقوق الإنسان، وحسب المنظومة الفكرية الأخلاقية التي تتحرك على ضوئها في كل القضايا، *هو أنه ترويع وارتهان و قتل* -------

* د هيثم مناع – د. قيس العزاوي : حماية الصحافيين –الأهالي دمشق

المدنيين العزل الأبرياء من قبل طرف مسلّح خارج ساحة معركة عسكرية محددة لتحقيق نصر سياسي رخيص الثمن على طرف مسلّح آخر.

ومن هذا المنظار أدان تيسير، مثلما فعلت اللجنة وجل أعضائها ومنهم كاتب هذه السطور، بكل وضوح قتل الإرهابيين لمئات المواطنين العزل الأبرياء في مدريد. وهو نفس الموقف الذي اتخذناه بخصوص إدانة قتل المدنيين العزل الأبرياء في لندن ونيويورك.

لكن هذا الموقف لم يبدُ كافيا لتبرئة تيسير بل قد يكون عنصرا إضافيا في ثقل ملفه وربما غدا في ملف كل الحقوقيين والديمقراطيين العرب وغير العرب. لماذا ؟ ***لأنه يشكل خطرا على تجانس وتماسك سياسة تريد أن يكون هناك شرّ مطلق في مقابل خير مطلق و تبسيط وتسطيح للظواهر.***

إذا بدأ الديمقراطيون والحقوقيون العرب التنديد بالإرهاب دون أن يكونوا في صف الحرب الصليبية الجديدة التي زل لسان بوش بها ، بل ومن موقع الاستقلالية والتركيز على الأصناف الأخرى للإرهاب، فكيف يمكن تحقيق الغايات الخفية من السياسة الحمقاء التي تريد إشعال فتيل العنف بين الأمم والأديان والحضارات.

نأتي هنا إلى " جريمة " تيسير الحقيقية والتي انجرّت عن فهمه وفهمنا جميعا للإرهاب. فإذا كان هذا الأخير أكثر من عنف الآخر... وإذا قبلنا أنه كل أشكال الترويع والارتهان والقتل الذي يستهدف المدنيين العزّل من طرف عنصر مسلح لتحقيق نصر سياسي رخيص الثمن على طرف سياسي آخر..... فإن كل المدنيين العزل الأبرياء الذين قتلوا في الغارات الجوية المكثفة في أفغانستان – ثم لاحقا في العراق– هم ضحايا عمليات إرهابية ....ولا نتحدث هنا عن المائة ألف قتيل مدني ياياني الذين تسبب في موتهم الجنرال الأمريكي Curtis le May عندما أمر في ليلة حزينة من شهر أبريل 1945 قاذفات القنابل بحرق مدينة طوكيو .يومها اعترف الرجل أمام هول المجزرة التي فاقت مجزرة هيروشيما أنه لو خسرت أمريكا الحرب لحوكم كمجرم حرب أو ربما كأكبر إرهابي في التاريخ.

ها قد بدأت تتضح معالم المعادلة التي يجب أن تبقى في الظل وهو أنه يوجد بجانب إرهاب الأشخاص مثل كارلوس، وإرهاب الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل مجموعة بن لادن والظواهري، إرهاب الأنظمة الاستبدادية التي تروع شعوبها بالقتل تحت التعذيب أخيرا وليس آخرا إرهاب الدول الكبرى .*

لقد أظهر عالم الإحصائيات الأمريكي Les Roberts في محاضرة قدمها هذا الأسبوع في مؤتمر نظمته المدرسة الفرنسية العليا بباريس عن العلماء والحرب أن هناك أكثر من مئة ألف مدني عراقي دفعوا حياتهم ثمنا لإرهاب الدولة الأمريكية.

ونحن كديمقراطيين وكعالميين ندين بنفس الصرامة مقتل الثلاثة آلاف إنسان في حاثة البرجين مثلما ---

---

د هيثم مناع : الولايات المتحدة وحقوق الإنسان – الأهالي دمشق.

ندين بمنتهى الشدة مقتل مئة ألف مدني عراقي ولا نعتقد أن هناك موتى درجة أولى وموتى درجة ثانية كما تتصور أو تتصرف بعض الجهات الإعلامية والسياسية في الغرب,

لقد كان الذنب الأساسي لتيسير أنه كان شاهد عيان على إرهاب الدولة في أفغانستان وحتى في العراق وهو اليوم قابع في السجون لسنوات طويلة أخرى ليدفع ثمن هذه الشهادة . لكن وراء هذا الانتقام الرخيص ثمة رسالة أرخص ليس من الصعب فهم فحواها . ***لتنتبه الجزيرة . لتنتبه الصحافة المستقلة . لينتبه الجميع لكوننا لا فقط في عصر فكر الإرهاب ولكن أيضا في عصر إرهاب الفكر.***

لكننا نقول لكل باعثي هذه الرسالة أنها مرفوضة جملة وتفصيلا. ففي أمريكا عبر رجال شرفاء مثل Les Roberts ونساء شريفات مثل Cindy Sheehan، وفي العالم العربي الإسلامي عبر اللجنة العربية لحقوق الإنسان وعضوها الصحفي الشجاع تيسير علوني الذي سنبقى نناضل من أجل تحريره ورد الاعتبار له ...وفي كل مكان يتواجد فيه ناس يرفضون العنف ويكافحون من أجل عالم يسوده السلام ، ستتواصل إدانة كل أصناف الإرهاب .لن يرهبنا أحد حتى لا نرى إلا إرهاب الآخر ونعمى عن إرهابه هو قناعة منا أن سياسية الكيل بمكيالين ورفض اعتبار الأسباب التي ولدت الظاهرة هي أهم عوامل تفاقمها .

***

العدوّ

نشر فيصل القاسم* مقالا ينتصر فيه لمقولة فوكوياما حول نهاية التاريخ، أي حول انتصار الغرب بالضربة القاضية على كل منافسيه ومن جملتهم شعوب العروبة والإسلام . وعلى ما يبدو أثارت هذه المقالة سخطا كبيرا من قبل إسلاميين وقوميين.لكن من أين لهؤلاء المساكين إنكار هذه الحقيقة وهي مثل الشمس الساطعة في سماء الصيف ؟من يستطيع أن يجادل في هيمنة النموذج الغربي في كل مجالات الحضارة وتسربه إلى أبعد نقط العالم وأنه لا يوجد اليوم ولا بديل واحد له؟ من أين للقوميين والإسلاميين التصدي لحجج القاسم وهي ثابتة ،موضوعية ، دقيقة وبالغة الشجاعة؟

والآن وقد أكدنا قبولنا الكامل بها يسعنا الإعلان عن اختلافنا التام معها .

تناقض؟ محاولة للالتفاف الدائري حول ما لا يمكن مواجهته؟ لاشيء من كل هذا. خاصة لا علاقة للأمر بنجدة إسلاميين وقوميين حملوا و يحملون بالنسبة لي بذور المرض القاتل الذي نذرت حياتي لمحاربته . فكاتب هذه السطور علماني ومصرّ في عصر التسونامي الإسلامي على الوفاء لعلمانيته ، وهو عروبي وحدوي ، لكن من أشد المعادين للقومية العربية ، هذه الأيدولوجيا التي شكلت غطاء أنظمة مخابرتية فتتت الوطن الواحد وقسمت الأمة كما لم تفعل الأنظمة القطرية ،ناهيك على أنها كرّهت العرب في العروبة ربما لعقود طويلة.

لا شيء إذن يدفعني للوقوف بجانب من هبوا للبلاغة والتنديد من مطلقات أيدولوجية لا علاقة لي بها .

إذن ما سرّ هذا القبول الرافض؟

قلما ننتبه لكون ما يبدو في أفكارنا من بداهة ومنطقية وتماسك ناجم عن طريقة معينة في توصيف المشاكل وترتيبها أي في نظرتنا إليها. هذا الإطار العام، الذي أسميه الرؤيا ،وتسميه الكاتبة الأمريكية مارلين فرجيسون paradigm، هو لاشعوري، لكنه يتحكم في كل عمليات الذهن .يكفي أن نغير زاوية النظر لكي تكتسب نفس المواضيع تنظيما مختلفا .

خذ قضية الحال.

إن مقولات القاسم (ولا أتحدث هنا عن مقولات فوكوياما) موضوعية ومنطقية وغير قابلة للجدل إلا من مكابر عنيد ، لكن في إطار خيار يبدو بديهيا لأصحابه وهو ليس بديهيا في شيء في المطلق أي : أن *عدونا الأول والرئيسي، وسبب جل، إن لم يكن كل، مصائبنا، هو الغرب.*

من هذا المنطلق يمكن أن نفهم غضب أو حسرة أو مرارة أو شجاعة القاسم وهو يعترف للعدو بأنه ألحق بنا الهزيمة النكراء بعد قرن كامل من الصراع . كذلك يمكننا أن نفهم غضب الإسلاميين

---

* جريدة الشرق قطر- 28-6-2006

والقوميين وهم يرفضون الإقرار بهزيمتهم النكراء هذه باحثين عن كل الأسباب في الماضي والمستقبل للتخفيف من اطلاقيتها.

وفي آخر المطاف فإن القاسم يشارك الذين يحاربهم ويحاربونه في نفس المنظومة الفكرية المنطلقة من القناعة بأن العدو الرئيسي هو الغرب وأنه لا يسعنا أمام كل مظاهر انتصاره علينا إلا جلد الذات أو تفجير أنفسنا للانتقام منه ومن أنفسنا .

لكن كيف ستبدو لنا كل هذه الزوبعة لو تذكرنا البديهيات التي تتجاهلها رؤيا "العدو الرئيسي هو الغرب"؟

لنذكر بالأسس التي تشكل الرؤيا التي ندافع عنها .

– أنه لا يستعمر إلا من كان قابلا للاستعمار، ولا يهان إلا من كان قابلا للإهانة، ولا يستغل إلا من كان قابلا للاستغلال.

– أن ما أضعفنا دوما أمام الغزو الخارجي هو التخلف العربي الذي يشكل الاستبداد عامله السياسي.

– أن الاستبداد أفرز أنظمة احتلال داخلي عاملت شعوبها بمنتهى الفظاظة والاحتقار والظلم قتلت وعذبت وأذلت واستغلت من العرب أكثر مما فعل بنا الصليبيون والمغول والمستعمرون بآلاف المرات.

– أنه يعكس حقا تخلفنا الاجتماعي لكنه يغذيه ويتصدى لكل محاولات تطويره.

– أنه اليوم مثل سدّ يمنع سيلان النهر العربي نحو الكرامة الفردية والجماعية والتقدم والوحدة حابسا وراء جداره الأسمنتي مجتمعات تتصاعد منها روائح النتن مثلما هو الحال دوما مع المياه الحية المحبوسة.

ها قد أصبح *العدو الرئيسي للعربي والعرب والعروبة، لا إسرائيل ولا أمريكا ولا الغرب ولا الحضارة الغربية، وإنما الاستبداد العربي* ...وها قد تغيرت كل المعطيات.

ففي هذه الرؤيا لا معنى لهزيمة أو انتصار إلا ضد هذا العدو. وإذا كان هناك تعيير يجب أن يركز عليه القاسم فلمواصلة العرب العيش تحت سطوة عصابات حق عام ، لا لتبنيهم أنماط غربية في العيش والتفكير قد تساعدهم للتخلص منها.أما إذا كان من الضروري أن يشعر القومي والإسلامي بالمهانة والقهر فليس "لهزيمته" أمام الغرب وإنما للعجز الجماعي عن استئصال أنظمة متعفنة. حتى مفهوم النصر يتغير بما أنه ليس الذي سنحققه يوما على جيش غربي وإنما عندما ندمر كل قلاع الاستبداد .

لقائل أن يقول أن الأمر تهرب من إشكالية حقيقية وخلط بين مستويات متباينة . فالمستوى الذي أناقش فيه سياسي ومحلي لكن الموضوع خارج وفوق هذا الطرح . كيف ننكر وجود استبداد عالمي، بجانب الاستبداد المحلي، يتمثل في حضارة غازية تدمر حضارتنا المسكينة الخ ؟

للأسف نحن أمام نفس الرؤيا التي استبطن الكثير مواقفها المدمرة من نوع "الحضارات كائنات مستقلة عن بعضها البعض.. وقدرها الصراع على البقاء وفق نظرية داروين... ولا بد من منتصر ومن منهزم... ونحن المنهزمون أمام حضارة غازية تستمد عبقريتها من رحمها... وستبقى لآخر الزمن جاثمة فوق صدورنا الخ

للتخلص من هذه الأفكار المسمومة أدعو المتعلقين بها إلى تغيير موقع المشاهدة عبر تجربتين ذهنيتين بسيطتين . الأولى تخيل أمريكا الغازية المنتصرة دون ديانتين من الشرق الأوسط ودون موسيقى جذورها في أفريقيا .

والثانية تخيل أمريكا هذه سنة 2050 حيث سيكون نصف سكانها من أصول غير أوروبية . ثم ليقل لي بعد هذا رأيه في قصة الصراع الداروينى بين الحضارات وضرورة أن تكون لنا حضارة نقية وغالبة و إلا زعلنا وجاءنا الإحباط .

مجددا : مصير الأمة رهن بانتصارها على العدو الرئيسي، وهي بحاجة لهذا للأخذ دون عقد بكل الأسلحة الفكرية والسياسية الممكنة ومنها قيم حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي. كون هذه القيم، وهذه التقنية في الحكم ،غربية المصدر أمر لا أهمية له بالمقارنة مع فوائد التحرر وإلا تخلوا عن السيارات والطائرات والحواسيب والأدوية المضادة لارتفاع الضغط والسكري. كم نسينا أن باني هذه الأمة أصدر أمرا ،اتبعه غيرنا ففازوا بقصب السباق: *اطلب العلم ولو من الصين* !

كم من المزري أن نمارس ما يسخر منه المثل التونسي " يأكل الغلة ويسبّ الملّة" !

وعندما نتملك الأسلحة التي مكنت شعوبا قبلنا من ترويض حكامها لكي يكونوا هم في خدمتنا لا العكس فإننا سنكتسب أداة إضافية لتحريك تاريخنا الواقف خلف سد الاستبداد . ويوم تدب الحياة في الجسم المريض سيعود للأمة شرف المشاركة في مغامرة الإنسانية جمعاء. آنذاك سنكتشف مذهولين عبقرية الإنسان والشعوب في التجديد والإضافة ...وتبخر الضغينة والحسد التي حولناها في اتجاه الغرب لنخفي عن أنفسنا أن وضعنا المزري منا وليس منه .وبعودة الروح سنكتشف أن التاريخ ما زال في بدايته ، أنه بوسعنا أن نغفر لأنفسنا غياب قرنين أو ثلاثة ، أننا من جديد في وضع المشاركة في حمل المشعل. نعم إن مشروعنا التحرري يمر أيضا بتخلصنا من صور سلبية ومحبطة وخاصة قصيرة النظر تحصرنا في صراع لا ينتهي بين الشعوب والأجناس والحضارات.

إن التحدي الحقيقي اليوم هو تحرر كل شعب عربي داخل فضائه من المكبلات وعلى رأسها الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والتمييز العرقي والديني وبين الجنسين ، ثم تعاون كل الشعوب العربية لبلورة الاتحاد العربي ، ثم تجديد حضارتنا بالنهل من كل المنابع دون عقد ...لا للثأر، وإنما لشرف المشاركة في المغامرة الإنسانية في أعلى مستويات الخلق والإبداع.

وحتى تزول كل رواسب رؤيا مدمرة ولا فعالة لنتذكر دوما أن الحضارات لا تفعل، حتى في أوج الصراع، سوى التبادل والتلاقح. أما الرهان الحقيقي بينها فهو حول من يحمل المشعل أطول وقت من الزمن..لفائدة الجميع. ثمة من يعتقد أن الحضارة الغالبة لا تعمل إلا لصالحها وهي ليست إلا مجرد أداة يستعملها التاريخ في لحظة من لحظاته لبلورة الإنسان من الآدمي والإنسانية من القبائل والشعوب التي أمرنا القرآن بمعرفتها لا بمحاربتها.

***

الغاشم الذي لا يستجار به من مستبد

قل لي ما هي مشاكلك أقول لك من أنت ...أو على وجه التحديد أقول لك في أي مرحلة من مراحل التطور توجد الآن.

ولو نظرنا بهذه العين لمشاكلنا لهالنا تخلفها بل انحطاطها ونحن نناضل من أجل اختفاء التعذيب الذي اختفى في أغلب البلدان المتحضرة، ونحن نرنو لانتخابات حرة ونزيهة، والحال أنها اليوم القاعدة من بوليفيا إلى تايلندا، ونحن نحلم بإطلاق سراح كل المساجين السياسيين والحال أنه موضوع بلا معنى لدى عدد متزايد من الشعوب.

نحن نقيم هذه الأيام في معهد العالم العربي بباريس معرضا للعلوم العربية .....في العصر الوسيط! بينما لا توجد لدينا جامعة عربية واحدة في قائمة أول 250 جامعة عالمية... وليس لنا باحث واحد نفاخر به في علوم العصر.

ها نحن نناقش اليوم على صفحات المجلات والانترنت إشكالية منحطة ومتخلفة أخرى: دور الخارج في تخليصنا من الاحتلال الداخلي ومدى جدية إعانته لنا على تحقيق الاستقلال الثاني.

إن كل تعامل سليم مع هذه الإشكالية مجرد فرصة لإدانة الاستلاب والسذاجة التي تطرح بها قضايانا المصيرية ومنها هذه القضية.

كلنا نعي بمدى النفاق الذي تتبناه أنظمة الاحتلال الداخلي حين تصرخ بتخوين كل من تسوّل نفسه التعامل مع الأجنبي ضدها . إنه لأمر مضحك أن تسمع شيئا كهذا من قبل ناس يدينون لنفس هذا الخارج بالأسلحة والمال والدعم السياسي وكل أسباب القوة التي تمكنهم من بقائهم هم وذريتهم غير المباركة في السلطة ، بل قل في التسلّط .

لا نتحدث هنا عن بنوك الخارج التي تستقبل وحدها أموالهم، أو عن مستشفيات الخارج التي لها وحدها الحق في استضافة أجسادهم المريضة. إن ما يقولون في تخوين الديمقراطيين وبقية المعارضين كلام لا يواجه إلا بالسخرية واللامبالاة وحتى بالاحتقار المؤدب.

المشكل أن هناك أناس مقهورين، لن يضعوا يوما ملايين الدولارات المنهوبة في بنوك الخارج، ولن يعالجوا في مستشفياته، ولن يتعاملوا مع مخابراته، استبطنوا الخديعة وقبلوا بها وأنهم هم أيضا يخوّنون عن حسن نية من يتعامل مع الخارج ضدّ ما يسمونه الوطن.

ولهؤلاء يجب التوضيح فالتوضيح ليخرجوا من حالة الاغتراب والاستلاب التي يسميها الفلاسفة الغربيون aliénation. يشير هذا المفهوم الزاخر بعميق المعاني لحالة ذهنية عاطفية تجعل المقموع يتبنى عن غير وعي أيديولوجيا القامع ليوثق نفسه بنفسه بأغلال صنعها غيره وكبّل بها نفسه هو لا غير ....كل هذا في مصلحة جلاده وضد مصالحه هو.

من يستطيع أن يصدّق اليوم أن الوطن يختزل في حفنة من الأشخاص مكان أغلبهم في البلدان التي يحكمها القانون إما مستشفيات المجانين أو زنزانات الحق العام ؟ من يستطيع الدفاع عن تمثيلية هؤلاء

الناس للوطن وهم موجودين حيث هم بانتخابات مزيفة وحتى بدون انتخابات ... تحميهم جيوش من بوليس لا مثيل له في العالم مهمته ليست حماية المجتمع من الإجرام المنظم وإنما حماية الإجرام المنظم من المجتمع .

لحسن الحظّ بدأ عدد هؤلاء المساكين يقل بسرعة متصاعدة وقد فقد الاستبداد بفضل ثورة الاتصالات المونوبول الأيديولوجي الذي كان يسمح له بغسل الأدمغة عبر تكميم الأفواه. ثم هناك تجربة نصف قرن من الاستبداد العربي كشفت حتى للأعمش كذب الادعاء بتمثيل وطن تنتهك حرمته بالقمع والفساد والتزييف يوميا منذ نصف قرن من الاستقلال المزيف.

إن من خان الوطن هم من أذلوا وأرعبوا وأرهبوا مواطنيه، ومن خان الوطن هم من سرقوا الأموال التي استئمنوا عليها، ومن خان الوطن هم من باعوا استقلالية القرار المحلي من أجل البقاء في السلطة كوكيل لهذا الخارج الذي نطالب المعارضة بعدم التعامل معه.

قد لا يتجلى نفاق أنظمة الاحتلال الداخلي في الموضوع قدر تجليه في قضية تمويل الجمعيات المدنية . فهذه الأخيرة لا تتلقى دعما بطبيعة الحال من النظام "الوطني" (اللهم إلا في شكل ضيافة كاملة الإقامة في السجون للمسئولين). كما يمنعها هذا الأخير من البحث عن أي تمويل محلي ويسارع لاتهامها بالخيانة إن وجدت تمويلا في الخارج . كل هذا في الوقت الذي لا يكفّ فيه هو عن الاقتراض وأحيانا عن التسوّل من هذا الخارج.

السؤال الآن هو هل يجوز لنا خيانة الخونة .... أو على وجه التدقيق هل يمكن أن يؤدي أمر كهذا إلى وضع الذي يمشي على رأسه أخيرا على قدميه.

إنه رهان المعارضة العراقية سابقا وهو رهان القلة التي تفصح عن الموقف في قضية الدعوة للإطاحة بالنظام السوري مثل وليد جنبلاط، أو الذين يؤمنون به ويتصرفون على هديه ولا يتجاسرون على الجهر به.

صحيح أن لهم حجج متينة تتعلق بفظاعة أنظمة الاحتلال الداخلي وعجزنا لحد الآن عن التخلص منها بفضل قوانا الذاتية وتشابك المصالح في عالم أصبح بلا حدود. ثم هناك الحجة الأزلية التي هي ديدن محتلينا أي أن الغاية تبرّر الوسيلة، فلم لا نحاربهم بالسلاح الذي يحاربونا به الخ.

أقول صراحة أن رفض الاستلاب لا يعني الانخراط في السذاجة وحتى في البلاهة السياسية.

إن كان مشروع الاستقلال الثاني هو تحقيق التحرّر للمواطن وللوطن، فإنه يمرّ إجباريا بالتحرر من هيمنة الاستبداد بما هو استعمار داخلي ومن هيمنة الاستعمار بما هو استبداد خارجي.

لننتبه أن المعادلة الموضوعة أمامنا في قضية الاستقواء بالخارج ليست الخيار بين الاستبداد الداخلي والديمقراطية الخارجية، وإنما بين الاستبداد المحلي والاستبداد العالمي. من يصدّق أن هذا الاستبداد العالمي سيعيننا على الاستبداد المحلي لسواد عينينا وليس لتحقيق مصالحه ومن أهمها أن نبقى دوما شعوبا مكبلة ومعطلة الطاقات.

لقد رأينا عمل مثل هذه الآلية بصفة بليغة وواضحة في قضية تعامل هذا الخارج المحرّر من الدكتاتورية مع الدكتاتورية الليبية. فما أن قدّم باني "الجماليكية" العظمى فروض الطاعة للنظام العالمي الجديد حتى انتهت كل الضغوطات عليه لدمقرطة نظامه وهي واحدة من الحجج التي بررت للتدخل المشئوم في العراق وتسعى لتبرير تدخل لن يقل شؤما في سوريا.

إن كان الرهان استبدال سيد بسيد أقل فظاظة "فليحيا" الاستقواء بالخارج مغامرة قد تحقق ذلك أو تفشل حتى في تحقيقه. أما إذا كان المشروع التحرر من كل سيد فإن الاستقواء بالخارج عملية فاشلة مسبقا.

كيف تقنع الناس بالبديهيات وهذه بداهة أخرى صورها إيليا أبو ماضي أروع تصوير في بيت واحد

نرجو الخلاص بغاشم من غاشم لا ينقذ النخاس من نخاس

قد يحتج علينا البعض بطوباوية هذا الموقف وبأنه غير سياسي وغير واقعي في عالم لا مكان فيه إلا لصراع القوى وللتحالفات الضرورية.

من قال أننا نرفض البحث عن حلفاء لتعزيز جبهتنا ضد الدكتاتورية والاستقواء عليها بكل القوى التي تستطيع أن تعيننا على التقدم في مشروع الاستقلال الثاني.

ثمة هنا خطأ منهجي في كتابة هذا النص حيث كان علينا منذ البداية التعريف بما هو الخارج.

هو يحيل آليا في تفكيرنا إلى أنظمة الدول الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا . نحن لا ندرج في قائمة هذا الخارج، دولة مثل آيسلندا والنرويج والسويد لأنه ليس لهذه الدول أي دور في معارك السيطرة على منطقتنا. لا نعني أيضا بالمفهوم دول غرب آسيا أو جنوب الصحراء لأن مشاكلها لا تتقاطع إلا نادرا مع مشاكلنا. كذلك نحن لا نقحم في المصطلح المجتمعات المدنية الغربية لأننا جيل تسمّم بالمفهوم الفاشي الأول وهي أن الدولة هي الكل والمجتمع تابع لها. لكن علينا أن نستبطن من هنا فصاعا أن الغرب، مثل الصين وروسيا ولم لا العالم العربي، ثلاثي مكون من حضارة (قيم وقوانين وعلوم) ودول (أنظمة متباينة تسعى للدفاع عن مصالح آنية وأنانية) وشعوب (مجتمعات مدنية حية قد تكون في صراع مع أنظمتها)

وإذا تعاملنا مع الغرب من هذا المنظور، فإننا سنكتشف بديهية تغيب عنا وهي أن أنظمتنا لم تكف عن الاستقواء بالدول الصديقة لها غربا وشرقا وأننا لم نكف عن الاستقواء بهذا الخارج لكن بالمجتمعات المدنية الغربية وبعض قيمها وأفكارها السياسية.

والحق يقال انه لولا دعم هذه المنظمات لكان الكثير منا وراء القضبان أو تحت مترين من التراب. لقد كانت المجتمعات المدنية الغربية عبر الصحافة ومنظمات حقوق الإنسان وبعض السياسيين الشرفاء أكبر دعم في الماضي لقضايانا.

إنّ هذا الخارج في جزئه المدني هو حليفنا الطبيعي الذي لا نخشى منه استعمالا وتفويضا لأننا نحن الذين نطلب منه وهو الذي يستجيب في إطار علاقة تضامن إنساني لا علاقة لها بمنهج تعامل الدول.

إن العولمة لم تعولم فقط أجهزة القمع.هي تبني يوما بعد يوم شبكة عالمية مدنية تلعب فيها الشبكة الغربية، خاصة على مجال حقوق الإنسان، دورا. ربما آن الأوان لهذه لشبكة أن ترتبط بصلات أوثق مع الشبكة الأمريكية الجنوبية ومع الشبكة الآسيوية والإفريقية لتوسيع دعم الخارج لنا، فحربنا ضد الاستبداد المحلي جزء من الحرب العالمية على الاستبداد أينما كان. ما من شك أن على هذه الشبكة العربية أن تتجند لقضايا غير عربية وألا تبقى منكمشة على شجونها وفي وضع المتلقي الذي لا يعطي شيئا لمن هم بحاجة إلى أي نوع من الدعم.

إن التحالفات ستتواصل بين الأنظمة المستبدة والدول الديمقراطية لأن منطق الدولة يغلب كل منطق آخر في تعامل الدول مع بعضها البعض. لن نرى أبدا تحالفا حقيقيا بين نظام غربي ومعارضة ديمقراطية وطنية مثلما لن نرى أبدا تحالفا بين نظام استبدادي عربي ومنظمات إنسانية غربية.

هذا لا يعني أنه لا يجب على الديمقراطيين العرب التعامل مع الأنظمة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، لكن على مثل هذا التعامل أن يكون دون وهم كبير وانطلاقا من كون هذه الأنظمة ستحاول استعمالها بيدقا أو ورقة ضغط أو لتأمين على المستقبل، لا لتقاطع قيم.

أما المهمة الكبرى التي يجب أن تتواصل وتتوسع وتتعمق فهي ربط أوثق العلاقات مع المجتمعات المدنية الشقيقة ومنها المجتمعات المدنية الغربية، دون خشية أو حسابات، أخذا وعطاء من أجل تحقيق القدر الأقصى من التعارف والتعاون الإنساني، خارج وفوق سياسات دول أصبحت في كثير من الأحيان كيانات تعمل لصالحها لا لصالح موكليها والظاهرة ليست للأسف مقصورة علينا.

***

التعثر

لا يستطيع كل من يتابع صيرورة المشروع الديمقراطي العربي الذي انطلق في السبعينات أن يقاوم انطباعا بأن هناك لعنة تصاحبه كأن كل قوى السماء والأرض تضافرت لإجهاضه . حقا تواصل فكرة التقدّم بحتميتها المبطنة تسميم فكرنا حيث يعتقد الديمقراطيون– مثلما اعتقد يوما القوميون والاشتراكيون واليوم الإسلاميون(تتغير أشكال الإيمان و الحاجة واحدة) أن ما يترجون وما يسعون إليه قدرنا "الحتمي". إلا مثل هذا التفاؤل لا يمكن أن يخفي أن الرياح تجري بما لا تشتهيه السفن وأن المشروع العربي انطلق ويتواصل بسوء طالع متين .

ففي أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وبعض بلدان آسيا، التي كانت هي الأخرى ترزح تحت أنظمة استبدادية كالتي تعاني منها أمتنا، تقدمت الديمقراطية بسهولة لأنها كانت البديل الوحيد . فلم يكن في تلك البلدان حركات تتوجه لأحشاء الجماهير لدعوتها إلى الأرثوذكسية أو للكاثوليكية أو البوذية السياسية. أما الحركة الديمقراطية العربية فقد وجدت نفسها من البداية في تنافس مع غريم قوي وموجود على الساحة قبلها ويعتبر نفسه هو البديل الوحيد المؤهّل لوراثة الاستبداد، جاهلا أو متجاهلا أن سبب فشل الوطنية والقومية والاشتراكية لم يكن نتيجة نقص في نبل الأهداف وإنما نتيجة تدنيس كل هذه الأهداف بالاستبداد.....وأن هذا بالضبط ما ينتظر أي حلّ ولو كان الإسلامي لأنه مشبع بالفكر لاستبدادي ولأن نفس الأسباب تؤدي دوما لنفس النتائج.

وعلى امتداد الوطن العربي لم يوجد نظام واحد له من سعة الأفق ومن الوطنية ما يجعله يبادر بإصلاح نظام أصبح واضحا أنه عبء لم يعد قابلا للتحمل. على العكس من هذا واجهت كل الأنظمة مطالب الإصلاح الديمقراطي بمزيد من التصلّب والقمع أو بالتسويف والمماطلة أو التزييف المفضوح.

ومما زاد الطين بلّة أن كبرى الدول الغربية التي كانت حليفة للمشروع الديمقراطي في أوروبا الشرقية و أمريكا الجنوبية وآسيا ،لعبت ولا تزال على العكس دورا بالغ السلبية في ضرب المشروع العربي عبر آليتين مختلفتين .

فطوال السبعينات كانت السياسة الأوربية والأمريكية تتعامل دون عقد مع كل الدكتاتوريات العربية بدأ بدكتاتورية صدّام غير عابئة بولادة وتطور المجتمعات المدنية وتطلعاتها. لقد سكتت الإدارة الأمريكية عن تطلعات المجتمعات المدنية العربية دهرا ثم نطقت كفرا. فهي حين انتبهت لصحة ما قلناه دوما أن الاستبداد هو أب الإرهاب تصرفت بكيفية خرقاء دعمت كليهما.

إن كل تقييم موضوعي نزيه لاحتلال العراق على دمقرطة حقيقية في العالم العربي لا يمكن إلا أن يلخّص في المثل العامي "جاء يطببها (العين) فعماها".

لقد شكّل التدخل الأمريكي، سواء عبر هذا الاحتلال أو عبر إرادة فرض الحل الشرق الأوسطي الكبير، أكبر ضربة للخيار الديمقراطي وأكبر دعم للخيار الإسلامي و الإرهابي. إن احتلال عاصمة عربية

لها مكان خاص في المخيال العربي وما تقدمه شاشات التلفزيون كل مساء من صور الخراب والدمار والفوضى و الفساد والطائفية ، كل هذا باسم فرض الديمقراطية، إضافة لملفات أبو غريب وغوانتنامو ومشروع ضرب الجزيرة وصكّ البراءة للقذافي.... جملة من الأسباب التي أدت إلى الصورة المشبوهة للديمقراطية في قلوب وعقول عامة الناس، لأنه يصعب في السياسة أن تفصل الأفكار والقيم عن ممارسات منّ نصبوا أنفسهم حماة لها.

لا شكّ أن انهيار صورة الديمقراطية من بين الأسباب التي تعطي للإسلاميين أينما توفّر الحد الأدنى من الحرية الانتخابية القدرة على احتلال المواقع وتهميش القوى التي ناضلت من أجلها.

وبالطبع يزيد أمر كهذا من قلق قطاعات واسعة من هذا المجتمع المدني وكم من مجموعات داخله لا تجاهر بالأمر لكنها بصدد مراجعة حساباتها حول جدوى ديمقراطية تحمل لسدة السلطة الإسلاميين مفضلة بقاء دار لقمان على حالها .

لكن أخطر ما في مأساة مشروعنا ما فضحته الانتخابات المصرية الأخيرة من تصرفات كانت إلى حدّ الآن مجهولة العمق والانتشار.

إن الديمقراطية في جوهرها قبول بالتعددية وبحقّ المخالف في الرأي في الوجود. هي حرب سلمية تستبدل فيها الأسلحة بالكلمات وتصطف الجيوش المتحاربة عشية الانتخاب لتحصي قواها فينصرف المهزوم ورأسه فوق كتفيه ويتولى المنتصر دون أن يكلفه النصر قطرة واحدة من الدم. لكن أن نرى في مصر – وبصفة أفظع في العراق– السكاكين والسيوف والهراوات كأداة انتخابية، فمعناه أن جوهر الديمقراطية غائب وأن هذه الانتخابات لا علاقة لها بها أصلا. أضف إلى هذا المهازل التي رأيناها في الانتخابات المغربية واللبنانية حيث يشكّل المال والإشهار والديماغوجية وسائل شبه طبيعية للفوز بالمقاعد البرلمانية وكأنها كعكة يجب دفع جزء من ثمنها للناخب لاسترداده يوما قريبا من نفس الناخب عبر وسائل أخرى.

إن البرلمانات التي تنتجها مثل هذه المهرجانات الاستعراضية التي يكذب فيها كل واحد على كل واحد، هي من دون شكّ أقل تنظيمات الدولة تمثيلية وفعالية. إنها بحكم تركيبتها وغلبة السياسوية على السياسة، والحزبية على الصالح العام، غير قادرة إلا على فضح عجزها وتعفين صورة السياسة والسياسيين والنظام الديمقراطي التي تدعي به صلة.

السؤال هل يجب أن نعلن جميعا توبتنا عن الجري وراء السراب وفي ما يخصني أن اسحب كل كتبي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان معتذرا للقرّاء ومعترفا بأنني كتبتها تحت تأثير أحلام يقظة آن الأوان للخروج منها والعودة للواقع المرير.

أنه موقف متشائم في عالم تسفّه فيه قوى الخلق والتجدّد كل تشاؤم دائم بنفس الكيفية التي تسفّه فيه قوى الدمار والخراب كل تفاؤل مزمن. فهذا عالم لا ينفع في فهمه والتعامل معه إلا الموقف المزاجي والفكري الذي وصفه إميل حبيبي بالتشاؤل .

كيف يظهر المشروع الديمقراطي بمثل هذه العقلية أي إن نحن نظرنا أيضا للنصف الملآن من الكوب؟

لقد اختزل الرأي العام الديمقراطية في الانتخابات وهو بهذا كما لو اختزل الإسلام في الصوم . لكن الديمقراطية – بما هي قواعد لعبة وآليات سياسية– مثل طاولة لا تجد توازنها إلا إذا ارتكزت على أربعة قوائم هي الحريات الفردية والحريات الجماعية واستقلال القضاء والتداول السلمي على السلطة . ولو تأملنا المشروع الديمقراطي بمقياس مدى نجاح الركن الانتخابي لاكتشفنا فعلا مدى بعدنا عن الحدّ الأدنى المطلوب. لكن لو نظرنا إليه بمقياس حرية الرأي وحرية التنظم بما هما أهم مؤشرات الحريات الفردية والعامة لاكتشفنا مشهدا جدّ مختلف.

لقد سقطت عندنا أيضا ايدولوجيا الحزب الواحد المؤطر للجماهير. على أنقاضها تبنى اليوم مجتمعاتنا أشكال التنظم المستقل مثل الأحزاب والجمعيات المدنية لا تبالي اعترفت بها التسلط أم لم يعترف. إنها حركية مؤهلة لمزيد من التعمق والتوسع والديناميكية . كذلك الأمر عن حرية الرأي. انظر لدكتاتوريات ذليلة منخرطة في حرب المواقع الخلفية أو الربع ساعة الأخيرة وكم هي خرساء ، هي التي كانت تتمتع باحتكار الكلمة .فلا أحد يهتم بإعلامها ولا أحد يصدق ما تقول، في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل السياسي على أوسع نطاق وفوق رأسها، خاصة عبر الفضائيات وشبكة الانترنت. شيئا فشيئا يستبطن العرب كأمور عادية الجلوس مع الخصم لنفس الطاولة ومقارعة الحجة بالحجة على مشهد ومسمع من الملايين... مما يؤكّد أننا ندين بتقدم حرية الرأي للتكنولوجيا أكثر مما ندين به للايديولوجيا.

أضف لهذا أهم نتيجة إيجابية أظهرتها الانتخابات المصرية الأخيرة وهي بروز القضاء كقوّة متصاعدة الاستقلال. هذه الظاهرة مؤهلة طال الزمان أو قصر لتتوسّع داخل مصر مشكلة القدوة والمثال للأجهزة القضائية العربية التي ما زالت تتصرّف كأنها جزء من الجهاز التنفيذي.

معنى هذا أن الأمة قطعت شوطا على درب الديمقراطية وهي لا تزال تعتقد نفسها مكبلة بالاستبداد المقيت، كل هذا لأن رؤيتنا للعالم مطبوعة بالثنائيات الساذجة : الأبيض والأسود ، الموجود وغير الموجود، الخير والشر. لكن حياة المجتمعات أعقد من أن تصفها أو تستنفذها الثنائيات. هذا ما يجعل موقعنا من الديمقراطية كهدف أسمى بالغ التعقيد حيث نحن – وحسب الأقطار– جد قريبون منه بمقاييس حرية الرأي وحرية التنظم وجد بعيدون منه بمقاييس الانتخابات واستقلال القضاء.

وفي كل الحالات نحن لا نتحرك في أي اتجاه بصفة آلية وحتمية حتى ولو كانت القوة الدافعة هي تكنولوجيا الانترنت والفضائيات . فالعامل الإرادي له دور حيث يمكن أن تتجنّد مجموعات لسلبنا القليل الذي تحصّلنا عليه مثلما يمكن لأرادتنا إن تجنّدت هي الأخرى أن تسرع بإيصالنا برّ الأمان.

.

***

الإصلاح و المصالحة والصلح

السياسة في أحطّ مستوياتها هي ركوب كل الأهداف النبيلة للوصول للسلطة واستعمال كل الوسائل القذرة للتواصل فيها. لكنها في أرفعها وضع الوسائل النبيلة في خدمة الأهداف النبيلة لحل مشاكل المجتمع وذلك *بأقل قدر ممكن من العنف*.

وقد حفظت اللغة العامية في تونس هذا المعنى العميق للكلمة حيث تعني بالمصطلح الكياسة واللطف كما يعني فيها فعل "سايس" ترفّق أو تأنّى.

ومن ثمة فإن الحرب ليست، حسب التعريف الشهير الذي حفظته الأجيال عن Clausewitz مواصلة السياسة بطرق أخرى. إنّها فشلها المؤقت. فالقاعدة التي عرفها التاريخ أنه محكوم على المجتمعات أن تدخل الحرب عندما تفشل السياسة وأن تعود إليها عندما تفشل الحرب. وإن كان هناك دليل على أن السياسة هي الحالة الطبيعية والحرب هي الاستثناء، ففي كون هذه الأخيرة طفرة مثل نوبة الصرع والحمى، تنفجر ولا تدوم مهما طالت مشكّلة مجرّد حادث ظرفي في زمن جلّه خال من الحرب.

حتى تقوم السياسة بمهمتها لا أداة لها خارج التفاوض المتواصل بين مكوّنات مجتمع لها رؤى ومصالح مختلفة وأحيانا على طرفي النقيض. أما أهمّ ركن في هذا التفاوض فهو الإصلاح بما هو تدارك التناقضات قبل أن تصل خطَ اللا رجعة.

يعرف كل من خبر أحوال وأوحال السياسة أن القاعدة الطبيعية هي كثرة الصراعات الشخصية والحزبية التي يمكن أن تنتقل من معارك سلمية لمعارك قاتلة، ومن ثمة ضرورة الركون للمصالحة الدورية بين الفاعلين السياسيين لنزع فتيل العنف بينهم ومنعهم من تصديره لبقية المجتمع. وأحيانا يأتي الإصلاح متأخرا وتفشل المصالحة فيقع المحظور. يتحول التفاوض آنذاك إلى البحث في شروط الصلح لأن الكل يدرك أنه لا وجود لحرب أزلية ولا بدّ لوقف نزيف الدم والثروة من العودة للسياسة عاجلا أو آجلا.

لكل هذه الأسباب لا يمكن لأي سياسي جدير بالاضطلاع بأنبل وأصعب مهمة في المجتمع أن يرفض الإصلاح والصلح والمصالحة و إلا كان مثل الطبيب الذي ينوي الشرّ بمرضاه.

وحيث أن هذه المصطلحات الثلاثة هي اليوم على كل الألسن، فلا بدّ من التعامل معها بكل الجدية المطلوبة. فمن جهة يجب اعتبارها تعبيرا عن مرحلة من مراحل التطور السياسي لوطننا العربي اشتدت فيها الحاجة إلى كل ما هو مشتق من صلح. ومن جهة أخرى لا مجال لنسيان أننا لدغنا ألف مرّة من نفس الجحر، أن جل معاناتنا اليوم هي نتيجة التلاعب بشعارات تعلقنا بها مثل الاشتراكية والتقدّم والوطنية والقومية.. تبين أنها قلاع فارغة لا تحتوي إلا على جبال من القمامة.

السؤال كيف يجب أن نفهم مطالب الساعة وندافع عن مضامينها في إطار تمسكنا بخيار يسخر منه أصحاب خيار اللجوء للعنف وذلك دفعا لويلات حرب أهلية كلفت الجزائر الغالي وتكلف العراق النفيس مهددة بالانفجار كل مكان يغيب فيه الإصلاح والمصالحة والصلح ؟

*

لنبدأ بالإصلاح بما هو اليوم الشعار المرفوع بأكثر قوة وإلحاح.

لا جدال في كون المطلوب ليس تغيير شخص أو حكومة أو حتى سياسة وإنما إصلاح النظام السياسي العربي برمّته حيث لم يعد يختلف اثنان في فساده ولا شرعيته وفشله. والقاعدة أن على حجم الإصلاح أن يكون بحجم العطب والخراب الذي يعاني منه وضعنا السياسي أي ما نحن عليه من تخلف وفرقة وخروج عن نسق التاريخ. السؤال أين يقع الخلل وما هي طبيعة التدخلات المنتظرة لكي يستأهل تدخلنا وصفه بالإصلاح ؟

إن النظام السياسي منظومة متكاملة من الأفكار والقيم والمؤسسات والممارسات التي تتدخّل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تسيير الشأن العام. ولو تأملنا في منظومة النظام السياسي العربي لاكتشفنا أنه مهيكل مثل ثمرة الخوخ. ثمة القشرة السطحية حيث تسود قيم مزيّفة تدّعي السهر عليها السلطة المفتعلة أي قضاء مدجّن يفتعل الاستقلالية وصحافة رسمية تفتعل النزاهة والموضوعية وبرلمان منصّب يفتعل تمثيل الشعب وحزب حكومي يفتعل تحديد الخيارات السياسية الكبرى للحكومة ووزارات متواضعة الفعالية تفتعل السهر على مصالح الشعب الخ ... وكل هذه المؤسسات بطبيعة الحال مجرّد غطاء على السلطة الفاعلة وأداة تنفيذ طيعة بيدها.

هذه السلطة الفاعلة –أي لب الخوخة في مثالنا –هي أجهزة المخابرات التي تسيرها "قيم" التوحش وتميّزها ممارسات تجعلها خارج وفوق كل قانون حيث أعطيت كل الصلاحيات لمراقبة السلطات المفتعلة وإرهاب المجتمع لإخضاع الجميع للحكم المطلق. لا غرابة أن يكون الوزير الأول الحقيقي في كل أوطاننا هو وزير الداخلية في حين أن من تطلق عليه هذه الصفة هو في الواقع الوزير الأخير حيث لا يملك أدنى صلاحية محدّدة في أي ميدان.

أما السلطة الفعلية التي تأتمر بأمرها السلطة الفاعلة والسلطة المفتعلة، أي نواة الثمرة، فهي إرادة شخص عادي –وأحيانا أقلّ من عادي– يعاني من هوس العظمة والتأله، يعتبر الحكم غنيمة حرب حقّت له ولذريّته أبد الدهر، والوطن ضيعة له والمواطنين رعايا وهو الحق وهو القيم وهو القانون.

إنه من السهل فهم ديناميكية الأزمة الهيكلية لمثل هذا النظام المريض الممرض. فالحكم المؤبد لا يكون إلا بتزييف كل مفاهيم وآليات الحكم المعاصر لإضفاء غطاء هش من الشرعية تجعل من الانتخابات مثلا الشكل الجديد للبيعة القديمة. هو يتطلّب الاتكال على الفساد لكسب الأنصار وتوسيع رقعتهم. هو لا يتواصل إلا باللجوء للعنف الأعمى لإرهاب كل من لا يقبلون بهذا الوضع الشاذّ. ومن ثمة استشراء الفساد في كل أجزاء الدولة وتعطّل دواليبها وضعف أدائها، ومن ثمة إطلاق يدي المخابرات في أرواح وأعراض الناس، ومن ثمة القضاء المدجن ....الخ .

إن تغيير هذه الظواهر – التي ولدت الظواهري وأمثاله– بمعزل عن السبب الذي أنتجها بمثابة سكب الماء البارد على مصاب بالحمى بدل التعرض للسلّ الذي ينخر في رئتيه. فإصلاح خلل بهذه الخطورة يمرّ إجباريا بالتوجّه إلى سبب العلة أي الانتقال من حكم الفرد والحاشية إلى حكم القانون والشعب أي انتقال الملكيات إلى ملكيات دستورية والجملكيات إلى جمهوريات تكرّس سيادة الشعب بانتخابات

حرة ونزيهة وحدها مصدر الشرعية. آنذاك يمكن للإصلاح أن يطال السلطة الفاعلة، أن يضع أجهزة الاستعلامات، الضرورية لكل بلد، تحت إشراف البرلمان وأن يخرجها من دائرة اللا قانون التي تعيش فيه. وبهذا يمكن لهذه الأجهزة أن تعود لوظيفتها الطبيعية أي حماية الشعب من عصابات النهب بالجملة لا حماية هذه العصابات من الشعب.

وبإصلاح النواة واللب تصلح آليا مؤسسات القشرة فيصبح الإعلام والبرلمان والقضاء وباقي مؤسسات الدولة والمجتمع السلطة الفعلية لا السلطة المفتعلة ....نواة النظام الجديد لا غلافه.

أما الإصلاح "القشري" الذي يتحاشى المسّ بحق الرئاسة مدى الحياة وحق التوريث والسلطة غير المحدودة لأجهزة المخابرات فهو بمثابة صبغ سيارة والحال أن محرّكها يحترق. تتبع ضرورة الوقوف بحزم أمام هذا النوع من "الإصلاح" لا من "التشدّد" و"التسرع " و"اللاواقعية " الخ وإنما من أبسط قواعد المنطق التي تأمر بأن يوصف الدواء الصحيح بأسرع وقت ممكن وليس المسكنات في مرض ينذر إن طال بقتل المريض.

*

السؤال الآن كيف يمكن فرض مثل هذا الإصلاح "النواتي" في ظرف موازين قوى، أصبحت لحسن الحظّ تميل يوما بعد يوم لصالح قوى التغيير الحقيقي.

إنها تمرّ بالمصالحة لكن مع من ؟ فالمصالحة مثل الزواج لا تكون إلا برضى طرفين. أي متسلّط عربي جاهر برغبته في محاورة خصومه السياسيين حتى أكثرهم "اعتدالا"؟ لا أحد حسب علمي وذلك لانعدام التقاليد والإرادة والحنكة والذهنية والقدرة النفسية على التعامل الحضاري مع المعارضين. السؤال الثاني– لو افترضنا وجود النية عند الطرف الثاني – المصالحة حول ماذا ؟ فإذا كانت العملية مقايضة بقاء النظام القديم كما هو مقابل بعض التنازلات الشكلية للمعارضة، أو حتى تنفيس بعض الاحتقان بإطلاق سراح بعض المساجين السياسيين، فإن الأمر ليس إلاّ خيانة موصوفة للمصلحة العامة حيث سيبادل النزر القليل من الفعل والقدير الكبير من الوعود بتواصل الداء الذي ينخر في جسم الشعب والأمّة وإرجاء تفجّر الأزمة ودخول الحرب لحلّها.

إن على المصالحة أن تتمّ في إطار، وفي خدمة، الهدف الاستراتيجي أي الإصلاح الفعلي والفعّال للنظام، لا بمعزل عنه أو في تناقض معه. في هذه الحالة كيف تكون ؟ إنه من المحزن أن نرى أنظمة اختفت في جلّ بقاع الأرض، ومطلوبة الرأس داخليا وخارجيا، تتواصل عندنا رغم افتقادها لأبسط عناصر الشرعية والقوة، أساسا لغياب بديل واضح يمكن أن يتجمّع حوله الشعب لفرض التغيير الحتمي. فلم يعرف عن أي مجتمع أنه تحرّك للإطاحة بنظام مهما كان فساده دون وضوح البديل المتشكّل من قيادة ومشروع وآليات عمل. إن هذه الشروط لن تتوفر طالما لم تخطو ثلاثة أنواع من المصالحة خطوات هامة إلى الأمام. الأولى هي المصالحة داخل الطبقة السياسية المجزّأة إلى أحزاب ومنظمات وشخصيات متنافسة. إن التنافس منطقي وخلاّق في المنظومة الديمقراطية لكنه سخيف ومدمّر في ظل دكتاتورية

عدوّة الجميع ويفرض المنطق البسيط تجميع كل القوى ضدّها لا لشيء إلا لتوفير الظروف الدنيا التي ستعطي يوما للتنافس معناه وحظوظه. وقد لقّنتنا إفريقيا في نهاية الثمانيات درسا بليغا في كيفية تجاوز تنافس سابق لأوانه لبناء تحالف تفرضه المصلحة المشتركة وذلك عبر الالتقاء داخل المؤتمرات الوطنية الديمقراطية الجامعة لكل المعارضين المصممين على قبر الدكتاتورية. إن الوضع اليوم خاصة في مصر أو سوريا أو تونس ناضج لانعقاد مثل هذه المؤتمرات كبرلمانات مؤقتة لشعوب بلا برلمانات.

أما مهمة هذه المؤسسات فليست صياغة برنامج حكم، لأن الأمر مستحيل، وإنما صياغة مسودة دستور النظام المقبل أي إبرام عقد تاريخي حول الضمانات المتبادلة لعدم تجدد الكارثة. وفي مرحلة ثانية يمكن للمؤتمرات الوطنية الديمقراطية تعيين قيادة جماعية مؤقتة مهمتها التخطيط للانتفاضات الشعبية السلمية وقيادة المرحلة الانتقالية إلى يوم هيكلة النظام السياسي الجديد عبر تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية فعلية. إلاّ أنّ عملية مثل هذه تستوجب ضرورة مصالحة تاريخية بين المشروعين المتنافسين لوراثة النظام القديم أي بين الإسلام السياسي والديمقراطية. أما صيغتها فوفاق بين الديمقراطيين المعتدلين والإسلاميين المعتدلين يكون مبنيّا على مبدأين أساسيين: أنه لا مستقبل لأي نظام سياسي عربي يتنكر للهوية والاستقلال– مما يعني أنه لا مجال لقبول أي تدخّل أجنبي في عملية الإصلاح – كما لا أمل في أي نظام سياسي لا يرتكز على حقوق الإنسان بما فيها الديمقراطية، لأن الاستبداد كان وسيبقى – بغض النظر عن العقيدة التي يتغطى بها ولو كانت الإسلام – هو وحده المسئول الأكبر عن فشلنا التاريخي أفرادا وشعوبا وأمّة. يعني هذا القطع من جهة مع لائيكية متشددة غريبة عن المكان ومن جهة أخرى القطع مع سلفية متشدّدة غريبة عن الزمان.

أخيرا لا آخرا، لا بدّ من مصالحة بين المجتمع المدني والمجتمع ككلّ. فالأول غالبا ما يكون مشغولا إما بالعقيدة إذا كان إسلامي التوجّه أو بالحريات إذا كانت الديمقراطية هاجسه. لكن الناس مثقّلون بهموم الحياة العادية ولا بدّ للمؤتمرات الوطنية الديمقراطية إذا أرادت تجنيد الناس في الانتفاضات الشعبية السلمية من جعل الحقوق الاقتصادية والعدالة الاجتماعية نقطة الثقل في مشروعها لبديل مندمج متكامل يجمع بين الهوية العربية الإسلامية والحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

*

نأتي لآخر نقطة أي الصلح والدرس مجدّدا من إفريقيا وعلى وجه التحديد من إفريقيا الجنوبية. لقد استطاع هذا البلد الانتقال من عهد الميز العنصري إلى عهد الديمقراطية دون المرور بمرحلة حمام الدم لأن كل الأطراف مارست السياسة في أعلى مستوياتها وتوصلوا عبر التفاوض المستمرّ لصيغة وفاقية هي الانتقال السلمي مقابل طي صفحة الماضي، أي مقابل تعليق المحاسبة والتتبع للمسئولين والجلادين، إلا في المستوى الرمزي الذي جسمته جلسات لجنة المصالحة والحقيقية–

ونحن العرب اليوم أمام نفس مفترق الطرق الذي عرفته جنوب أفريقيا في بداية التسعينات. فمن جهة هناك إرادة تغيير حبلى بالعنف الناجم عن طول القهر والإذلال. ومن جهة أخرى هناك أنظمة ميز

سياسي واحتلال داخلي، محاصرة ومرعوبة ومستعدّة لكل الموبقات للبقاء في الحكم بما هو ضمانها الوحيد للإفلات من محاسبة عسيرة كالتي يستعدّ لها صدام حسين.

إنه وضع لا نحسد عليه حكاما ومعارضين حيث السلطة مطوقة من الجهات الأربع بالمجتمع الناقم والمجتمع الناقم مطوّق من الجهات الأربع بالنظام الخائف ولا وجود لمنفذ لا لنا ولا لهم. إن أي حلّ سياسي مبنيّ بالضرورة على تنازلات متبادلة ونموذجه كما قلت خيار مانديلا العظيم : الصلح مع العدوّ الشرس البغيض على قاعدة العفو والحكمة في المحاسبة مقابل الانتقال السلمي للنظام الجديد.

صحيح أن هذا الحلّ منافي للعدالة بما هي انتقام، لكنه ليس منافي للعدالة بما هي تعويض مادي ومعنوي لكل الضحايا. ويبقى على كل حال أن توفير حياة كم من آلاف من البشر أثمن من كل عدالة الأرض. إلا أن المشكلة هي في قابلية مثل هذا الصلح للتحقّق في عالمنا العربي المعقّد. كم من فوارق داخل الملكيات وبينها وبين جملكيات هي المرشحة الأولى للانهيار. ثم نحن بحاجة لشخص مثل مانديلا وفي كل قطر يضمن جدية المقايضة. كذلك لا زالت جلّ الأنظمة تتصرّف وفق مقولة Hanna Arendt الشهيرة " كل شيء على ما يرام في الدكتاتورية حتى الربع ساعة الأخيرة".

هل معنى هذا أن علينا الاستعداد لسنوات رهيبة من تفاقم الأزمة السياسية والانتفاضات والقمع إلى أن يقتل الطغاة في قصورهم أو يساقون إلى المشانق بعد محاكمات صورية كما سيقع غالب الظن مع بطل أم الهزائم ؟ إن هذا هو خيار الحرب ورهانها لكن خيار السياسة منع مثل هذا السيناريو، لا لشيء إلا لأنه سيعيد عقرب الساعة إلى الصفر الذي انطلقنا منه ونعود إليه كل مرّة. إن الأمر المستعجل اليوم هو بلورة إستراتيجية سياسية واضحة تنافس إغراء إستراتجية الحرب ويمكن أن تشكّل أفقا مقبولا لشعوبنا. هذه الإستراتيجية السياسية هي بالضرورة رفض المساومة في مبدأ رحيل الاستبداد ورفض المساومة في أي إمكانية لتجدده، مع فتح منفذ أمام المحاصرين إذا لم يلجئوا لتقتيل الناس من فرط خوفهم على حياتهم. أما الضامن لهذه الاستراتيجية فبالضرورة المؤتمرات الوطنية الديمقراطية، وهذه واحدة من أهمّ مهامها، لأن النظام المحاصر لا يمكن أن يثق بطيف من الأشخاص والأحزاب المتناحرة على مبتدأ الخبر ومنتهاه. ويوم يوجد هذا الهيكل عبر نجاح المصالحات المتعددة المستويات ويوم يتبنى خيار أقصى الحزم بخصوص الهدف وأقصى المرونة بخصوص الوسائل، فإن الشعب سيخرج للشارع لتحقيق الاستقلال الثاني كما خرج لتحقيق الاستقلال الأوّل.

لا شك أيضا بأن البشر، يمكن أن يبدعوا أشكال أخرى غير تقليدية، في حين يجعل الركون إلى أساليب مترددة وبالية من الإصلاح ترميما والمصالحة استسلاما والصلح مجرّد فترة وقف إطلاق النار، في حرب متواصلة تغذيها أوهام وأخطاء رجال ونساء لم يرتقوا بحلولهم لمستوى المشاكل. في هذه الحالة فإن خيار الحرب الذي يمثله بن لادن وينظّر له الظواهري هو الذي سيغلب. علما بأن نتيجته ستكون كارثة على الأمة هزم أو انتصر. فإن هزم، أي تم الأخذ بالسيناريو الجزائري، فإنه سيكون سبب إطالة عمر الاستبداد الحالي نتيجة دعم الخارج وجزء من الداخل لنظام يدعي أنه الدرع ضد "الإرهاب". وإن انتصر فسنعيش

انتصاب نظام الحاكمية للشريعة أي الحاكمية للذين فرضوا بالسلاح التغيير الذي عجز عن تحقيقه الخيار السياسي وللذين اكتسبوا بالقوة حق تأويل وتفويض الشريعة لصالحهم. معنى هذا أننا سندشّن فصلا جددا من فصول الاستبداد باسم الدين، وستذوق منه الأمة الأمرّين بعد أن جربت كل الهول الممكن مع الاستبداد باسم الشعب أو باسم الأمّة.

إن حل الحرب الذي يدعو له بن لادن والظواهري لن يؤدّي إلا لتواصل اللعنة التاريخية التي تصاحبنا منذ الفتنة الكبرى: التأرجح من الفوضى إلى الاستبداد ومن الاستبداد إلى الفوضى، علما بأنه لا شيء يولّد الاستبداد قدر الفوضى ولاشيء يولّد الفوضى قدر الاستبداد. ولأن قدرنا ليس الخيار بين فوضى وفوضى، بين استبداد وآخر، فإنه من واجب كل شخص مسئول في هذه الأمّة أن يجنّد ويتجنّد للإصلاح والمصالحة والصلح ....قبل فوات الأوان.

وفي الأثناء ما العمل ؟

***

المقاومة

إذن نحن العرب، شعوب بلا دول في مواجهة دول بلا شعوب,مما أدي ولا يزال إلى وضعية لا تحسد عليها لا الدول ولا الشعوب ومن أهم ملامحها ما يلي:

1–تفاقم عجز أنظمة فاقدة الهيبة، فاقدة الشرعية، فاقدة الكفاءة ،عن القيام بأبسط إصلاح أو مدّ حتى ولو جسر من القش بينها وبين القوى السياسية الممثلة ، بل إمعانها في الفساد والتزييف والاحتماء بالأجنبي ومواصلة تطويقها المجتمع من الجهات الأربع بالقمع ، في الوقت الذي يحاصرها نفس هذه المجتمع بكرهه من الجهات الأربع أيضا ... ولا منفذ لأي طرف .

2– تفاقم مفزع للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ، في ظل غياب أي أفق لحل الأزمة السياسية التي هي أهم عامل في استفحال هذه الأزمات.

3–تبين خواء أحزاب معارضة عاجزة عن فرض أي إصلاح ،ناهيك عن كون أغلبها لا تفكر لحظة في أن تكون بديلا وإنما تحلم أن تكون شريكا.

4– الصدى الهائل للانتصار العظيم الذي أحرزته المقاومة اللبنانية، دون نسيان بسالة وتضحيات المقاومة الفلسطينية، ومن ثمة تصاعد إغراء المقاومة المسلحة لوضع حدّ للاحتقان والانسداد والجمود.

كل هذا يضع شعوبنا وأمتنا أمام تقاطعات طريق مصيرية، مما يفرض على كل سياسي ومثقف ملتزم إحكام التفكير وتعميق النقاش، وتحديدا في هذه المرحلة توضيح مصطلح المقاومة، بما أنه بصدد فرض نفسه كالمفهوم المحوري في الخطاب السياسي العربي مستقبلا.

ونحن مقدمون إذن، كما حدث مع كل المصطلحات الكبرى، على عمليات استيلاء وتفويض وتقويض وتمييع ... ومن ثمة هذه المحاولة لتعريف المصطلح و اقتراح كيفية تفعيله.والنص ليس فتوى إنما لحظة من لحظات تفكير جماعي محتدم على صفحات الجرائد وعلى الفضائيات . هو رؤوس أقلام لاجتهاد يستند على تجربة ربع قرن في النضال الفكري والسياسي ضد الاستبداد ،ودعوة منذ سنوات في بلدي تونس للمرور من المعارضة إلى المقاومة ،وعمل متواصل من أجل نقل الفكرة من الشعار إلى البرنامج. ربما تساهم الأفكار التالية في دفع النقاش لبلورة أرضية فكرية مشتركة بين كل المقاومين العرب .

المقاومة خيارنا الوحيد المتبقي .

لم تعد مقولة " أنظمة لا تصلح (بفتح الياء) ولا تصلح" (بضمها) بحاجة إلى مزيد من التدليل. فكل طبائع النظام العربي –دكتاتورا وحاشية – تمنع شيئا مثل الإصلاح والصلح والمصالحة. ومن الأسباب: العجرفة، نسيان مبدأ لو دامت لغيرك لما آلت إليك، الخوف من المحاسبة نتيجة حجم الجرائم المرتكبة،

الحقد الشخصي على المعارضين الذي يمنع التعامل معهم إلا بالقوة ، الجهل نتيجة العيش في عالم سحري يتعهده المتزلفون، البارانويا الطبيعية أو المكتسبة بحكم طول البقاء في السلطة المطلقة، سهولة الهروب إلى الأيام وصعوبة المراجعات المؤلمة، المرض الجسدي والنفسي للدكتاتور مما يزيد الطين بلة...وإحقاقا للحق صعوبة الحكم ، حتى ولو كان النظام سليما والشخص سويا، فما بالك إذا غاب الشرطان.

الأهم من هذا كله أن المستبد يفهم ما لا يفهمه دعاة المصالحة وهو أن الإصلاح الكفيل بإنهاء الأزمة يمر حتميا بإنهاء الفساد والتزييف والقمع وهم دعامة سلطانه. من أقنع يوما خصمه بأن من مصلحته الانتحار؟ مما يجعل انتظار الإصلاح في أحسن الأحوال سذاجة...وفي أسوأها جبن يتغطى برداء الحكمة.الخيار إذن الاستسلام أو المقاومة.أما الاستسلام فغير وارد لأنه يعني بالنسبة للمجتمع والدولة الانحطاط إلى مستوى من العفن غير مسبوق. لذلك لا حل ،إذا بقيت فينا ذرة شرف وقبس من إرادة الحياة، غير المقاومة.

أشكال المقاومة القديمة التي لم ولن تجدي نفعا للخلاص من الاستبداد

لا ننتبه لكون المقاومة بما هي رفض وتصدي لواقع سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي في صالح أقلية فاسدة وظالمة ومتجبرة على حساب أغلبية مقهورة هو أمر قديم وشائع ومتغلغل داخل المجتمع الذي يرزح تحت الاستبداد كالذي نعاني منه. هذه المقاومة اتخذت لحد الآن ثلاثة أشكال.

السلبية والمضرة. كأن لسان حال الناس في هذه الحالة يقول: أيها الطغاة ، تصادرون حقوقنا بتجبركم وتستنزفونا خيراتنا بفسادكم ، وتمتهنون كرامتنا بإرهابكم، وتكذبون علينا في وضح النهار تحتقرون ذكائنا.لكننا سنقاومكم بالتقاعس والتكاسل والعمل الرديء –إلا إذا كان لحسابنا– وسنتجاهلكم ونبادلكم احتقارا باحتقار.

هذه المقاومة هي التي تتجلى في الاستقالة الجماعية ومن نتائجها تفاقم خراب كل مؤسسات الشأن العام مع ما ينجر عنه من مصاعب للجمع.

الاحتجاجية السلبية وتتمثل اليوم في إطلاق اللحى ووضع الخمار ولسان الحال يقول: لم يبق لنا إلا هذه العلامات نرفعها شارة احتجاج على سياستكم وعلى وجودكم أصلا,

الاحتجاجية الإيجابية: إنها التي ترفعها منظمات المجتمع المدني منذ بداية السبعينات تفضح وتدين الجرائم التي ما انفك الاستبداد يرتكبها من إرهاب الدولة عبر التعذيب والترويع والسجن وقطع الأرزاق وسرقة المال العمومي والتنكيل بأشراف وشريفات البلاد وتطويع الجهاز الأمني والقضائي لحماية المجرمين من المجتمع لا لحماية المجتمع من المجرمين.

كل هذا دون نتيجة لحد الآن حيث يواصل النظام التعامل مع كل هذه الاحتجاجات المتصاعدة من الأعماق ومن كل فئات الشعب كظواهر أمنية لا كظواهر سياسية لا تعالج إلا بالوسائل السياسية.

المقاومة قطع مع المعارضة

إن المكان الطبيعي للمعارضات في ظل دكتاتورية دون مساحيق، هو المقابر أو السجون. أما في ظل دكتاتورية بمساحيق كما هو الحال في ملكيات وجملكيات العرب، فهامش ضيق للغاية من الساحة السياسية محاصر بجحافل بوليس مجند كل لحظة لعرقلتها وأضعافها وتصفيها إذا تجاوزت خطا أحمر. ما لا تفهمه المعارضات العربية أن المعارضة (بما هي تكوين أحزاب قانونية وتشغيلها بحرية، لمراقبة أداء السلطة والضغط عليها لتحسينه، وتقديم البديل إلى الشعب في إطار انتخابات حرة سعيا للتداول على السلطة) لا تكون إلا في ظل النظام الديمقراطي... الذي هو الشرط الأولي لوجودها وعملها وليس المحصلة النهائية لنضالها كما تتوهم.

معنى هذا أن الصبر عليها في مصر أو تونس وغيرها، هو فقط لتساهم في الديكور الديمقراطي، خاصة عندما تقبل بالمشاركة في الانتخابات وهي أحسن من يعلم أنها مزورة.

المعارضة إذن طريق مسدود، أيا كانت حدة لهجتها واستقلاليتها ونزاهة أصحابها،وأحزابها بالضرورة حوانيت مفلسة تستثمر في حليب الثور وهي تصرّ على التعامل مع الاستبداد كأمر واقع لا مردّ له وهو للمداهنة والترويض والتحسين.خلافا لها تتعامل المقاومة مع الاستبداد، كاحتلال داخلي، كما تعامل آباؤنا مع الاستعمار كاحتلال خارجي ... أي بالرفض المطلق لوجوده وجعل القضاء عليه هدف الأهداف.

المقاومة ليست الإرهاب أو العنف

المقاومة مسلحة بالضرورة أين نواجه جيشا أجنبيا غازيا، لكن مقاومة أنظمة الاحتلال الداخلي سلمية أو هي دواء أمر من الداء.

من بين الأسباب الكثيرة للخيار السلمي: أن العنف يمدّد في عمر الاستبداد بإعطائه ذريعة محاربة الإرهاب، أنه يكفل له مزيدا من دعم الأوصياء الأجانب، أنه ينفّر جزءا من المجتمع ويضعه في جانب التسلط ، أنه يستهدف أبرياء، أنه يزيد من معاناة المجتمع ، أن من يتحمل التبعات الاقتصادية له هم أفقر الناس ...أن فعاليته معدومة كما دلّ على ذلك فشل التمرد المسلح في الجزائر.

ثمة أيضا سبب تكتيكي هام . فآلة القمع للمحتل الخارجي ترحل معه لأنها منه وإليه . لكن آلة القمع للمحتل الداخلي تبقى معنا إذ هي منا وإلينا. فأفرادها ضحايا مثلنا وولائهم للعصابات الحاكمة اضطراري ومرحلي وبالغ الهشاشة. مما يعني أن الأجهزة الرهائن(الجيش والأمن والقضاء) حليف ممكن للمقاومة وفي كل الأحوال أداة النظام الجديد. لذلك يشكل استهدافها بالعنف خطأ فادحا.

المقاومة تواصل المشروع التحرري وتحقيق حلم الآباء والأجداد.

هناك إجماع على أن الهدف الأصلي لمعركة التحرر الوطني أي بناء دول مستقلة في خدمة شعوب حرة قد فشل، أو قل توقف، لأن دولة الاستقلال الأول خانته عندما تحولت دولة خواص في خدمة حزب

وعائلة وشخص. هذا ما يحمّل المقاومة مسئولية استئناف مشروع لن يتقدم إلا بتجاوز الأسباب التي أجهضته وليس فقط استبدال شخص بآخر وسياسة بأخرى في إطار نفس المنظومة السياسية التي أدت إلى الكارثة .

الرسالة الأولى للمقاومة وضع حد للاستبداد

تبيّن بصفة لا تقبل الجدل أن سبب هذا الإجهاض، والقاسم المشترك بين الملكيات والجملكيات الفاسدة ، بين التي تنادي بالوطنية أو بالقومية ...أو بالديمقراطية ، هو الآفة والعاهة : الاستبداد.

مما يعني أنه لا قيمة ولا دور للمقاومة خارج هدف تفكيك الاستبداد سواء في مستوى بنيته الفوقية (البوليس السياسي ، التعذيب، المحتشدات، قمع الحريات الفرية والجماعية، الانتخابات المزيفة) وأيضا في مستوى بنيته التحية (برامج التعليم والتربية، العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والمدرسة والمصنع)

الرسالة الثانية للمقاومة منع تجدد الاستبداد من داخل النظام المتعفن

إن إحدى الوسائل الأكثر احتمالا لمواجهة النظام العربي الحالي لمصيره المحتوم ، التخلص من الزعيم الأوحد وعائلاته لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالح عديدة ومتشعبة، أصبح بقاء الدكتاتور أهم خطر يهددها.

والسيناريو محبوك وربما جاهز في أكثر من قطر: بدفع من داخل بعض القوى في النظام، وبمباركة الأوصياء الأجانب، يزاح الدكتاتور، فيتنفس الناس الصعداء ويتقدم رجل "جديد" من صلب المنظومة القديمة ليعد بنهاية الظلم وبداية عهد جديد الخ . ما هي إلا أشهر إلا والرجل الجديد القديم قد أعاد وضع النظام على السكة لجولة استبدادية جديدة هو قائدها.

والعادة أن يهرع الجزء الانتهازي من المعارضات لمباركة " التحول" و"استقراء الخير فيه " و"إعطاء الفرصة" و"العمل على التغيير من الداخل" وكل الخزعبلات الأخرى التي تخفي طمع المشاركة في سلطة طال ترقبها. إن دور المقاومة هو الاستعداد لمثل لهذا السيناريو عبر سيناريو مضاد يمنح القيادة الجديدة – إن لم يكن هذا برنامجها كما حصل في موريتانيا– مهلة بضعة أشهر لإعادة السيادة للشعب عبر تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حقيقية... والسلطة الانتقالية منظّم لها لا طرف فيها . أما إذا رفضت فدليل على أن الأمر خدعة حرب وأن على النضال أن يتواصل بقوة أكبر حيث لا أخطر من إعطاء المهلة للدكتاتورية الجديدة لكي تثبت مواقعها.

الرسالة الثالثة للمقاومة منع تجدد الاستبداد من داخلها

إذا لم تفهم القوى السياسية البديلة – خاصة الإسلامية– أن الفشل المخزي للوطنية والقومية والاشتراكية لم يكن بسبب الأهداف والأيدولوجيا والاستعمار والصهيونية ولا حتى بسبب الأشخاص إنما نتيجة المنظومة الاستبدادية ككل (فكرا ومنهجا ووسائل) ... وإذا أعادت، بأهداف وتبريرات أخرى، إنتاج نفس المنظومة ، فإنه لن يمضي عقدان ،على أسوأ التقدير، قبل أن تفلس هي الأخرى وأن تبغّض الأمة– إذا

كان البديل إسلاميا– في الإسلام السياسي وحتى في الإسلام. مما يعني أن منع تجدد الاستبداد داخل المقاومة في زمن الصراع، وإعادة إنتاجه عند التمكن، قضية مصيرية بالنسبة لها وللمجتمع.

المقاومة جبهة وطنية واسعة .....ومؤقتة

إن تعدد مكونات الساحة السياسية أمر طبيعي يعكس تعدد التيارات السياسية التي تشق المجتمع، وهذه التيارات هي التي ستتصارع سلميا عبر الانتخابات الحرة لتمرير رؤاها وبرامجها، لذلك لا يجوز، لا رفض تباينها هذا بحجة وحدة المقاومة، ولا التوقف عنده في مرحلة النضال التحرري و إلا تبعثرت القوى. الحل هو الاعتراف بالتباين من قبل كل الأطراف وتجميده مرحليا حتى تستطيع المقاومة فرض الإطار السياسي العام الذي يعطي لوجود الأحزاب والتيارات الفكرية المكونة لها وظيفتها الطبيعية.
لا يجب إذن على المقاومة أن تكون نواة للحزب الواحد مثل جبهة التحرير الجزائرية وإنما تجمع مرحلي لإنهاء الاستبداد تنتهي مهمته بوضع أسس النظام السياسي الذي يعيد للشعب سيادته وللمواطن كرامته وللدولة شرعيتها ووظيفتها الطبيعية في خدمة شعب لا خدمة شخص.

المقاومة شبكات مواطنين تعدّ للعصيان المدني السلمي

تنظيميا يجب أن تكون المقاومة شبكات وطنية، ومحلية، تنسق بينها وتحركها شخصيات قوية وصلبة أغلقت مؤقتا الحوانيت الحزبية أو جمدت نشاطها فيها، وتعتمد خطابا تعبويا وتحريضيا، وتعوّل أساسا على الاعتصام والتظاهر ورفض دفع الضرائب والإضراب تحضيرا للإضراب العام...كل هذا إلى انهيار النظام الاستبدادي وانتصاب النظام الديمقراطي على أنقاضه.

المقاومة صلابة في الأهداف ومرونة في التكتيك

خلافا للدكتاتورية التي لم تترك منفذا لها ولغيرها، على المقاومة أن تحافظ دوما على مخرج للمورطين في النظام طالما ساعد هذا في حقن الدماء*، كأن تتعهد بعدم محاسبة كل القوى من داخل السلطة التي تلتحق بها أو التي لا تدخل في إزهاق الأرواح لتمديد احتضار أنظمة ماتت في العقول والقلوب ولم يبق سوى مواراة جثمانها غير الطاهر في مزابل التاريخ .

*

السؤال الأزلي: نكون أو لا نكون...والرد الوحيد نكون بالمقاومة وبالاستقلال الثاني ... ولا نكون بكل شيء آخر.

_____

*المصطفى صوليح : نقد التجربة المغربية في طي ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الأهالي – دمشق

الهدف

لا يجادل أحد في كون شعوب المغرب والأردن وشبه الجزيرة العربية والكويت وقطر والإمارات والبحرين وعمان تعيش تحت أنظمة ملكية وأن طبيعة النظام السياسي تتحكم في أدق ظروف حياتهم . لكن تحت أي نظام لا يقل تأثيرا على حياة الناس تعيش شعوب موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان والعراق وسوريا واليمن و لبنان ؟

نحن بداهة أمام أنظمة تدعي أنها جمهورية والدليل على ذلك انتصاب البعض منها في تونس وليبيا ومصر والعراق واليمن على أنقاض نظم ملكية اقتلعت بالقوة. أضف إلى هذا أنها تتبنى كلها ظاهريا آليات النظام الجمهوري مثل مجالس الشعب والانتخابات التشريعية والرئاسية في مواعيد محددة.

ما معنى إذن تأسيسي لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية يوم 25 يوليو 2001 مع نخبة من المناضلين الديمقراطيين بغية العمل على إقامة النظام الجمهوري في تونس ؟ أذكر أن ولادة الحركة قوبلت بموجة من الاستغراب حتى داخل الحركة الديمقراطية. ألم يعلن النظام الجمهوري في تونس سنة 1957 وأصبح واقعا ملموسا بنهاية الملكية ؟

صحيح أن النضال من أجل الجمهورية لم يكن يوما من الشعارات التي رفعت على امتداد نصف قرن من "الاستقلال" داخل المعترك السياسي العربي، حيث هذا مشغول بالتقدم ،وذاك بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وثالث بالوحدة ورابع بالإسلام كحل لجميع المشاكل. لكن قضية نظرية وسياسية بمثل خطورة الجمهورية فمغيبة تماما لاعتبارها من المسلمات أو لتنحيتها جانبا لصالح قضايا " أهم".

المشكلة أن أغلب التونسيين ، مثل بقية الشعوب العربية التي تعيش في ظل الأنظمة "الجمهورية "، يعرفون أنهم يعيشون في ظل نظام ديمقراطي مزيف ، لكن قلّ منهم من يخطر بباله أنه يعيش أيضا في ظل نظام جمهوري مزيّف. لا أسهل من التدليل على حقيقة مثل هذه ساطعة كالشمس في وضح النهار.

إن المستوى الأول للتفريق بين النظام الملكي والجمهوري هو أن الوطن في النظام الأول ملك لشخص وعائلة وكل سلطة تنبع ضرورة من إرادة هذا الملك – المالك ولا هدف لها في آخر الأمر غير المحافظة على مصالحه وسلطانه . أما في النظام الجمهوري فالوطن ملك للجمهور أي للشعب

وكل سلطة تنبع ضرورة من إرادته ولا وظيفة لها غير فرض المصلحة العامة على المصلحة الخاصة عبر جملة من المؤسسات الدستورية التي تترجم لسيادته هذه .

من يؤمنون بوجود هكذا نظام في بلداننا مثل المؤمنين بوجود قهوة بلا ماء ساخن وسكر ومسحوق أسود شذي الرائحة يحمل اسم البنّ . فالجمهورية مثل القهوة لا توجد دون مكوناتها الأساسية أي الحريات الفردية و العامة وسيادة القانون والتداول السلمي والسريع على السلطة .

نحن إذن أمام عملية تزييف وتوظيف للمصطلح.

كيف نصنف ونسمي إذن "جمهوريات" ليس فيها أي من المكونات الضرورية للنظام الجمهوري بل ترتكز على عكسها؟

حتى لا يتواصل تسمية الأبيض اسودا والأسود ابيضا وتعم الفوضى في الفكر والعمل ولد مصطلح "الجملكية" للتدليل على نظام سياسي ظاهره آليات سيادة مزيفة لشعب مستعبد وباطنه إرادة شخص مستبد .

هذا ما يمكّن أي دارس جدي في النظام السياسي العربي من تقسيمه إلى ملكيات وجملكيات علما وأن الجملكية ليست اختصاصا عربيا، فهي نظام كوريا الشمالية والكونغو الديمقراطي وفي الثمانينات هايتي.

قد يحتج البعض بأن لبنان لا يدخل في مثل هذا التصنيف البسيط. صحيح أن المالك للوطن ليس شخصا محددا ، لكنه ليس أيضا الشعب وإنما أمراء حرب ومال وزعماء طوائف تقاسموا المغانم والشعب هو أول ضحية كما أظهرت ذلك الحروب الأهلية .

تبقى حالة فلسطين وهي حالة شاذة بكل المقاييس وفي تطور مستمر.ربما تصبح مدرسة العرب في المقاومة والديمقراطية أولى جمهورياتهم أيضا.

*

أي شكل ستتخذه الجمهورية العربية إن تحققت وهل ثمة نموذج يمكننا الانطلاق منه للحكم على نجاح الفلسطينيين أو غيرهم من العرب للقول أخيرا زرع نظام جمهوري في الأرض العربية ؟

يقودنا السؤال إلى إشكالية بالغة الغموض والتعقيد حول طبيعة مفهوم الجمهورية نفسه.

بداهة الجمهورية ليست الديمقراطية بما أنه توجد أنظمة ديمقراطية في ظل الملكية الدستورية، و جمهوريات استبدادية مثل جمهوريات أمريكا اللاتينية في السبعينات.

سؤال : لماذا لا نضع الأنظمة التي ابتلينا بها في هذه الخانة. جواب: لوجود فرق هائل يتبين عندما نقارن جمهورية استبدادية كالتي سادت في كوريا الجنوبية أو تركيا بما نعرف. ففي المثالين تتابع الرؤساء ولم يفكر أحدهم بالخلود في السلطة وتوريثها ،والحال أن التوريث للابن أو للزوجة أو للعصابة في غياب القريب الأولى بالمعروف، هي قضية مركزية في أنظمتنا "الجمهورية" أو "الجماهيرية" .

والجمهورية أيضا ليست مرادفا لنظام اقتصادي معين حيث يمكن أن تكون ليبرالية كما هو الحال في أمريكا، وشيوعية كما كان الحال في المرحوم الاتحاد السوفييتي وحتى .... شيوعية ليبرالية مثل صين اليوم.

لا وجود أيضا لعلاقة واجبة بينها وبين الدين بما أن هناك جمهوريات علمانية مثل فرنسا وتركيا والمكسيك وجمهورية دينية مثل إيران.

من نافلة القول أنها ليست أيضا الشعبوية populisme، فهذه الإيديولوجية التي تتفشى في الغرب عند الأزمات مبنية على تقديس مبالغ للشعب (مع نكهة من العنصرية والشوفينية) وتدنيس مبالغ للسلطة أيا

كانت باعتبار كل سلطة فاسدة من الأساس ولو كانت ديمقراطية . كل هذه المواقف دعامة لفوضوية يمينية متشائمة لا لنظام جمهوري.

ما جوهر فكرة الجمهورية إذن ؟

*

ثمة القراءة التاريخية التي تكتشف أن نواتها الأساسية شرعية وضرورة وتفوق دولة لا يرأسها ملك . إنها فكرة مركزية نظّر لها فلاسفة وكتاب على مر العصور منهم أفلاطون وأرسطو وسيسرون. سنة 1576 نشر جان بودان كتابا بعنوان كتب الجمهورية الستة. لكن كتاب مكيافيل " خطاب عن تيت ليف" المنشور سنة 1513 هو الذي لعب أكبر دور في بلورة التفكير السياسي الذي قاد لإعلان النظام الجمهوري في الأقاليم المتحدة الهولندية (17951581-)والكومنولث في انجلترا (16601649-) ثم في فرنسا سنة 1793 .

أما انتصاب أول جمهورية في العالم الإسلامي فقد حصل سنة 1922 في تركيا ،هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار تكون جمهوريات صورية في منطقة النفوذ الروسي في أعقاب ثورة 1917 و أقحمت سريعا في الاتحاد السوفييتي.

وللتذكير ، هذه التجارب لم تكن الأولى من نوعها، فالتاريخ القديم حافل بنظم جمهورية : سبارطة (نهاية القرن السابع إلى 146 قبل الميلاد) ، أثينا (من بداية القرن السادس إلى منتصف القرن السادس قبل الميلاد)، روما (509 إلى 44 قبل الميلاد) ، قرطاج (308إلى 146 قبل الميلاد) فينيسيا (القرن التاسع , إلى 1797) .

لكن الجمهورية كنظام مضاد للملكية مجرّد مستوى سطحي لفكرة لها مستويات متعددة تظهر عبر التجارب المختلفة التي بلورت المفهوم وسنستعرض أهمها دون التقيد بترتيب زماني أو مكاني .

أسهل ما نبدأ به مقولات الفكر الجمهوري في بريطانيا .

أي معنى للتركيز على إلغاء الملكية في هذا البلد والحال أن الملك لا يملك الوطن إلا اسميا، والشعب هو صاحب السيادة الفعلية عبر المؤسسات الديمقراطية ؟أليست العملية بمثابة إطلاق الرصاص على جنازة ؟ ثم ألسنا في واقع الأمر أمام جمهورية... ترأسها ملكة؟

قد تبدو الفكرة غريبة والصورة لمجرد الاستفزاز . لا شيء من هذا القبيل. فمن مفارقات وتعقيدات الأنظمة السياسية أننا لا نجد فقط "جمهوريات" يرأسها ملك غير معلن كما هو الحال عندنا، وإنما أيضا حمهوريات حقيقية تحافظ لأسباب تاريخية على ملك . ففي بلجيكا قسمت السلطة في جل المجالات بين ثلاثة مقاطعات فيدرالية ليس للملك عليها دستوريا أدنى سلطة ،حيث لا يتدخل إلا في المستوى الفدرالي فقط و بصفة شكلية . كذلك الأمر في استراليا وكندا حيث لا وجود للملكية إلا كغطاء فولكلوري على مؤسسات جمهورية فعلية.

ما الذي يضايق إذن الجمهوريون البريطانيون في وجود الملكية؟

ثمة تبرير التكلفة الباهظة للنظام لكن الحجة ضعيفة حيث الملكية مورد سياحي لا يستهان به وهناك نظم جمهورية أكثر ثقلا على المال العمومي.***إن الحجة القوية للجمهوريين هي تنافي الملكية مع العدالة الاجتماعية من جهة حيث هي تشريع و تتويج للنظام الأرستقراطي ومن جهة أخرى تنافيها مع مبدأ المساواة بين المواطنين.*** فهذا النظام البريطاني، الذي لا يجادل أحد في ديمقراطيته، يمنع اعتلاء ملكة سوداء لقمة الدولة ، بينما يسمح النظام الجمهوري في أمريكا ، على الأقل نظريا ،بوصول رئيس اسود لسدة الرئاسة . يتبين هنا تفوق الفكر الجمهوري على الديمقراطية نفسها حيث يدفع إلى حدود أبعد منها مبدأي العدالة المساواة .

لنلاحظ أن من بين التفاسير المقدمة لضعف الحركة الجمهورية في بريطانيا، بالقياس لقوتها في فرنسا، هو أن الجمهوريون البريطانيون بنوا الجمهورية البريطانية في .... أمريكا ،حيث رحل أحفاد كروميل بالجملة ،هم وكل المتمردون على الأرستقراطية لتحقيق حلمهم على الضفة الأخرى للمحيط، تاركين الحبل على الغارب للملكيين في بلدهم الأصلي.

هل معنى هذا أن المشروع الجمهوري تحقق على هذه الضفة وما الذي يعنيه أن تكون اليوم جمهوريا في الولايات المتحدة الأمريكية؟

يكتشف الباحث بدهشة أن الفكرة الجمهورية تتخذ في هذا البلد عبر مفكرين مثل حنا أرندت وساندل باربر محتوى جدّ مختلف عن العداء للأرستقراطية والدعوة للعدالة الاجتماعية والمساواة التامة. إن ما يميز الفكر الجمهوري – ولا نتحدث هنا بالطبع عن أيدولوجيا الحزب الجمهوري وهو موضوع جدّ مختلف–هو... العداء لليبرالية ، هذه الأيديولوجية الرسمية للنظام السياسي الأمريكي والتي يتشارك فيها الحزبين الكبيرين.

إن نقد الجمهوريين لليبرالية من أدق وأنفذ ما وجّه لهذه الأيديولوجية التي تكتسح عالم اليوم بمقولاتها الساذجة عن حرية فردية في المطلق، خاصة في الميدان الاقتصادي وتؤدي بصفة شبه آلية إلى مجتمع حرّ سليم وفعال.

هم يركزون على ثلاثة أفكار رئيسية في دحض هذه الرؤيا .

1– الفرد خلية من نسيج ولا يعرف في أي نظام بيولوجي أو اجتماعي علوية الجزء على الكل ووضعه فوق المجموعة خيار خطير. والتحدي هو إيجاد العلاقة الأنسب بين حقوق الفرد وحقوق المجموعة وليس التذرع بأن للفرد قداسة خاصة أو أن حاصل الحقوق الفردية هو الحقوق الجماعية.

2–الحرية في تصور الليبرالية مفهوم ضحل وأناني لأنه مختزل في عدم تدخل الدولة في الشأن الخاص وتجاهل ما تفعله في كل المجالات الأخرى، والحال أن الحرية بمفهومها الأوسع والأنبل هي رفض الاستبداد وليس تجاهله طالما لم يحدّ من حرية التجارة والحياة الخاصة . وعلى فكرة هذا ما يفسر سهولة التعايش بين الليبرالية والدكتاتورية في كثير من البلدان.

3–القانون في هذه الأيديولوجية هو فيصل محايد بين الأطراف الاجتماعية وهذا الاعتقاد هو حجر الزاوية في كل البناء . لكنه موقف مسبق لا دليل عليه بل كل تجارب التاريخ تظهر أنه سذاجة في أحسن الأحوال وخديعة في أسوئها ، لأن القانون منذ بداية التاريخ وفي كل المجتمعات حكم منحاز يستعمله الفريق الغالب اقتصاديا واجتماعيا للتشريع لمصالحه.

ماذا يقترح الجمهوريون الأمريكيون إذن ؟ تركز كل كتاباتهم خاصة عند ساندل (وفي كندا عند تايلور) على دور المجتمع المدني في بلورة الجمهورية وكأن القانون هو أن "كمية " الجمهورية في المجتمع لا تقاس بديمقراطية مؤسسات دولة غزتها الليبرالية وأفرغتها من كل محتوى وإنما بعدد وحيوية مؤسسات المجتمع المدني ومنها مؤسسات الأقليات.

ستنقب عبثا عن هذه الفكرة في المفهوم الفرنسي للجمهورية، هذا المفهوم الذي صقله مفكرون من أمثال كوندورسيه وميشليه ونيكولي . فحجر الزاوية هنا ليس المجتمع المدني وإنما دولة تنبع حقا من الانتخابات الحرة، لكنها مركزية، قوية، إرادية، تشيع التعليم، تسهر على التقدم الاقتصادي وتحافظ على وحدة ومكانة الأمة. أما الخصم اللدود هنا فليس الأرستقراطية مثلما هو الحال في بريطانيا أو الليبرالية مثلما هو الحال في أمريكا وإنما الكنيسة. ليس غريبا أن تكون اللائيكية بما هي فصل الدين عن الدولة حجر الزاوية في مفهوم الفرنسيين للجمهورية إذا تذكرنا أن الكنيسة كانت حليفة الملكية ومناهضة للثورة الفرنسية ، أن البابا كشخص معصوم وله شرعية الحديث باسم الله هو في المخيلة الجماعية للغرب المستبد المطلق الذي انطلقت ضده ثورة دينية سياسية اسمها البروتستانتية وكان لها تأثير بالغ الأهمية في خلق الفكر الجمهوري.أضف لهذا أنه لم يكن من الممكن بناء المساواة في دولة دينية لأن هذا يجعل من الكاثوليك مواطنين من درجة أولى ومن البروتستانت واليهود مواطنين من درجة ثانية وثالثة.

إن هذا النموذج هو الذي نقله مصطفى كمال بحذافيره وكان الرجل متشبعا بالثقافة الفرنسية معجبا بكبار مفكريها مثل روسو..ففي دستور1937 وضعت الجمهورية جنبا لجنب مع الوطنية واللائكية ومركزية الدولة أي بالضبط حسب التصور الفرنسي للمفهوم.

ثمة إذن قراءة جيولوجية لفكرة الجمهورية إذا اعتبرنا مختلف التجارب طبقات من المعنى تراكمت فوق بعضها البعض ويمكن تحديدها بدقة ولو بصفة سلبية انطلاقا من مبدأ "قل لي من تحارب أقول لك من أنت" .

الجمهورية إذن رفض : لملكية شخص للوطن من منطلق مبدأي العدالة الاجتماعية المساواة ...

للاستبداد من منطلق مبدأ علوية إرادة المجموعة على إرادة أي شخص ...

لاحتكار الدولة للشأن العام ولو كانت دولة ديمقراطية من منطلق ضرورة وجود مجتمع مدني حيوي لتأكيد هذا المبدأ . ..

لسطوة الدين على الشأن السياسي. من منطلق الطبيعة الاستبدادية، إن لم يكن للدين، فللناطقين باسمه .

لليبرالية وأرستقراطيات المال التي تفرزها من منطلق المفهوم الأوسع للحرية.
للغوغائية الشعبوية من منطلق إمكانية قيام حكم شعبي ليس فاسدا بالضرورة.
على أي من هذه التوجهات يجب علينا نحن الجمهوريون العرب أن نركز ؟ ماذا نأخذ وماذا نترك يوم نبني لأول مرة في تاريخنا نظاما جمهوريا؟

*

لنقل بصفة مبدئية أن أي عملية بناء يجب أن تنطلق من تجربتنا وتجربة الآخرين .
تجربتنا ؟ وهل لنا تجربة ونحن لم نبني ولا جمهورية واحدة لا ماضيا ولا حاضرا. نعم لنا تجربة بالغة الأهمية وهي الفترة التاريخية التي تمتد من دخول الرسول المدينة سنة 622 م إلى قيام الدولة الأموية في661 م.
لنؤكد من البداية على أن أكبر خطأ منهجي نرتكبه هو محاولة قراءة هذه الفترة من تاريخنا بلغة العصر ومفاهيمه وحساسيته وعقليته، الشيء الذي قد يؤدي بنا إلى القول أننا جربنا آنذاك النظام الجمهوري الحقيقي وأن الحل في العودة إلى روح " المدينة". قد تعود بنا مثل هذه القراءة العكسية إلى بهلوانيات بعض الاشتراكيين العرب الذين كانوا يبحثون في الستينات عند أبو ذرّ الغفاري في سبقنا لبناء الفكر الاشتراكي. لكن إذا كان من الخطأ علميا القول أن المدينة في عهد الرسول كانت أول وآخر جمهورية في تاريخنا ، فإنه ليس من الخطأ القول أنها شهدت نظاما سياسيا منافيا للملكية ومعاد لها. لا غرابة في ذلك إذا اعتبرنا المطلقات الثلاثة في تعامل الإسلام مع هذا النظام السياسي : مطلق القانون:" إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها" ومطلق الأمر " أمركم شورى بينكم " ومطلق الممارسة : رفض الرسول أن يتوج ملكا أو أن يسمي علي خليفة له وتولي السلطة بعده من قبل أربعة خلفاء منتخبين.
ثمة إذن خصائص بالغة الأهمية في تجربة المدينة لا تكون إلا في جمهورية، لكن مع اختلاف جوهري هو أن السلطة لم تكن " للشعب" ولا حتى للرسول وإنما للنصّ .
والقضية المركزية هنا ليست في نقاش بيزنطي حول مقاييس الجمهورية " الصحيحة" ولماذا لا يمكن أن يوجد نظام جمهوري السلطة فيه للنص وحده ما دام في صالح قيم العدالة والمساواة والحرية .
إن الانسياق في مثل هذا النقاش مهرب من مواجهة الظاهرة الأساسية لتجربة المدينة وهي أن ثلاثة من أربعة خلفاء اغتيلوا ، أن نظاما بتّ القرآن في فساده المطلق استولى على النص وشرّع به لاستبداد كان أهم أسباب تقاتلنا على مر التاريخ و تخلفنا في هذا العصر وما زال يتحكم في رقابنا لليوم...أنه في كل مرة قامت الثورة ضد استبداد الذين إذا دخلوا قرية أفسدوها إلا وعاد نفس النظام(الوهابية
و نتاجها السعودي مجرد مثال على ظاهرة متكررة)
هناك إذن تجربة للتقييم والتجاوز لا للتكرار أو الإنكار السحري، إلا إذا أردنا أنفسنا خارج وفوق التاريخ في الوقت الذي نريد فيه صنعه.

إن الموقف الوحيد لمن يريد ألا يكرر التاريخ لجهله به – أو لتجاهله السحري له– ليس في رفض تجارب ودروس ماضيه. هذا موقف بذكاء رفض الطب المعاصر والعودة للطب النبوي بحجة أن النبي استعمله وأنه يحمل اسمه. لكنه ليس أيضا نسخا ومسخا لتجارب خارج ثقافتنا لا تفهم إلا في إطار خصوصيتها التاريخية وخصائصها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

لا خيار لمن يريد أن يكون فعالا وخلاقا إلا في تفحص كل التجارب والتدقيق فيها واعتبار سلبياتها وإيجابيتها والسعي لنقل ما أوضحت التجربة صلاحيته وترك الباقي .

ومن هذه المنهجية التي لا تحابي لا تاريخنا ولا تاريخ الشعوب الأخرى يمكن القول أن المدينة كانت نواة جمهورية لكنها سقطت بسرعة في براثين النظام الذي حاربته بل وأصبحت رهينته وحتى حجته... لوجود خلل هيكلي . والسبب في ذلك أن سر القوة كان سر الضعف...أي أن اعتماد النص كقاعدة للتجربة السياسية كان حكما عليها بالفشل.

ما من شكّ أن النص المقدس– وهذا قانون جربته أكثر من ثقافة – لا يوجه حياة البشر إلا عبر حماة وقراء ومفسرين يسارعون لتملكه وتفويضه مستمدين من قداسته الحقيقية قداستهم المزيفة ومعيدين كل مرة عقرب الساعة إلى نقطة الصفر التي انطلقت منها الحرب على تملك الأوطان والبشر. هذا ما وقع بعد كل ثورة– ويا ما عرفنا من ثورات فاشلة– حيث يعيد كل ثائر تملك النص واستعماله لصالحه تحت غطاء قدسيته لأن القانون كان وسيبقى أنه لا أسهل من الاستيلاء على الدين ولا أخطر من الاستبداد باسمه. نحن نستطيع أن نغير الدستور لكننا لا نستطيع أن نغير القرآن . نستطيع أن نضع في القانون الوضعي كل الحواجز والعقبات لمنع الاستبداد، لكننا لا نستطيع شيئا أمام من يشهر في وجهنا القرآن محتجا بأنه الوحيد الذي فهمه والذي يستطيع تطبيقه.

لهذا فإن تعايش المقدس مع فكرة الجمهورية بمثابة تعايش النار والماء، فالمقدس لا يكون جمهوريا والجمهورية لا تكون مقدسة .

الدرس الأكبر الذي يجب أن يستخلص من المدينة إذن هو أنه إذا كان النص المقدس ،بما فيه من شمولية وإطلاق وثبات في الأفكار والمبادئ العامة ، ضروري لعلاقة الإنسان بربه وبذاته وبالعالم ... فإن علاقات البشر الاجتماعية والسياسية بما فيها من تحرك ونسبية وصراع لا تكون إلا بأدوات من هذه الطبيعة. إنها الفكرة الأساسية التي دعمت الموقف المعروف المنادي بضرورة فصل المقدس عن السياسي والمبادئ العامة للدين عن القوانين الوضعية الناتجة عن المفاوضة المتواصلة بين الأطراف للتعايش بأقل قدر من العنف...كل هذا حتى تستطيع الأغلبية من الناس فرض مصالحها والدفاع عنها ضدّ أقلية صادرت عبر التاريخ ولا تزال كل أدوات السلطة الممكنة ومنها النص المقدس.

*

وفي الاتجاه الآخر آن الأوان للتعامل مع كل التراث الغربي دون ضغينة أو حقد أو محاولة للحط من قيمته بغية رفع تجربتنا نحن بكل الوسائل ومنها سوء النية . نعم آن الأوان لاعتباره عملا إنسانيا

سيتجاوزه التاريخ كما تجاوز كل المساهمات الحضارية، فيه إنجازات ونواقص هي التي يثبتها التجريب لا تلك التي نقرأها فيه انطلاقا من رؤيتنا العقائدية .

وبهذه المنهجية التي تعتبر التاريخ زمن التجربة، والأمم هي العنصر المجرب والمجرب عليه يسعنا فحص كل أشكال النظام الجمهوري لاكتشاف نواقصه ، التي لو أعدناها لكان الأمر مضيعة لوقت يقاس بالعهود وربما بالقرون .

مثلا ما الذي يمكن أن نتعلمه من تجربة الجمهورية الفرنسية الرابعة في علاقة الشكل الذي اختارته – الرئيس الشرفي والحكومة البرلمانية المبنية على تحالفات أحزاب منتخبة بالنسبية– بظاهرة عدم الاستقرار التي أودت بها ؟

ما الذي يمكن أن نتعلمه من تجربة الجمهورية الأمريكية التي تتحكم في سياستها الداخلية وخاصة الخارجية لوبيات اقتصادية وعسكرية لم ينتخبها أحد وتتحكم في قرارات من انتخبهم الشعب؟

ما الذي يمكن تعلمه من تجربة الجمهورية التركية التي بقيت منذ نشأتها ولا تزال تحت الوصاية العسكرية ولم تستطع التخلص منها إلى اليوم ؟

ما الذي نستطيع تعلمه من تجربة الجمهورية في الصين حيث الوصاية هنا ليست لرأس المال أو للعسكر وإنما لحزب عقائدي اعتنق الشيوعية نصف قرن وتحول لخدمة الرأسمالية دون مشكل ؟

ثمة إذن زخم من التجارب لم يقع استغلالها على اقل نظريا وكأنها لا تعنينا في شيء .

وقبل الانطلاق في " هندسة" نموذج للنظام الجمهوري الذي أدافع عنه في النظرية وسأدعو له في بقية حياتي السياسية ، فإنني أريد التذكير بأن الجمهورية مثل الديمقراطية جملة من القيم قبل أن تكون جملة من الآليات. وهذه القيم هي الإيمان بالمساواة – لا كمنطلق وإنما كهدف– وبالعدالة – لا كمعطى لكن كمشروع–وبأولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وبأن كرامة الوطن تتجسد في كرامة كل مواطن. والآن وقد ذكرنا بهذه البديهيات يمكننا تفحص تجارب التاريخ كمن يتفحص هياكل سيارات ليفهم أسباب عطبها حتى يخلق سيارة ليس فيها على الأقل مثل هذه العيوب.

لنتصور أننا جمعنا في قاعة جملة من المختصين في النظم السياسية والمؤرخين وعلماء الاجتماع وطلبنا منهم خلاصة هذه التجارب وما هو الشكل الذي يجب أن نبني . آنذاك سنكتشف تضاربا في المواقف والتوصيات وسنكتشف أن سبب التباين هو الاختلاف في سلم الخصائص حسب هذا وذاك.

يعني هذا أن هندسة النظام الجمهوري وتصنيعه في الفكر، قبل محاولة زرعه في الواقع، تبدأ بوضع الأهداف والأولويات – وهي دوما نسبية– ارتضيناها و يمكن أن نقرأ على ضوئها هذه التجارب.

تنبيه أخير من وجهة النظر المنهجية. يجب ألا نتخيل حتى على الصعيد النظري أنه يمكن صنع نظام توضع فيه الخصائص الايجابية جنبا لجنب لنحصل في الأخير على نظام دون عيوب. فكل من تعاملوا مع الأنظمة بمفهومها العلمي والعملي – أي جملة مكونات تعمل في تناسق من أجل هدف واحد– يعلمون أن لكل خيار مهما كان إيجابيا ثمن وسلبيات . معنى هذا أن إشكالية "مهندسي " النظم كانت

وستبقى ، بوعي أو دونه ، اختيار السلبيات التي يتحملونها. إن هذا الأمر واضح مثلا في خيار نوع الانتخابات التي تعين البرلمان.

إن أنت اخترت نظام الاقتراع بالأغلبية سلمت الرئاسة أو البرلمان للشخص أو الحزب الذي تحصل على 51% وبقي ال 49% من الشعب بدون ممثل.

إن أنت اخترت الاقتراع النسبي فإنك ترفع من نسبة التمثيلية السياسية ومن ثمة من نسبة الديمقراطية في النظام ، لكنك تجعله غير قابل للتسيير إلا في أصعب الظروف، حيث يمتلئ البرلمان بالأحزاب الصغيرة التي لا تمثل كثيرا على المستوى الوطني ، لكنها تكتسب قوة هائلة داخل البرلمان بفضل التحالفات والابتزاز الذي يمكن أن تمارسه على الأحزاب الكبرى إذا عجزت هذه الأخيرة عن تكوين أغلبية أوهي بحاجة للأصوات القليلة التي تملكها أحزاب الفسيفساء. هكذا تصبح السياسة في ظل مثل هذا الخيار البالغ الديمقراطية سياسوية وتضيع مصالح الناس في الخصام المتواصل على عظم السلطة ومحاولة التوفيق بين الأطماع وتتابع الحكومات العاجزة . كما تضيع الطاقات وتدخل الدولة والمجتمع في زوبعة حالة عدم الاستقرار ممهدة عادة لشكل أو آخر للانقلاب كالانقلاب الديمقراطي الذي قاده De Gaulle سنة 1958 ضد الجمهورية الرابعة، أو كالانقلاب الفاشي الذي قاده Franco ضد الجمهورية الأسبانية سنة 1936.

معنى هذا أنه لا وجود لخيارات " صحيحة" و" موضوعية" في المطلق أو لحلول ليس لها إلا الإيجابيات وإنما لأولويات يختارها المرء وفق مقاييس يخفيها .

قد أكون من بين هؤلاء وقد لا أكون لأن خياراتي مبنية على المنهجية المقارنة في خدمة آليات النظام الديمقراطي و حقوق الإنسان لا لأنها أحسن ما اخترع الفكر السياسي البشري وإنما لأنها أقلها سوءا.

مثلا تفرض عليّ نتائج المنهجية المقارنة القول بأن آليات النظام الديمقراطي حقوق الإنسان لا يجب أن تحتل المرتبة الأولى في تشكيلنا للجمهورية المستقبلية وإنما هذه المرتبة **للاستقرار تأتي بعدها الديمقراطية فالخاصية الثالثة المنشودة وهي الفعالية.**

الاستقرار

قلما نتساءل عن إيجابيات النظام الملكي التي لولاها لما عمّر طيلة القرون وساد في كل مناطق العالم .

ما من شك أن مثل هذا التواصل والانتشار ناجمان عن وجود خصائص مميزة أهمها استقراره من جهة ومن جهة أخرى إعطاءه للشعب – العائلة صورة الأب العطوف أو الأم المحبة.

من يستبدل أمه وأبيه لو لم يضطره لذلك قسوة الأب وعهر الأم ؟ من يرضى بتتابع أغراب على دور يتيم لولا الضرورة القاهرة؟ هذه الضرورة القاهرة هي غلبة مساوئ الاستبداد على فضيلة الاستقرار.

هل يمكن النظام الجمهوري تعويض هذه الفضيلة الضرورية للحياة الاجتماعية حيث هي التواصل والطمأنينة التي تمكن من البناء على الأمد الطويل؟ قطعا لا . إن التتابع على رئاسة الجمهورية – ويريده البعض أسرع ما يمكن – ليس مطلب الجماهير وإنما هو مطلب السياسيين الذين تؤمن لهم هذه

الطريقة تصاعد حظوظهم في احتلال المنصب الأسمى ...كل هذا بالطبع تحت ستار شدة التعلق بالديمقراطية .

إن حل الرئاسة الشرفية مثلما هو الحال في ألمانيا أو إيطاليا بديل باهت وفاشل لصورة الملك، فسياسي مغمور أفرزته توازنات سياسوية معقدة لا يمكن أن يلعب دور الرمز الذي يلعبه الملك خاصة وأنه مؤهل للرحيل بحكم قاعدة التداول السريع.بل ويمكن أن يكون هذا الشخص من بين أسباب عدم الاستقرار. فإذا كان الرئيس ضعيف الشخصية فوجوده من عدمه سيان ومخصصاته إهدار للمال العمومي لأنه عضو مثل الزائدة الدودية ...لا ينفع في حالة الصحة ، لكن وجوده يهدد بمرض قد يكون قاتلا . وإذا كان قوي الشخصية فإنه سيحاول بكل الوسائل توسيع رقعة صلاحياته والدخول في صراع مع وزيره الأول. إنها الآلية التي دمرت تيمور الشرقية صيف2006 وكلفت كثيرا من الأنظمة السياسية مشاكل لا حصر لها منها التي نعايشها هذه الأيام في أوكرانيا.

هل يعني هذا أنني أدعو للرئاسة مدى الحياة ؟ نعم وبكل وضوح لأنها الخيار الأضمن للمجتمع والأحسن للدولة.

كأنني أرى هنا العيون تجحظ وصرخة الاحتجاج تعتمل في الصدور وإصبع الاتهام يرفع في وجهي. مهلا فللحديث بقية وللفكرة حجج قوية تدعمها.

عودة إلى البديهيات.لا يختلف اثنان في كون النظام السياسي من أهمّ العوامل المتحكمة في حياة المجتمعات ،أن فساده أو صلاحه عنصر هام في قدرتها على مواجهة التحديات التي تطرحها البيئة وقلة الموارد والمشاكل الناجمة عن التنافس الشرس عليها داخل المجتمع وبين هذا المجتمع والمجتمعات التي يتفاعل معها سلما وحربا.

رأينا بما فيه الكفاية كيف يدمّر النظام الاستبدادي المجتمعات وكيف دمّر بالخصوص مجتمعاتنا العربية.رأينا أيضا أن حجر الرحى في هذا النظام هو الدكتاتور الذي يريد نفسه رئيسا مدى الحياة بالدستور (أو عندما يفتعل الترفع على الأمر رئيسا إلى الممات بالترشيحات المستمرة).

إن إرادة الموت في الحكم عنده هي دوما نتيجة ثلاث آليات: الإدمان على مخدّر السلطة ، والخوف من المحاسبة وضغط الجماعات المتمعشة التي تخشى على مصالحها من رحيله.

ومن البديهي أن تطويل فترة الحكم،عبر الرئاسة مدى الحياة أو التوريث ،مثل تطويل منع الغذاء الصالح والهواء النقي والماء الشروب وشعاع الشمس عن أسير والأسير هنا شعب بأسره.

معنى هذا أن طول فترة هذا الحكم – في إطار هكذا نظام– هي عامل مدمّر.ماذا لو قلنا أن قصر فترة الحكم والتتابع السريع عليها من قبل الأشخاص هو العامل المدمّر في النظام الديمقراطي؟

لنتفحّص عن كثب الوضعية وتتسم بأن مدّة الحكم الممنوحة لأعلى سلطة في الدولة لا تتجاوز في الولايات المتحدة فترتين بأربعة سنوات لكل دورة، و بخمس سنوات في غالبية البلدان.

بديهي أن من أهم أولويات الرئيس المنتخب الحصول على ولاية أخرى ، ليس فقط للذة السلطة ولكن لأن رفض تجديد الولاية له إهانة شخصية بل ووصمة عار في تاريخه السياسي. هذا ما يجعله عرضة للابتزاز السياسي من بعض المصادر التي تدافع عن مصالح فئوية ليست بالضرورة في تناسق مع الصالح العام وتستطيع ممارسة كل الضغوط عليه . أما إذا كانت تلعب دورا هاما في تمويل الحملة الانتخابية فإنها تضع عنق المسكين تحت سكينها.

لكن الأخطر من هذا أن مثل هذا الرئيس المهووس باكتساب الشعبية بكل الوسائل ومنها الوسائل الشعبوية لإعادة انتخابه أو إنهاء ولايته في ظروف مريحة ، هو إنسان مشغول بالحاضر أفقه الزمني لا يتجاوز زمن ولايته. وفي هذا الصدد يقول * Diamond Jared

"القاعدة أن الحكومات تتصرف على المدى الزمني القصير. هي تشعر بحدة أنها مهددة بالكوارث الوشيكة ولا تهتم إلا بالمشاكل التي على وشك الانفجار.مثلا قال لي صديق مقرب من مراكز القرار في واشنطن أنه لما زار واشنطن بعد انتخابات 2000 اكتشف أن قادتنا الجدد يتصرفون وفق ما سماه أفق التسعين يوما . إنهم لا يتحدثون إلا عن المشاكل التي يمكن أن تتسبّب في كارثة في غضون التسعين يوم المقبلة"

إن آخر همّ لمثل هذا الرئيس ، وبغض النظر عن نواياه وقدراته، هو المستقبل البعيد. هو لن يتورع مثلا عن اتخاذ كل القرارات التي تخدم مصالحه ومصالح نظامه إن كفلت له تدارك الأزمات المتفجرة وخاصة تفادي كل المشاكل التي يمكن أن تهدّد إعادة انتخابه...أيا كانت التبعات على المدى البعيد.

هكذا تفرض طبيعة النظام الديمقراطي،على كل حسناته حالة تتميز، بالعمل على المجال الزمني القصير دون أخذ بهين الاعتبار المدى الزمني الطويل وهو ما معناه تأجيل حلّ كل المشاكل التي تتطلب تضحيات آنية بينما ثمارها مؤجلة .

---

*Diamond Jared : Collapse , How societies choose to fail or survive , pp 434–Penguin Books 2005

لقائل أن يقول أن ثوابت الديمقراطية من حريات فردية وجماعية واستقلال قضاء وتقييم للحكام عبر الانتخابات الحرة هي الضامن للأفق الزمني الطويل بما أنها لا تتغير عبر العقود وحتى القرون.

وهذا خطأ يمزج بين الثوابت المبدئية والسياسات ، حيث يمكن في إطار نفس الثوابت الديمقراطية وحتى الاستبدادية أن توجد سياسات قصيرة المدى وسياسات بعيدة المدى.

خذ مثلا ظاهرة دعم الديمقراطيات الغربية للدكتاتورية العربية. خلافا لما يشاع ليست المسألة متعلقة بانعدام الأخلاق عند أصحاب القرار أو بفسادهم أو بجهلهم بطبيعة الأنظمة التي ابتلينا بها. إن السبب

الرئيسي من النتائج السلبية "لأفق التسعين يوما" . فهذا المسؤول الغربي الأوّل الطامح لتجديد ولايته مطالب بالتعامل مع مشكلتين أساسيتين يعاني منها الغرب وحاضرتين بقوة في علاقة الدول الغربية بالعالم العربي والإسلامي وإفريقيا : الهجرة السرية والإرهاب.

بديهي أن أفق التسعين يوما أو حتى التسع مئة يوم ، يفرض عليه التعامل مع الحكومات القائمة لتشارك في الحلّ الأسرع والأسهل أي الحلّ الأمني. أما تطوير الاقتصاد في إفريقيا، والديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، بما هما أهم متطلبات تجفيف منابع الهجرة السياسية والإرهاب، فسياسة صعبة ،معقدة، ثمارها مؤجلة عقدا أو عقدين من الزمن وتتطلب الدخول في صراع مع أنظمة لا يختلف اثنان أنها تغذي الظاهرتين لكنها وحدها التي تملك حلول أفق التسعين يوما. لا ننسى أننا أمام سياسي مشغول بحاضره ومنجزاته الظاهرة . أما ما سيحدث بعد ربع قرن فهذه مشكلة من سيخلفه وليست مشكلته. هي خاصة مشكلة الأجيال القادمة من الغربيين الذين ترك لهم قصر نظر حكامهم في السابق الناجمة عن خلل هيكلي في نظامهم الديمقراطي تركة ثقيلة مثل ضرورة التعامل مع أقليات متزايدة العدد داخل بلدانهم، وضغط مكثف على حدودها، وربما خلافات عميقة وحتى حروب مع الجوار القريب.

إن كل من خبر دواليب السلطة عليم بالوقت الثمين الضائع في التعامل مع زبد الأحداث من استقبالات بروتوكولية واحتفالات وتنقلات وكذلك مع مشاكل أفق التسعين يوما وكلها تضع الرجل السياسي في دوامة من الأحداث تمنعه من التفكير المتأني أو التفريق ببين الغثّ والسمين والانتباه لخطوط القوة التي تسيّر في العمق المجتمعات.

والاستنتاج الوحيد من كل هذا هو أنه يجب أن يكون هناك شق في السلطة التنفيذية يتعامل مع الظرفي والمستعجل والمشاكل الملحة، وهذه مسئولية حكومة يمكن أن يقع استبدالها دوريا و تقييم فعاليتها في إدارة الملفات الضاغطة حتى لا تركن للتواكل والتكاسل والروتين.

لكن يجب أن يكون هناك شق آخر في هذه السلطة يفصل نفسه تماما عن صخب مشاكل أفق التسعين يوما لينتبه فقط للبرامج بعيدة المدى . إن دوره ليس فقط تقييم السياسات قصيرة المدى على البيئة ، على مستوى التعليم ، على السلم الداخلية ، على السلم مع الجيران، على الحريات الفردية والعامة ، على انتعاشة الاستبداد ،الخ وإنما وضع السياسات العامة البعيدة المدى والتأكد أن الحكومات المتتابعة تتنافس لكي تبلور الخيارات الكبرى ولا تخرج عنها أو لا تأتي بما يهددها.

كل هذا يتطلب من مثل هذه السلطة ألا تخضع لابتزاز إعادة الانتخاب أن تكون سلطة مدى الحياة ومعينة بطريقة تلغي أي دور لسطوة المال الذي أصبح خاصة عبر امتلاك وسائل الإعلام أكبر عامل في الانتخابات المعاصرة . ومجمل القول أنه يجب أن تكون بجانب الحكومات المتوالية المهتمة بتسيير شئون الجيل الحالي ، سلطة رئاسية أطول عمرا وأثبت تتولى الدفاع عن مصالح الأجيال القادمة.

كل هذا "كفر" من وجهة النظر الديمقراطية لأنه عودة إلى حكم شخص لا بدّ أن تتوفر فيه بعض شروط العصمة البابوية ؟ لكن من قال أنني أدعو لتكون السلطة التنفيذية المكلفة بالمدى البعيد في يد شخص ولو كان من أمثال مانديلا ؟

افرض أن الرئيس مدى الحياة ليس شخصا وإنما مجلس مكون من عدد صغير من الأشخاص . آنذاك تتغير المعادلة لأنك تحصل على الاستقرار وتتفادى عيوب تأبيد شخص مجنون أو مريض أو خرف في أهم مراكز القرار. قد يتساءل المرء ما الذي يمنع الأشخاص من أن يكونوا هم سدنة الاستبداد وأنهم لن يخرفوا في السلطة فيحكمنا جمع من المرضى بدل مريض واحد ، وقد يتخاصمون بينهم وهم في أوج مرض الزايمر لتغرق السفينة بأسرع ما كنت تغرق به لو كان على رأسها ألزايمر واحد.

لا بد هنا لمهندسينا النظريين أن يتأملوا بجدية في الموضوع والحل للمفارقة ممكن إذا توخينا جملة من المحاذير وأولها أنها رئاسة مدى الحياة ....بصحة معقولة، أي أن أعضاء مجلس الرئاسة سيتعهدون على الشرف بالاستقالة من الرئاسة الفعلية – مع المحافظة على عضوية شرفية إلى الممات وبعده– عندما تمنعهم صحتهم من القيام بمهامهم .

ثمة محاذير أكثر جدية منها تكوين المجلس الرئاسي.

لننظر أولا للعدد. كم من ثلاثية أو ترويكا شهدها التاريخ لكنها أثبتت فشلها ،لأنك عندما تضع ثلاثة أشخاص في أي مستوى وفي أي مهمة، تنفجر المجموعة إلى اثنين ضد واحد. نفس الظاهرة عندما يتجاوز العدد 20 حيث تنفجر إلى مجموعتين متناحرتين . لذلك ينصح خبراء علم الاجتماع بأن تتشكل مجموعات القرار من 7 أو 9 أو 11 شخص لإمكانية الحسم بالتصويت ووجود عدد كاف لأخذ القرارات وغير قابل للتجزئة. لنلتزم بهذه التعليمات الهامة معتبرين أن لعدد سبعة – إضافة لوقعه الرمزي– فضيلة هامة هو سرعة التداول على منصب الناطق باسم الرئاسة كالدورة السنوية مثلا.

لنفرض مثلا أنه يتكون من شخصين يعينهما البرلمان (واحد للأغلبية وثاني للمعارضة) ومن شخصين تعينهم المحكمة الدستورية من خيرة القضاة ،ومن شخصين تعينهما مؤسسات المجتمع المدني ومن شخصية اعتبارية في ميدان العلم والفكر والأدب ...وأن لا يقل عدد النساء عن ثلاثة . إن في مثل هذه التركيبة السباعية جملة من المواصفات التي تجعل عودة الاستبداد عبر هذه المؤسسة أمرا شبه مستحيل .

إن تأليفها من نساء و قضاة وكبار المثقفين وممثلي الأغلبية والمعارضة تقلل كثيرا من خطر انقلاب المجموعة إلى سباعية فاسدة وظالمة وعنيفة . ومن المتوقع أن المؤسسات المنتخبة من الشعب ككل مثل البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والمحكمة الدستورية ستختار الناس انطلاقا من سجلهم ومن مساهمتهم وعراقتهم في العمل الاجتماعي ولديمقراطي . بديهي أن تألق مثل هؤلاء الأشخاص هي التي ستعيد للوظيفة هيبتها التي سقطت باستبداد وفساد الملوك وضعف وتتابع الرؤساء الذين لا يقلون أحيانا فسادا واستبداد عن أسلافهم المتوجين. ومثل هؤلاء الناس لا ينقلبون بين عشية وضحاها عصابة مجرمين

يتفقون بينهم على توزيع رخص الاستيراد على أقاربهم . ثم لماذا تصبح هذه المجموعة مستبدة والحال أننا حيّدنا ما بداخلها من نزعة استبدادية بتمكينها من الرئاسة مدى الحياة؟ إن أهم واعز في النظام الاستبدادي هو تشبث شخص بالسلطة التي أصبحت له كالمخدر ومن ثمة استعداده لكل الموبقات للمحافظة عليها . لكن إذا حيدنا هذا العامل عند السباعية وتركناها تتجدد ببطء فإنه لا خشية علينا منها . أضف إلى هذا أن هؤلاء الناس لا يرشحون أنفسهم وإنما تختارهم المجموعات لسجلهم الحافل بجلائل الأعمال ومن ثمة استقلاليتهم المطلقة عن كل الضغوط ومنها ضغوط الناخبين.

والأهم من هذا أنه ليس لهؤلاء الناس أي برنامج يعدون بتحقيقه وإنما مهمتهم الاضطلاع وظيفة ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات والبرامج السياسية هي السهر على أن الدستور ليس نصا جميلا يكتب وينسى وإنما بوصلة المجتمع وقانونه الأساسي الذي يضمن تواصل النظام السياسي الأسلم بغض النظر عمن يوجه دواليب الدولة.

ضمان الديمقراطية

إن الاستبداد منحى طبيعي وغريزة في كل نفس بشرية– منها أنفس الديمقراطيين– وفي كل مجتمع . هذه الغريزة لا تختفي من المجتمع والدولة في النظام الديمقراطي ، كما يخيل للسذج ، وإنما تنسحب وراء الستار لتسكن مؤسسات الجيش والاقتصاد وحتى المجتمع المدني ...بانتظار رجوعها للواجهة السياسية وجولة جديدة من تدمير الدولة وخراب المجتمع. مثلا نحن نعرف أن حرية الرأي والتعبير في ظل النظام الليبرالي تعني تكدس وسائل الاتصال بأيادي قليلة تستطيع ممارسة سلطات هائلة هي خطر ماحق على مصلحة الجمهور الحقيقية . كذلك الأمر في المؤسسة الاقتصادية التي تستطيع أن تطرد من تشاء وتفعل ما تشاء . كل هذا يستدعي وجود ضوابط ضد الاستبداد حتى داخل النظام الديمقراطي نفسه. ما نغفل عنه أن العودة للاستبداد القديم أو تجدده في أشكال مخفية هو نتيجة عيوب النظام الجمهوري والديمقراطي .لذلك يشكل منع عودة الاستبداد القديم وسيطرة أشكاله الخبيثة في النظام الديمقراطي أهم مسئولية لمجلس جمهوري بعد ضمانه الاستقرار والرمزية. لذلك لا يجب اعتباره مجلسا شرفيا أو بديلا لما يسمى في كثير من البلدان المجلس الدستوري. هو في تصوري مجلس دستوري لكن بأنياب وأظافر، له كل الصلاحيات لمراقبة وضع الحريات العامة والفردية وتتبع ظاهرة الفساد والحسم فيها قبل أن تستفحل . وهذا يتطلب أن تكون المؤسسة الأمنية والعسكرية والقضائية بيده لا بيد السلطة التنفيذية التي " تعار" لها هذه الأجهزة لأغراض السياسة العامة ، لكن من له الحق في التوجيه العام و التسمية والترقية داخل هذه الأسلاك هو المجلس الرئاسي..

لكن الجمهورية لا تبنى من فوق فقط وإنما أيضا وربما أساسا من تحت. فالقول أنها نظام الجمهور لا يعني شيئا طالما لم نضعه في سياق تاريخي ديناميكي وهو الصراع الأزلي بين الأرستقراطيات المخفية التي تتجدد باستمرار حتى من داخل النظام الجمهوري والديمقراطي، وبين مصالح الأغلبية المقهورة .

والقاعدة أن افتكاك الجمهورية من قبل الارستقراطيات مسألة وقت لا أكثر ،لأن الساهرين على انتصابها

لم ينتبهوا لكونها قلعة محاصرة وأن فك الحصار عنها يتطلب توسيع رقعة المواطنين الحقيقيين . فالمجتمع مكون دوما من أغلبية من الرعايا – بحكم العمر والمرض والجهل والفقر– ومن مواطنين أي من النساء والرجال الذين تمكنهم ظروفهم المادية والمعنوية من الخروج إلى الشأن العام. هؤلاء المواطنون أقلية جد صغيرة و مضطهدة تحت الاستبداد الفج... وأقلية أوسع تتمتع بمجال أكبر من الحرية في النظام الديمقراطي . والقانون أن الجمهورية لا تكون إلا إذا توسعت رقعة المواطنين وأصبحوا الأغلبية في المجتمع. آنذاك تتحقق ويصلب عودها لأن عدد المواطنين وتجندهم السريع في حالة الخطر هو الدرع الحصين. معنى هذا أن وظيفة المجلس الرئاسي هي في التصدي لعودة ظواهر التعذيب (الحتمية) والفساد(السوبر حتمية) وسوء استخدام السلطة (عادي ومبتذل ومتوقع) و نشر العدل– القيمة الأولى في حضارتنا العربية الإسلامية ومراقبة تطور الحريات والإشراف على الانتخابات. لكنها أيضا ، وخاصة بناء المواطنة وتوسيع رقعة المواطنين عبر التربية والثقافة والقوانين وتمويل الجمعيات المدنية وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية من خارج جهاز الدولة.

الفعالية

إن فكرة توازن السلطات في النظام الديمقراطي الذي رأيناه العمود الفقري للجمهورية سلاح ذو حدين . من جهة هي ضرورة لقطع دابر الاستبداد الذي يبدأ بتجميع كل السلطات في يد واحدة ، ومن جهة أخرى هي خطر عندما تنخرط شعوريا أولا شعوريا في منظومة نفسية مبنية على الشك المتبادل بين مختلف الأطراف التي وزعت عليها السلطة بروح التنافس والغيرة والمراقبة المتبادلة.

إن مثل هذا الجو المسموم هو الذي يساهم في صراع المؤسسات وقلة فعاليتها وفي يوم ما يصبح الحجة الكبرى لعودة المنقذ هذا الشخص الفعال القادر على حل المشاكل .

لكن القضية أعمق وأخطر من توزيع الكعكة وجعل الشرهين أحرص ما يكون على أن تكون حصتهم الأكبر وحصة الطرف ألآخر اقل أهمية.

فالفعالية في تسيير دواليب دولة مهمتها تطوير الخدمات من الأمنية إلى الثقافية مطلب بأهمية الاستقرار والديمقراطية. ويتطلب هذا الشرط وجود سلطات قوية متناسقة لا سلطات ضعيفة متنازعة تخاف وتغير من بعضها البعض.

تصبح القضية الأساسية في توزيع السلطات تحديد الاختصاص بمنتهى الوضوح والحرص على تفادي كل تداخل وتماس . والقاعدة أنه بقدر ما يكون الدستور واضحا ودقيقا –وليس كما يريده الناس دوما عناوين ورؤوس أقلام لمبادئ وعموميات– بقدر ما تسهل مهمة تسيير النظام الجمهوري وينقص اللجوء إلى محكمة دستورية يجب أن تعطى لها هي الأخرى صلاحيات محددة ووسائل لتطبيق قراراتها.

وفي آخر المطاف فإن الفعالية التي نريدها لا تكمن فقط في الخيارات الصائبة من البداية التي تأخذ بعين الاعتبار كل التجارب التاريخية المتوفرة . هي تكمن خاصة في عقلية التقييم المتواصل والدوري لكل الأنظمة التي تشكل الدولة مثل النظام القضائي والنظام الصحي والنظام التعليمي والثقافي الخ .

إن كل هذه الأنظمة قادرة على التطور لو جعلت من التقييم الداخلي جزءا من سياسة تطوير أدائها . لكن يجب أن يكون هناك تقييم خارجي لها– مثلا كل عشر سنوات– والمجلس الرئاسي –الذي يتمتع بمجال رحب من الوقت – هو أحسن أداة لهذا التقييم شريطة أن تكون له السلطات لفرض التغييرات الهيكلية التي تتطلبها الوضعية . ومن نافلة القول أن المجلس الرئاسي ، بما هو مؤسسة، يجب أن يخضع هو الآخر لمبدأ التقييم الداخلي لأعماله والتقييم الخارجي الذي يمكن أن تقوم به لجنة مختلطة من البرلمان والمؤسسة القضائية والمجتمع المدني.

بهذه المنهجية لا خشية على أي نظام من التكلس والتحجر وضرورة استبداله بعنف مدمر وإنما حركية ذكية ترصد وتشخص وتقارن وتستنتج ولها من الصلاحيات ما يكفي لكسر موانع التغيير وفرض المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

إن بناء نظام جمهوري مستقر وفعال ومدعوم بمواطنة حقيقية تتوسع دوائرها..في ظل قيم العروبة والإسلام الأساسية من عدل وتعاضد وكرامة وطبق آليات الديمقراطية التي تحمي الحريات الفردية والجماعية ، هو المخرج الوحيد للأمة إذا أرادت استعادة مكانها بين الأمم العظمى.

قد تبدو الوصفة مغالية في المثالية وبعيدة عن روح الواقع المأساوي الذي يدفع في كل اتجاه ما عدا هذا ..لكن القانون كان وسيبقى أننا لا زلنا في فترة التجريب وفي كل مجالات الحياة لا فقط في ميدان السياسة.

لنذكر هنا بالمبدأ المنهجي الأساسي في الفكر الديمقراطي الذي هو دليلنا . هذا المبدأ هو أنه لا يوجد شيء نهائي ومطلق في عالم وعلم الشأن السياسي, خلافا للفكر الاستبدادي الذي ينطلق من وجود شكل نهائي وكامل للنظام السياسي، ينطلق الفكر الديمقراطي من عدم وجود شيء كهذا وأن السياسات والأشخاص وشكل المؤسسات قابل للمراجعة والنقد والتحسين. الشيء الوحيد الثابت في الفكر الديمقراطي هو ضرورة تواصل البحث عن تحقيق الحد الأقصى من الحرية في ظل العدل والحد الأقصى من العدل في ظل الحرية.

***

المسئولية

نحن نمر حاليا على مستوى العالم بأسره بمرحلة وعي جديد ومؤلم بأن الطبيعة ليست الأم المدلّلة التي ستقبل إلى الأبد بكل الاعتداءات التي يتسبب فيها الإنسان...وأن وزن البيئة في وجودنا أكبر مما نتصور وأنه لا يوجد فيها جزء من سر ماضينا وإنما أيضا جزء كبير من أسرار مستقبلنا.

فالاحتباس الحراري، الذي تفاقمه سياسة غبية لأول قوة في العالم تفضل خراب العالم على نقص في نموها الاقتصادي، هاجس كل النخب العلمية والسياسية والاقتصادية التي تدرك جيدا تبعاته على حياة الشعوب والأفراد والبشرية ككل.

إن تكاثر الزلازل وتفاقم قوة الأعاصير واستشراء الجفاف، وكأن المناخ أصبح هو الآخر ميالا هو الآخر للإرهاب والتشدّد، بصدد إحداث شروخ عميقة في أمتن أساطيرنا مثل قداسة التطوّر الاقتصادي و النمو المتواصل وحق الإنسان في استغلال موارد الأرض تبعا لحاجياته هو فقط وبدون اعتبار أي مقياس آخر ، ناهيك عن خرافة حق وقدرة البشرية في السيطرة على الطبيعية .

كل الكوارث الطبيعية المتتابعة منذ العشرية الماضية (زلازل تركيا والصين وإيران ، أعاصير أسيا وأمريكا الجنوبية) تظهر على العكس أن الأرض "وحش" لم ولن يروّض ، أننا نتوهم السيطرة على ما لا يمكن ولا يجوز السيطرة عليه . تثبت أيضا أن للصلف البشري ولجهله ثمن هائل بدأنا بدفعه .

فالمستقبل زاخر بالتهديدات الخطيرة حيث سيؤدّي الاحتباس الحراري إلى مزيد من الجفاف هنا ومزيد من الأعاصير المدمرة هناك ، ناهيك عن ذوبان جزء كبير من المحيط الجليدي في القطب الشمالي مما يعني ارتفاع منسوب البحر وتهديد الكثير من الجزر في المحيط الهادي وكل ما يبنى على الشواطئ من مدن وموانئ .

ومعنى هذا أن المعادلة السياسية التي كانت تشمل فقط اعتبار ميثولوجيا هذا الشعب أو ذاك والاقتصاد، والصراع على السلطة بين الأشخاص والجماعات...سقطت أو هي بصدد السقوط لأنها أسقطت أهم العناصر : العنصر البيئي .

هذا العنصر سيكتسب أهمية متزايدة في الفعل السياسي عبر ملفات عدّة من أهمها الثمن الاقتصادي الباهظ للزلازل والأعاصير والجفاف وتفاقم الفقر والمرض في العالم ناهيك عن الصراع المرتقب خاصة في الشرق الأوسط على المادة الستراتجية الشحيحة الأولى : الماء .

لكن للكوارث الحالية والمرتقبة..فوائد مثيرة للدهشة وغير متوقعة ،ومن أهمها بروز وعي عالمي بهشاشة الإنسانية وبوحدة مصيرها . يمكن القول من هذه الناحية أن لها دور بيداغوجي يجعلها أبلغ في تعليم البشرية ما يجب أن تتعلّم من السياسة والايدولوجيا وحتى من الدين .

وفي هذا الصدد لا بد من التوقف هنا عند ردّ الفعل العالمي على التسونامي الموجة العملاقة التي ضربت اندونيسيا وتايلاندا وسري لانكا والهند وماليزيا وبورما وطالت حتى لساحل كينيا والصومال إبان الكارثة الأخيرة يوم 26 يسمبر 2004.

ما يثلج الصدر أن الإنسانية جمعاء أحست بوحدة المصير لأن الكارثة ضربت شعوب المنطقة وأيضا الآلاف من الضحايا من أوروبا وأمريكا واستراليا كانوا موجودين للسياحة,

المهم أننا رأينا شعوب الغرب تتطوع بسخاء منقطع النظير إلى درجة أن منظمة أطباء حدود الفرنسية قررت وقف تلقي التبرعات لأن حجم الأموال فاق قدرتها على صرفها.

و رأينا منظمات غير حكومية تتسابق للوصول إلى منطقة الكارثة لبذل أقصى الجهد من أجل إنقاذ الأرواح والممتلكات .

ورأينا شعوبا مسيحية تقف ثلاث دقائق صمت حدادا على أرواح مسلمين وبوذيين وهندوس .

و رأينا ولو للحظة عابرة في التاريخ ، جيوشا تعودنا رؤيتها تغزو وترمي أطنان القنابل تسارع للإنقاذ والبناء والتعمير.

و رأينا اجتماعات طارئة لحكومات ومنظمات دولية للتفاهم على طريقة صرف الأموال.

و رأينا الأمم المتحدة تستعيد دورها الطبيعي والرائد في تنظيم الإغاثة والولايات المتحدة تتراجع عن إدعائها تنظيم الأمور بمعية بعض البلدان الغنية الأخرى .

و رأينا من يذكّر أن هذه الكارثة التي استثارت كل العزائم والهمم لا يجب أن تنسي العالم مسئوليته تجاه الكوارث المزمنة الأقل عرضا على شاشات التلفزيون مثل كارثة الدارفور و الشيشان والبحيرات الوسطى وفلسطين .

و رأينا الدبلوماسية الفرنسية تتحدث عن ضرورة إيجاد قوة طوارئ دولية مهمتها التعامل مع تبعات الكوارث .

كل هذه الظواهر مؤشرات بالغة الدلالة على عمق التغيير الذي يحصل تحت أعيننا وقد لا ننتبه له لأن الكثير ممن عايشوا النقلات النوعية في التاريخ لم يكن لهم وعي كاف بأهمية ما يعيشون .

نحن إذن في منعطف من تاريخ البشرية يشهد سقوط كثير من الأوهام وظهور مخاوف ومفاهيم جديدة والبحث عن آليات جديدة لمشاكل جديدة . نحن نشهد ولادة شعور عالمي بوحدة المصير وبأن السويد أقرب إلى تايلاندا مما كانت تتصور وأن مأساة في سري لانكا تضرب عائلات في فرنسا وفي هولندا .

نعم لكم أشعر بالتأثر وبالفخر وبالأمل لرؤية البشرية تتذكّر وحدة مصيرها وتجد أمام هول الكارثة طريق التكافل والتضامن على كثرة وخطورة خلافاتها.

ولقائل أن يقول أن الشعوب الغربية لم تتحرّك إلا للإصابة العديد من مواطنيها الذين كانوا يتمتعون بالشواطئ الساحرة وبأثمان بخسة تعكس الواقع الاقتصادي للبلدان المنكوبة.

وهذا القول يسقط أهمية التجنّد الياباني مثلا لكنه وإن كان لا يخلو من الصحة ، غير مهم بالمرّة فالمهمّ هو أن الكارثة البيئية خلافا للكوارث السياسية أثبتت أنها لا تفرّق بين محلي وسائح ، بين فقير وغني ، بين موالي للنظام ومعادي له .

نحن إذن أمام فاعل سياسي جديد لا يدخل في خانة ما نعرف خلط كل الأوراق ولم يعد من الممكن مواجهته على أساس الطقوس القديمة والتحالفات القديمة والرؤى الستراتجية القديمة .

*

تحدثنا عما أثلج الصدر في هذه الكارثة الخارقة لكل العادات.للأسف ثمة ما لا يثلجه بل ما أشعرني بكثير من المرارة وحتى بالعار وأتحدث هنا عن موقفنا نحن العرب من هذه المصيبة التي ضربت شعوبا صديقة وقريبة منا .

نعم يجب أن نشعر بالعار أمام تقصيرنا الفاضح ، فهذا شخص واحد من ألمانيا دفع تبرعا لضحايا الموجة العاتية يضاهي تبرع دولة الكويت . وهذا بلد بصغر النرويج دفع ثلاث مرّات ما دفعته كل الحكومات العربية. كل هذا والعالم أجمع يعرف أن الدول العربية البترولية غرفت مئات الملايين من الدولارات نتيجة ارتفاع سعر البترول وحده . كل هذا والعالم بأسره يعرف ما كدسه ملوك وأمراء البترول من ثروات هائلة . لكن لماذا نقصر اللوم على حكومات الدول البترولية . أليس من قيمنا العربية الإسلامية الغوث والإحسان والنجدة ؟ حتى الحكومات الغير بترولية كان بوسعها أن ترتفع فوق رداءتها الطبيعية لتظهر من الكرم ما كان يثير فهم والتفاف الشعوب حول قرار مشرّف بدفع مبالغ باهظة بالنسبة للدخل الوطني. صحيح أن الحكومات العربية التي جلبت لنا العار في السلم وفي الحرب وفي كل القضايا أصبحت لا تستأهل حتى السبّ. صحيح أن ما بالطبع لا يتغيّر . صحيح أننا أمام بقايا النظام السياسي العربي المنهار وأنه ليس من حقك أن تنتظر أو أن تطلب الشيء من نقيضه

لكن ماذا عن الشعوب ؟ ماذا قدمته شعوبنا نحن لشعب أندونيسيا المسلم وهو أكثر الشعوب تضرّرا من الكارثة ناهيك عن الشعوب الأخرى ؟ أرجو أن لا يفيق يوما اخوتنا الاندونسيين على عقم انتماؤهم للعالم الإسلامي ليطالبوا هم أيضا بالانضمام للاتحاد الأوروبي .

لا أحد يدري حجم التبرعات التي قدمتها الجاليات العربية خارج الوطن العربي وأبتهل للسماء أنها هامة ، لكن الثابت أنه لم توجد حركة تذكر داخل بلداننا لجمع مثل هذه التبرعات والتعبير عن التعاطف .

ولقائل أن يقول هنا أيضا أن الشعوب العربية التي تتخبط في مشاكل لا حصر لها، والتي لم تجد القوة لتضامن متواصل وفعال مع الشعب الفلسطيني والشعب العراقي، أعجز من أن تتجاوب مع كارثة ضربت سواحل بعيدة وبلدان لا تربطها بها إلا علاقات باهتة أو قديمة .

إن احتجاج كهذا لن يزيد إلا في ثقل ملفنا تجاه ضمائرنا لأنه قد لا يعكس إلا درجة العقم التي وصلت إليه حتى الشعوب .

فغياب التظاهرات مثل الترحم على أرواح الموتى كما رأيناه في الساحات الأوروبية لا يعكس إلا ضيق هامش الحرية الذي تركته الحكومات المتسلطة للشعوب وضيق افق شعوب مشغولة مهمومة بذاتها وليس للآخر مكان في اهتماماتها .

كما يعكس غياب التجنّد الجماعي ضحالة مؤسسات المؤسسات المدنية والخيرية وقلة قدرتها أو خبرتها في الإسراع بوسائل النجدة كما تفعل إسرائيل في كل كارثة لتظهر تقدمها وإنسانيتها .

لكن الأخطر من هذا كلّه ضعف الوعي بأهمية العنصر البيئي المتعاظمة في المعادلة السياسية التي تتحكم في مصيرنا وخاصة في مصير أطفالنا وأحفادنا.

إن ما يجهله الرأي العام العربي وما تجهله أو تتجاهله سلطات رديئة مشكلتها الحفاظ على السلطة للتمتع والإفلات من العقاب وليس إعداد الطريق للمستقبل هو أننا نحن أيضا في قلب العاصفة.

إن تونس مثل كل بلدان الحوض الأبيض المتوسط متعودة على الفيضانات الدورية، لكن لا أحد يتذكّر شيئا مثل الإعصار الذي ضرب منطقة الوطن القبلي منذ شهرين . فالصور التي التقطت للعاصفة كانت لما تسميه اللغة الانجليزية hurricane أي لعاصفة برياح قوية تدور حول نفسها وتكتسح كل شيء على طريقها وتضرب في العادة سهول أمريكا . هذا النوع من العواصف مجهول تماما بين ربوعنا ولم نتعود على مواجهته . لكن ما نحن متعودون عليه هو كيفية تعامل نظام جاء للحكم من المخابرات ومارسها كما كانت مجرّد امتداد لها وتتلخص في مواجهة كل المشاكل بالتقنيات الثلاثة الكذب ، التزييف ، الإخفاء. هكذا غطى النظام على هذه الكارثة مثلما غطى على كل الفيضانات والحرائق وحتى حوادث الطرقات . وهو لم يغطي عليها فقط ،لأنه في الدكتاتورية كل شيء على ما يرام إلى الربع ساعة الأخيرة كما تقول حنا أرندت ،ولكن لأن عدم التغطية عليها يفضح قلة الاستعداد وعجز المواجهة وعجز إعادة الإعمار. هكذا نعيش في تونس في بلد خال من الأعاصير والحرائق والفيضانات وحوادث القطارات. وإنها لقمة أو قل لحضيض في مستوى ممارسة المسئولية . وفي الجزائر رأينا المسئولين وعلى رأسهم الرئيس يواجهون غضب الشعب إبان الفيضانات والزلازل الأخيرة وهي تظهر مدى قلة جاهزيتها ؟

ومن نافلة القول أنه لا يوجد منطقة عربية غير معنية . من يعرف أو يتذكّر أن مدنا مثل دمشق وعمّان موجودة على شرخ أرضي يمكن أن يقلبها رأسا على عقب ؟ من يتذكّر أن الاسكندرية دمّرت أكثر من مرّة بالزلزال وأن مكتبتها العتيقة انهارت بفعل زلزال وأن نسختها الحديثة مهددة بنفس المصير طال الزمان أو قصر . من يتذكّر كارثة أغادير في المغرب في الستينات ؟ من يستطيع تصوّر عواقب ارتفاع سطح البحر الناجم عن الاحتباس الحراري على أمّة تعيش أغلبيتها على ضفاف البحر الأبيض المتوسّط ؟

وهل تفطّن العرب لما تفعله إدارة بوش بمستقبل أرضنا – بالمعنى الضيق – وأرضنا – بالمعنى الواسع – وهي تواصل سياستها البيئية الخرقاء في تعطيل كل عملية إنقاذ للمناخ العالمي ؟

وأخيرا وليس آخرا – السؤال موجّه – للقوى البديلة التي تستعد لوراثة النظام السياسي المنهار : هل لكم داخل أحزابكم ومنظريكم وعلمائكم من هو مختص في موضوع العامل الجديد أم أنكم لا تنتبهون لوجود البصرة إلا بعد خرابها ؟

****

هوية الإنقاذ الجماعي

ثمة توجهان متناقضان في تكوين الهوية . الأول هو البناء على الضدّ . هنا تتشكل هويتي على أساس الاختلاف مع الآخر– وقد انتظم في دوائر متباعدة أنا مركزها – انطلاقا من جملة من العلامات الموضوعية مثل الجنس و اللون واللباس واللغة الخ .

أما التوجه الثاني فهو البناء على المماثلة . هنا تتشكل هويتي على شبهي مع الآخر –وقد انتظم في دوائر متباعدة أنا مركزها – في الشكل واللون واللغة والمعتقدات والتاريخ الخ.

من البديهي أن التجذّر في هويتي يمكنني من التعرف على كل من هم مثلي وكل من هم مختلفين عني . وحيث أن لكل آخر نفس الهاجس فإن كل من هم مثلي سيتعرفون عليّ كمشابه لهم وسيعترفون بي واحدا منهم . مثل هذا التعرف والاعتراف المتبادل بين الشخص ومجموعته، عبر الاشتراك في نفس الهوية، قضية بالغة الخطورة ورهانها الأساسي ليس التميّز أو التمايز ، *و إنما تبادل الحماية داخل المجموعة لدرء الخطر الحقيقي أو الوهمي الذي يمثله الآخر* .

لننتبه هنا أن المجموعة بتعرفها على بعضها البعض تستطيع تقليص حجم العنف المتبادل داخلها لتوجه ما فاض منه نحو الآخر هذا العدو الحقيقي أو الافتراضي ...ومن ثمة خطر اختفاءه لأن الأمر قد يؤدي إلى تفجر مخزون العنف في الداخل.

والخلاصة أن الهوية جملة العلاقات المادية و الرمزية التي تربط وتوحد عددا من الأفراد و هم في حالة صراع ضد مجموعة مشابهة في الجوهر مخالفة في المظهر.

هي في استبطان الشخص لحدود المجموعة التي تعطيه الحماية والتي يجب عليه حمايتها لا لشيء إلا لتواصل بسط حمايتها عليه. نحن لا ننتمي لقبيلة ، لحي ، لوطن ، لأمة ، لثقافة ، بمقاسمة المنتميين إليها العلامات الخارجية المميزة فقط ، ولكن بمقاسمتهم مسئولية الحماية المتبادلة و الدفاع عن الوجود المشترك وتحسين ظروفه.

تتعقد بمرور الزمان خصائص المماثلة و المشابهة. فمن الألوان الصارخة التي يرسمها المحاربون على أجسادهم إلى أدق كلمات السر التي يتعارف بها " الأخوة " في هذا الجيش أو تلك العقيدة. لكنها تنطق كلها بالخطاب الأبدي : أنت منا وإلينا ، نحميك و تحمينا.

لنقل أن لبّ الهوية انتماء مسئول و مسئولية انتماء.

والآن لننظر ا لديناميكية هذا الشعور لأنه مثل كل ظواهر الحياة الاجتماعية والطبيعية صيرورة لا معطى جامد.

خذ قبيلة معزولة في غابتها وأفقها الجغرافي حدود الغابة التي تحاصرها من الجهات الأربعة وأفقها الزمني محدود بأسطورة ثابتة . تتبلور هوية أفرادها بالضرورة في أضيق دائرة اجتماعية يمكن أن تضفي حمايتها على الفرد بالحدّ الأدنى من النجاعة وهي العائلة الواسعة.

وسّع الآن أفق هذه المجموعة بفضل الجياد أو بواخر شراعية أو جمال عابرة القارات. ها قد أصبحت جزء ا قد من قبيلة وشعب وحتى أمة.

لا بد من توسيع الشعور بالانتماء أي بالمسئولية تجاه بقاء وحقوق أشخاص ليس معهم قرابة. يظهر آنذاك الدين والقانون والأخلاق لفرض ما أقره العرف داخل المجموعات البدائية للصيادين وبسطه لكن على عدد كبير من البشر أصبحوا جزءا من عقد التأمين على الحياة مثل المؤمنين بهذا الدين أو ذاك، أو أبناء القومية الواحدة.

إن الارتقاء من طابق إلى طابق قضية مرتبطة بالعوامل الموضوعية التي يعيش فيها الشخص. فإن كان فقيرا أمّيا معزولا في جزيرة أو صحراء أو جبل، لا تلمه على توقف شعوره بالانتماء عند المستوى القبلي. إن كان جزءا من مجموعة بشرية تتكاثر عبر التاريخ وتحتل أجزاء متسعة من الفضاء فإنه سيرتقي للوطنية والقومية. ثمة ايضا العوامل الذاتية من ذكاء وسماحة التي يمكن أن تحمل هذا الفلاح الفقير المعزول إلى أعلى مراتب الانتماء في حين يمكن للمتعود على الطائرات والانترنت البقاء في مسوى الانتماء القبلي أو الشعوبي لضيق أفقه الفكري.

لاحظ أن كل مستوى هوية جديدة يكتسب بتوسع شعور بالانتماء– المسئولية ليس نقضا للطبقات التحتية التي تشكلت عبر تاريخ الفرد والمجموعة وإنما فقط دمجا لها في إطار أوسع. نحن لا نعيش انتمائنا للوطن كخيانة أو كتنكّر لانتمائنا لجهة من جهاته، بما أن هذه الجهات هي كلها الوطن . نحن وسعنا فقط آفاق الانتماء من الضيق إلى الأرحب الذي ضم هذا البعد الضيّق ولم يلغه.

الثابت أن الهوية دوائر أو مستويات أو طبقات.

هذا ما يلاحظه حتى Huntington عندما يقول (1):"الانتماء عند الناس طبقات. فساكن روما يمكن أن يعرّف نفسه حسب درجات مختلفة كروماني، إيطالي كاثوليكي، مسيحي، أوروبي، غربي. لكن الحضارة التي ينتمي إليها هي أعلى طبقات تعريفه بنفسه."

المهم الاعتراف الضمني بأن الهوية عملية بناء تاريخية وسعت أفق ساكن روما من انتمائه لمدينة إلى

1-Samuel P. Huntington The Clash of Civilizations-

Foreign Affairs, Summer 1993

انتمائه لبلد ثم لقارة ثم لدين ثم لثقافة وهي في قضية الحال الثقافة الغربية (التي سماها غلطا الحضارة الغربية).

من تحصيل الحاصل أن الشعور بالانتماء الثقافي أرقى من الشعور القبلي والطائفي والشعوبي، لأن من يضع هويته الثقافية فوق هويته القومية هو بالضرورة شخص تفتح على كل الشعوب والقوميات التي تحتويها هذه الثقافة .

لكن ماذا عن العلاقة مع المنتمين للثقافات الأخرى ؟

هي في فكر هذا الرجل الغربي المتحضر نفس العلاقة في فكر الصياد البدائي والاختلاف في الكم لا في الكيف. هناك من جهة البدائي الذي لا يشعر بأي مسئولية تجاه أفراد القبيلة الأخرى التي تسكن على مرمى حجر، ومن جهة أخرى Huntington الذي تتواجه داخل منظومته الفكرية الحضارات الثماني وليس القبائل. ومن هذا المنظور فإن الهوية الغربية الصرفة للرجل تجعله يوقف مشاغله في حدود مصالح ومشاكل الغرب. أما ما يحدث لثلاثة أرباع البشرية فليس همه لأنه لا ينتمي لهم وبالتالي ليس له تجاههم أي مسئولية (ربما بعض الشفقة على الأطفال الجائعين لكن لا أكثر)

السؤال هل الانتماء الثقافي أو الحضاري كما يريد الرجل تسميته هو آخر طبقات الهوية داخل الغرب نفسه أم هل وقف عند الدرجة الأعلى التي يقدر عليها هو ومن يتفقون معه في الموقف ، مثلما هو الحال عند القبلي والطائفي الذي توقف عند مستوى لا ستطيع تجاوزه والمستوى الوطني والقومي موجود ومحتل بعدد ما من أبناء جلدته.

إن ما يجهله منظر صراع الحضارات ، أو ما يتجاهله أن الإنسانية بصدد تطوير مستوى جديد من الانتماء– المسؤولية وإضافة طابق جديد ، فوق طابق الهوية الثقافية، الذي هو فوق طابق الهوية القومية ،الذي هو فوق طابق الهوية الوطنية، الذي هو فوق طابق الهوية الجهوية أو القبلية ، الذي هو فوق طابق الهوية العائلية . هذا الطابق الأعلى هو الذي هيأ له المشرع العالمي منذ أكثر من نصف قرن عبر النصوص المؤسسة للعالم المعاصر ويبنيه لبنة لبنة في العقول والقلوب. لنواصل معه التفكير أين تركه Huntington لأن المسكين لم يكن قادرا على الارتفاع أعلى من المستوى التي تسمح له به إمكانياته

*

عن المشرع قوله : " لكلّ ثقافة كرامتها و قيمتها ويجب احترامها و المحافظة عليها ".*

نحن أمام موقف واضح لا يحتمل تأويلا. فالمشرع لا يفضّل ثقافة على أخرى و إنما يقرّ بكامل الجرأة أن للثقافة الغربية و ثقافة قبائل الأوفامبو في صحاري جنوب القارة الإفريقية نفس الكرامة و نفس القيمة .

تسقط الحجة السهلة أن حقوق الإنسان هي الوجه الآخر لخطاب المركزية الغربية .

يضيف المشرع ": من حق كل شعب و من واجبه تطوير ثقافته".

هو لا يقبل إذن أي غزو ثقافي ولا يطلب من أي ثقافة البقاء تحت راية ثقافة رائدة، منتصرة ، متفوقة مرجعية ، متقدمة الخ .

على العكس يحث المشرع العالمي كل شعب على التمسك بثقافته وعلى نواتها الصلبة التي هي عقيدته.

لا شكّ أن الكاتب يعرف هو الآخر الحقيقة التي اكتشفها كبار المفكرين والنساك والمتعبدين على اختلاف الديانات التي دانوا بها ، وهي أن هناك ألف طريق ممكن لتسلق الجبل، لكن القمة أتيتها من الغرب أو من الشرق واحدة ... أن من ينزل إلى أعمق وأنضج وأنبل ما في خصوصيته ، لا يكتشف إلا إنسان كل زمان وكل مكان . يا للمفارقة أن تؤدي بنا الخصوصية التي تذهب إلى أبعد حدودها ....إلى العالمية.

يحدد المشرع تعريفه لهذه العالمية وإنها كل شيء سوى سيادة النموذج الغربي الغالب في هذه المرحلة من التاريخ : " تشكّل جميع الثقافات بما فيها من تنوع وخصب و ما بينها من تباين وتأثير متبادل جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا "

يفكر سجين الرؤيا لثقافة مغلقة ومتحجرة ، أكان غربيا أو مسلما أو آسيويا، من منطلق القفص الذي وضع نفسه فيه. هو لا يتصور رؤيا شرعية وأخلاقية غير التي نشأ عليها أو اعتنقها. هو يريد تصدير تصوره للعالم و تصوره للإنسان لتعم الحقيقة التي خص بها هو وحده. هو يفرح عندما تنتصر نظرته و لا يضيره في شيء اغتيال معتقد على غرابته أو لغة على ضيق انتشارها. انظر إليه والزبد حول شفتيه والشر يتطاير من عينيه واستمع إلى خطابه الحماسي حول ضرورة تخليص لغته من الشوائب التي دخلتها وتنقية موسيقاها من الدنس

---

*إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي – اليونسكو-.1966- نقلا عن "حقوق الإنسان ، المجلد الأول، الوثائق العالمية والإقليمية –إعداد د. محمد يوسف البسيوني، د.محمد سعيد الدقاق، د,عبد العظيم وزير.

الذي لحقها من التأثير الأجنبي وفظاعة الأفكار المستوردة التي تشكل وباءا و مرضا يتهدد عقول الناشئة .

لكن التنوّع بالنسبة للمشرّع العالمي ليس شيئا غريبا يواجه في أسوء الحالات بالاستهجان و الرفض و " بالتسامح " في أحسنها . هو على العكس ظاهرة صحية لأن التباين هو الذي يعطي للتقاسم معناه وجدواه .

يركز المشرع العالمي في فقرة أخرى على نفس الفكرة.

" عليها (الأمم) بأن تتقاسم ما لديها من علم و معرفة ".

هو يأمرها إذن أن تكف عن اعتبار ثقافتها ملكا لها بل يطالبها " بأن تنظم المبادلات بروح السماحة والعطاء المتبادل " .

هذا التفاعل الإيجابي الذي يصفه المشرّع العالمي ليس موقفا انتهازيا ينطلق من السطو على أحسن ما في كل ثقافة لترصيع جيد ثقافتنا وإثرائها حتى تكتسب تفوقا على الثقافات الأخرى

إنه تحوّل جذري في العلاقة وقد أصبحت فجأة كلها *الكنز المشترك* التي يحق لنا جميعا التمتع به. انظر كيف تتبارى كل الشعوب لكي تصنف "المنظمة العالمية للتربية والعلوم" معالمها الطبيعية والمعمارية في قائمة كنوز البشرية، حتى تفاخر بكونها حافظة ووصية لهذه المعالم باسم البشرية جمعاء لا بكونها مالكتها الوحيدة

نحن إذن أمام موقف يقطع مع الموقف القديم الذي كان يصنّف الثقافات إلى ***ثقافتي وثقافاتهم*** .

أصبح من حقي القول: لي الحق في الغرف من كل.... ثقافاتنا، لأنني صاحب ثقافة في مستوى و صاحب كل الثقافات وجزء منها جميعا في المستوى الأعلى الحقيقي : مستوى الإنسانية.

ها قد أضيف إلى حقي القديم في التمتع بالثقافة العربية الإسلامية بحكم مكان ولادتي وتاريخي وشعوري بالانتماء العربي المسلم ، حق التمتع بكل الثقافات .

ها قد أصبحت موسيقى بيتهوفن، ولغة الإسكيمو المؤهلة للانقراض، وأثار آنجاكور، ملكك أنت العربي المسلم ، لك فيها حق و نصيب بما هي جزء من ***تراثك كعضو من العائلة البشرية الكبرى*** .

ها قد أصبح فكر ابن عربي و آثار قرطاج والفن المعماري بسيدي أبو سعيد ملك و حق من حقوق قبائل الهنود الحمر في غابات البرازيل و مواطني بافاريا و فنلندا .

ما أروع أن نغرف من كل الثقافات كأصحاب حق لا كلصوص أو متسولين ، أو كمتطفلين!

وأن نعطي لكل الآخرين نفس الحق .

ثمة بالطبع من سيحتج بطوباوية هذا الموقف ، لكن من الأذكى والأجدى له ولنا جميعا أن يتساءل عن سبب ظهور مثل هذه الأفكار. فالقانون أن الأفكار لا تنجم من فراغ أو تظهر بالصدفة وإنما هي شاهدة على عصر وعلى مشاغل وعلى ومخاوف وأنها عندما تتشكل كمشاريع فلأن هناك ضرورة ما.

هذه الضرورة بديهية حيث لا يمكن للبشرية أن تتواصل وأن تحل مشاكلها المتفاقمة إلا بتوسع الشعور بالمسئولية إلى كل الشعوب والأمم بما أن المشاكل التي تأخذ بخناقنا وتهددنا كجنس من الأحياء لم تعد قابلة لأي حل في إطار أي حدود لو كانت حدود الحضارات العزيزة على Huntington وقبله حدود الأعراق العزيزة على هتلر وقبلهما حدود هذا الوطن وهذه القبيلة وهذا الحي وهذه العائلة.

إن كل من يعي بترابط مشاكل العالم الذي نعيش فيه وبتفاقم الأخطر التي تتهدده يدرك أن الشعور بالانتماء للإنسانية المهددة هو ضرورة للتعامل الناجع مع كل الأزمات المترابطة ، المتلاحقة وأولها الأزمة البيئية التي لا تفرق بين عربي وغربي ، بين بوذي ومسيحي ، بين فقير وغني ...والتي تتفاقم من جيل لآخر.

إنه من حق ومن واجب كل طفل يولد اليوم في كويلين وفي شربورغ وفي حلب، أن يقول الأول أنا من كويلين ومن الجنوب ومن الصين ، والثاني أنا من شربورغ ومن الشمال ومن فرنسا... والثالث أنا من وجدة ومن الشرق ومن المغرب... وأن يقول الثلاثة ونحن من وطن مشترك هو الأرض ومن شعب مشترك هو البشرية ل هذا ما جعلني أردّ يوما على آدمي متخلف صرخ في وجهي : لا تنسى أنك على أرض بلدي، فأجبته ببرود وأنت لا تنسى أنك على أرض كوكبي .

والحفاظ على هذا الكوكب رهن اليوم وأكثر من أي وقت مضى بظهور شعور المسئولية تجاهه كاملة أي بالشعور بالانتماء إلى كل كائناته الحية وليس فقط البشر.

الطابق الأخير من الهوية هو اليوم واحد من أهم شروط البقاء للإنسانية وبقدر ما يتوسع هو وتبعاته بقدر ما ترتفع حظوظ الأجيال المقبلة في سكن عالم قابل للسكنى .

***

صدر للمؤلف

الكتابات الطبية

الأدباء و الطلاّب – 1995 التونسية للنشر ومؤسسة البحث العلمي :**الدار** *المدخل إلى الطب المندمج*

دليل المربي في لتثقيف الصحّي : الدار الجزائرية للنشر **1986**

- سلسلة التثقيف الصحي للعموم – 30عدد – الدار التونسية للنشر-1984

الكتابات السياسية

- **لماذا ستطأ الأقدام العربيّة ارض المرّيخ** : **دار الرأي تونس 1982**

- - **دار المغرب العربي تونس سنة 1986** : *KTNHliLiG! ƛə*

- - *الرؤيا الجديدة* : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – القاهرة **1996**

- *LiUĚiYāTK,Aŭ*: دار الكنوز الأدبية .بيروت **1996**

- *هل نحن أهل للديمقراطية؟* دار الأهالي -دمشق *2001*

- *من الخراب إلى التأسيس* –**المركز المغاربي** –لندن *2003*

- *عن أية ديمقراطية* : دار الأهالي – *2DĚHK, ļ cƐə 2004*

الكتابات الأدبية و الفكرية

أقواس – **تونس 1990** : *yTĚi5¥b Lƀ*

الطبيب والموت: الدار التونسية للنشر . تونس 1983

- *الرحلة* : **خمسة أجزاء** –دار الأهالي ،دمشق **2001-2003**

الإنسان الحرام : *قراءة في الإعلان العالمي لتحقيق الإنسان* – *Lƀ0ə– 2005 ļ cƐə*

En français

-**L'arrache corps** : Essai sur l'expérimentation humaine en médecine -edit alternatives .Paris 1979 , Traduction espagnole :El experimentacion en el ombre. ed jugar Madrid 1982
-***Arabes, si vous parliez*.** ed , lieu commun. Paris 1987

-**La mort apprivoisée –**ed, du méridien . Montréal 1990

-**Le mal arabe :** l'Harmattan- Paris 2004

الموقع / http // : moncef.marzouki.free.fr

من إصدارات اللجنة العربية لحقوق الإنسان

*فيوليت داغر وجيمس بول، *من أجل نهاية الحصار على شعب العراق: نصّان حول العقوبات*، (تقرير بالعربي)، 1998

الحماية لنشطاء حقوق الإنسان في تونس، (تقرير بالعربي والفرنسي)، 1998

*محمود خليلي، *الجزائر: قضية سركاجي من المجزرة إلى المهزلة*، (تقرير بالفرنسي)، 1998

*فيوليت داغر، *الزواج المدني في لبنان حق وضرورة*، (تقرير بالعربي)، 1998

*جمال الهيثم النعال، *الحريات الديمقراطية حقوق الإنسان وأزمة القضاء في الدستور السوري*، (تقرير بالعربي)، 1998

*عمر المستيري، *قراءة في الاتفاقية العربية لمناهضة الإرهاب*، (تقرير بالعربي)، 1998

*محمد حافظ يعقوب، *المحكمة الجنائية الدولية*، (تقرير بالعربي والفرنسي)، 1998

مصادرة جمعية المحامين في البحرين، (تقرير بالعربي)، (اللجنة العربية والمنظمة البحرينية لحقوق الإنسان)، 1998

*منصف المرزوقي، فيوليت داغر، عصام يونس، هيثم مناع: *سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي*،(كتاب بالفرنسي، والعربي)، طبعتين، 1998

*فيوليت داغر، *العقوبات الاقتصادية على العراق*، (تقرير بالعربي والفرنسي والانكليزي)، 1999

من أجل الديمقراطية والحقوق الإنسانية في تونس، (تقرير بالعربي)، 1999

*هيثم مناع، *مراقبة قضائية في محكمة راضية النصراوي والمتهمين بالانتماء لحزب العمال الشيوعي التونسي*، (تقرير بالعربي)، 1999

*هيثم مناع، *مراقبة قضائية في محاكمة جلال بن بريك الزغلامي في تونس*، (تقرير بالعربي)، 1999

*ناتالي بوجراده: *مراقبة قضائية في محاكمة منصف المرزوقي ونجيب حسني في تونس*، (تقرير بالعربي والفرنسي)، 2000

*هيثم مناع، *مراقبة قضائية في محاكمة مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان*، (تقرير بالعربي)، 2000

*محمود خليلي وأمينة القاضي، *الاختفاء القسري والتعذيب في الجزائر*، (تقرير بالفرنسي)، 2000

*توفيق بن بريك، *الآن أصغ إلي*، (دار الصبار واللجنة العربية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان)، 2000

*محمد حافظ يعقوب، فيوليت داغر، محمد أبو حارثية: *اللاجئون الفلسطينيون في لبنان*، (كتاب بالعربي والانكليزي)، 2000

*هيثم مناع (إشراف) و38 باحثة وباحث، موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان، (دار الأهالي، دار بيسان، منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان)، 2000–2002

*فيوليت داغر، *تقرير أولي عن الأوضاع الصحية في ظل الانتفاضة*، (بالعربي)، 2001

*هيثم مناع، *الحرية في الإبداع المهجري*، سلسلة براعم، أوراب– الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2001

*منصف المرزوقي، *هل نحن أهل للديمقراطية*؟ سلسلة براعم، أوراب– الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2001

*هيثم مناع، *ماذا عن المستقبل: ملاحظات على تقرير الحكومة السورية المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في نيويورك*، (تقرير بالعربي والفرنسي والانكليزي)، 2001

*تونس الغد. عمل جماعي شارك فيه: أحمد المناعي، توفيق بن بريك، راشد الغنوشي، مصطفى بن جعفر، منصف المرزوقي،

نور الدين خترشي، سلسلة الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، أوراب، (كتاب بالعربي)، 2001

*أحمد فوزي، *مراقبة قضائية في محاكمة النائبين مأمون الحمصي ورياض سيف في دمشق*، (تقرير اللجنة العربية

والبرنامج العربي بالعربي)، 2001

استعمال القوة من قوى الأمن الإسرائيلية، مؤسسة الحق، (تقرير بالعربي نشرته اللجنة بالفرنسي)، 2001

*فيوليت داغر (إشراف) و18 باحث سوري، *الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية*، (كتاب بالعربي، والانكليزي، والفرنسي)، 2001

*حبيب عيسى، *النداء الأخير للحرية*، (كتاب بالعربي)، باريس 2002. بيروت 2003

*جان كلود بونسين وناتالي بوجرادة، *انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة*، (تقرير بالفرنسي)، 2002

*ريتشارد موران، روجر نورمان، جيمس بول، جون رامبل وكريستوف ويلك، *العقوبات على العراق: المترتبات الإنسانية وخيارات المستقبل*، بالإشتراك مع: منتدى السياسات الشاملة(نيويورك) وحماية الطفل (لندن) وعشرة منظمات غير حكومية، (تقرير بالعربي والانكليزي)، 2002

*أنور البني، *مراقبة قضائية لمحاكمة حبيب يونس في لبنان*، (تقرير بالعربي)، 2002

*مها يوسف، عماد مبارك، مصطفى الحسن طه، *القوانين الاستثنائية وحق التنظيم في مصر*، (كتاب بالعربي)، 2002

محكمة الشعب والعداء لحق التنظيم السياسي في ليبيا، (تقرير بالانكليزي والعربي)، 2002

*انجيلا غاف، *واحدة من أفضل نجاحاتنا، تقرير عن مجزرة الدرج–غزة* (بالاشتراك مع مركز الميزان لحقوق الإنسان)، (بالانكليزي والعربي)، 2002

* ناتالي بوجرادة، *حول محاكمات مروان البرغوثي*، (تقريران بالعربي والفرنسي)، 2002

حول انتخابات الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين، تقرير مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، (بالعربي)، 2002

*هيثم مناع، *الولايات المتحدة وحقوق الإنسان*، سلسلة براعم، باريس، دمشق، جدة، (كتاب بالعربي)، 2003

الاعتقال التعسفي في الأسبوع الأول للعدوان على العراق، (تقرير للجنة بالعربي)، 2003

*هيثم مناع، *تقرير حول أوضاع الفلسطينيين في العراق*، (بالعربي)، 2003

*خليل معتوق وأنور البني، *تقرير عن أوضاع الفلسطينيين في مخيم الرويشد*، (بالعربي)، 2003

*فيوليت داغر، *في جريمة العدوان*، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2003

*محمد بن طارية، عباس عروة، يوسف بجاوي، *تاريخ التعذيب وأصول تحريمه في الإسلام*، جده ، بيروت، (كتاب بالعربي عن اللجنة العربية ومركز الراية للتنمية الفكرية)، 2003

*دنيا الأمل اسماعيل، *أوضاع الأطفال الفلسطينيين الأسرى في المعتقلات والسجون الإسرائيلية*، (تقرير بالعربي لمؤسسة الضمير واللجنة العربية)، 2003

*نجدة المستضعف، *أعمال مؤتمر باريس للجمعيات الإنسانية والخيرية*، (كتاب بالعربي ومقالات مختارة بالفرنسي والانكليزي) أوراب– الأهالي، 2003

مسؤوليتنا المشتركة، تقرير بالانكليزي للمنظمات غير حكومية حول نتائج حرب جديدة على أطفال العراق، 2003

الكلمة الحرة والإرهاب، قضية تيسير علوني، (تقرير بالعربي)، 2003

* هيثم المالح، عبد المجيد منجونة، هيثم مناع، *حالة الطوارئ ودولة القانون في سورية*، (كتاب بالعربي)، 2004

اليوم العالمي للتضامن مع المعتقلين السياسيين في تونس، (إصدار مشترك مع 25 منظمة غير حكومية بالفرنسي والعربي)، 2004

*الاعتقال التعسفي في العالم العربي، *حالة قطر والسعودية وسورية وتونس*، (بالاشتراك مع جمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، بالفرنسية والعربية)، 2004

*هيثم المالح، *حقوق المستضعفين*، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2004

*من أجل مجتمع مدني في سورية، *حوارات "منتدى الحوار الوطني*، (كتاب بالعربي)، 2004

*حسين العودات (إشراف)، *حرية الإعلام في العالم العربي والغرب*، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2004

*هيثم مناع، *صرخة قبل الاغتيال، مستقبل المنظمات الخيرية والإنسانية في المملكة العربية السعودية*، (كتاب بالعربي والفرنسي بالاشتراك مع المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية)، 2004

*فيوليت داغر (إشراف)، *حق الصحة من حقوق الإنسان*، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2004

*رشيد مصلي، *ظاهرة الاختفاء القسري في الجزائر*، (بالفرنسي)، 2004

*هيثم مناع، *ومضات في ثقافة حقوق الإنسان*، مركز التنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2004 (كتاب بالعربي)

* فيوليت داغر (إشراف)، المرأة والأسرة في المجتمعات العربية، 2004

*علي الدميني، نعم في الزنزانة لحن، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2004

*متروك الفالح، الإصلاح الدستوري في المملكة العربية السعودية، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2004،

* هيثم مناع (مع 17 باحث وباحثة)، مستقبل حقوق الإنسان، القانون الدولي وغياب المحاسبة، الأهالي، أوراب، اللجنة، 2005

* عبد الله الحامد، استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2005

*منصف المرزوقي، عن أية ديمقراطية تتحدثون، براعم، (كتاب بالعربي)، 2005

* المصطفى صوليح، نقد التجربة المغربية في طي ملفات الانتهاكات الجسيمة، براعم، (كتاب بالعربي)، 2005.

* حقوق الطفل، الوثائق الإقليمية والدولية الأساسية، إعداد وتقديم هيثم مناع، مركز التنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2005 (كتاب بالعربي).

* قيس جواد العزاوي وهيثم مناع، حماية الصحفيين، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2004.

* هيثم مناع، أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، سلسلة براعم، أوراب–الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2004.

* منصف المرزوقي، الإنسان الحرام، أوراب– الأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان (كتاب بالعربي)، 2006

* هيثم مناع، حقوق الطفل، الاتفاقيات الإقليمية والدولية، مركز الراية للتنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، بيروت وجدة ودمشق، 2006

* المحامي إبراهيم التاوتي، محاكمة تيسير علوني، حرب على الإرهاب أم حرب على العدالة، أوراب–الأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان (كتاب بالعربي)، 2006

* محمد كريشان، الجزيرة وأخواتها..، ، سلسلة براعم، أوراب–الأهإلى واللجنة العربية لحقوق الإنسان (كتاب بالعربي)، 2006

* هيثم مناع، العدالة أو البربرية، سلسلة براعم، أوراب– الأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان (كتاب بالعربي)، 2006

* الطبيب أمام ضحية التعذيب، جماعي، سلسلة براعم، أوراب– الأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان (كتاب بالعربي)، 2006

* منصف المرزوقي، نحو مجتمع المواطنين ودولة الحقوق، سلسلة براعم، أوراب– الأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان (كتاب بالعربي)، 2007.

الفهرس

تصدير نادر فرجاني
المستقبل
الذنب الذي لم نقترف
الوضع
المجتمع
الصرخة
القيم
العقد
الافتراء
الأفكار المسمومة
القوة
القرار
العلامات
العامل الخارجي
الاستراتجيات الانتحارية
الإرهاب
العدوّ
الغاشم الذي لا يستجار به من مستبد
التعثر
الإصلاح و المصالحة والصلح
المقاومة
الهدف
المسئولية
هوية الإنقاذ الجماعي
إصدارات اللجنة العربية لحقوق الإنسان